



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

فعاليّة إدارة العوائد النفطية في ظل الأزمات الماليّة

" تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق "

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء
من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدمت بها الطالبة

نورالهدى حسين جلوب

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

نمارق قاسم حسين العكيلي

2025 م

1446 هـ

أقرار المشرف

أشهد ان اعداد الرسالة الموسومة ب (فعالية إدارة العوائد النفطية في ظل الازمات المالية " تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق") التي تقدمت بها الطالبة (نور الهدى حسين جلوب) وقد جرت تحت اشرافي في جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.



الاستاذ المساعد الدكتور

نمارق قاسم حسين العكيلي

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

التاريخ / / ٢٠٢٥

توصية رئيس القسم

(بناءً على توصية الاستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)



الاستاذ الدكتور

خضير عباس حسين الوائلي

التاريخ / / ٢٠٢٥

السيد معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد/ الدراسات العليا



م/تقويم لغوي

تحية طيبة.

إشارة الى كتابكم ذي العدد د ع /٧٣٣٧ في ٢٣/١٠/٢٠٢٤، المتضمن تقويماً لغوياً ، نحيل إليكم رسالة الماجستير لطالبة الدراسات العليا (نور الهدى حسين جلوب) الموسومة بـ(فعالية إدارة العوائد النفطية في ظل الأزمات المالية تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) بعد تقويمها من قبلنا. وقد تم تسجيل الملاحظات الطباعية والأسلوبية واللغوية على متن الرسالة. شاكرًا وممتنًا لهذه الأمانة العلمية التي أوليتموني إياها. سائلًا المولى لكم دوام السداد والتوفيق.



ا.م.د محمد مهدي حسين

جامعة ميسان

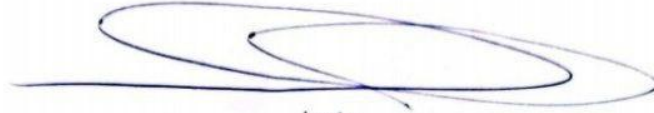
كلية التربية

٢٠٢٤/١٠/٢٩



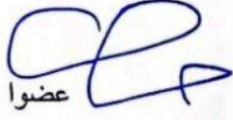
إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة , الموقعون ادناه , اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (فعالية ادارة العوائد النفطية في ظل الازمات المالية - تجارب دول مختاره مع اشارته للعراق)
وقد ناقشنا الطالب الطالبة (نور الهدى حسين جلوب) في محتوياتها وفيما له علاقة بها
ووجدنا بأنه جدير اجديرة لنيل درجة (الماجستير) في قسم (الاقتصاد) بتقدير (جيد جدا)



رئيسا

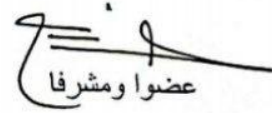
أ.د حسين ديكان درويش



أ.م.د خضير عباس حسين



أ.م.د
سرمد عبد الجبار هدايب



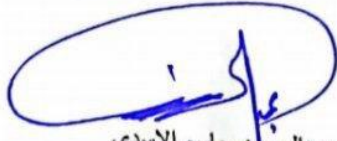
أ.م.د نمارق قاسم حسين



مصادقة مجلس كلية
أ.م.د هاشم جبار الحسيني

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد/ للطالبة نور الهدى حسين جلوب نور الموسومة بـ (فعالية إدارة العوائد النفطية في ظل الازمات المالية " تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ") أشرح هذه الرسالة للمناقشة.



أ.د. عبدالحسين جاسم الاسدي
رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صدق الله العلي العظيم
سورة المجادلة: 11



إِهْدَاء

إلى من أرسله الله رحمةً للعالمين، نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وإلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

إلى والدي الذي كان قدوتي ونوراً أضاء دروبي، ورفيقاً لي في كل لحظة، في السراء والضراء.

إلى والدي، ينبوع الحنان التي كانت دعواتها الصادقة مصدر قوتي وسر نجاحي.

إلى أخواتي، الأيادي الحنونة التي دعمتني بكل حب ولم تفلت يدي أبداً. وخصوصاً اختي "بان" رفيقة

حياتي

إلى أخي الذي يستحق كل الحب والحياة.

وإلى جميع زملائي وأصدقائي.

- أهدي جهدي المتواضع عرفاناً واحتراماً.

شكر وتقدير

اللهم إني أفتتح الثناء بحمدك وأنت المسدد للصواب بمنك، الحمد لك حمداً لا ينفد أوله ولا ينقطع آخره، اللهم لك الحمد كما أنعمت علينا نعماً بعد نعم، وأفضل الصلاة والسلام على النبي المختار وآل بيته الأطهار وعلى من أتبع خطاهم بإحسان إلى يوم الدين.

يطيب لي وأنا أفرغ من كتابة آخر سطور البحث بعد أن وفقني الله لإتمامه أن أتقدم بوافر العرفان وكثير الشكر والامتنان إلى مشرفي الأستاذ المساعد الدكتورة (نمارق قاسم حسين العكلي) لقبولها الإشراف على رسالتي وتوجيهاتها المثمرة والسديدة، فكانت خير عوناً لي في مسيرتي فضلاً عن صبرها وخلقها الكريم، ولطالما استعنت بتوجيهاتها التي ساعدتني كثيراً في إتمام البحث وإخراجه بهذه الصورة فلا يسعني إلا أن أدعو لها ولعائلتها الكريمة بدوام الصحة والعافية ومزيد من التقدم.

كما أقدم شكري وتقديري إلى عميد كلية الإدارة والاقتصاد الأستاذ الدكتور هاشم جبار الحسيني، ورئيس قسم الاقتصاد الأستاذ المساعد الدكتور خضير عباس الوائلي، وإلى السادة لجنة المناقشة المتمثلة برئيس اللجنة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتي وتحملهم أعباء القراءة والتصويب، ولما سيبدونه من توجيهات علمية قيمة لإثراء هذه الرسالة.

ويتوجب عليّ عرفاناً بالجميل أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء لما قدموه لي من نصح وإرشاد فوفقهم الله وجزأهم عني خير الجزاء. وأتقدم بالشكر والثناء العميق إلى الدكتور علي سلمان في جامعة ميسان لبذله بكل صفات الكرم والسخاء الجهود الداعمة والساندة التي كان لها الأثر الكبير في إتمام هذه الرسالة.

واتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ محمد جبار أمين مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة ميسان لدعمه في توافر المصادر المطلوبة.

وختاماً أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد وقدم لي الدعم المعنوي والعلمي فجزأهم الله عني كل خير ووفق الله الجميع لما يحب ويرضاه.

المستخلص

ركز البحث على محاولة فهم أن دور العوائد النفطية في إمكانية معالجة اغلب الاختلالات التي يعاني منها اقتصاد أي بلد، وتأتي أهمية البحث من الدور الحيوي الذي تلعبه العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية. فهي تقدم رؤى عميقة حول كيفية إدارة هذه العوائد في ظل وجود أزمات مالية، مما يسهل فهم التحديات التي تواجهها الدول المنتجة للنفط. عن طريق دراسة تجربة المملكة العربية السعودية ماليزيا، يمكن استنباط دروس قيمة حول الخطط والاستراتيجيات اللازمة لإدارة هذه العوائد، مما يعزز الفهم حول كيفية تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. كما تسلط البحث الضوء على الوضع الاقتصادي للعراق وأهمية دور العوائد النفطية، مما يساعد في فهم التحديات اللاسيما التي تواجهها البلاد في إدارة عوائدها النفطية.

إذ يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى مساهمة العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في بعض دول العينة عن طريق تحليل وتقييم استراتيجيات إدارة العوائد النفطية في ظل وجود الأزمات المالية، ويهدف البحث إلى فهم كيفية تأثير الأزمات المالية على الاقتصادات النفطية وكيف تستجيب هذه الدول عن طريق تبني سياسات مالية واقتصادية متنوعة.

وانطلق البحث من فرضية أساسية للدراسة مفادها أن الدول التي تعتمد على استراتيجيات اقتصادية متنوعة وتتمكن من إدارة عوائدها النفطية بطرق فعالة تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المالية العالمية وتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأجل مقارنة بالدول التي تعتمد بشكل أكبر على العوائد النفطية كركيزة أساسية لاقتصادها.

وأختم البحث بمجموعة من الاستنتاجات إذ تم التوصل إلى إثبات فرضية أن الدول التي تعتمد على النفط تحتاج إلى خطط استثمارية طويلة الأجل لضمان استخدام العوائد النفطية بشكل فعال خلال فترات الأزمات المالية. وإن الأزمات المالية العالمية لها تأثير مباشر على أسعار النفط، ومن ثم على عوائد الدول النفطية. هذا يجعل من الضروري اتخاذ سياسات مالية واقتصادية مرنة لمواجهة التقلبات.

التوصيات أهمها ضرورة الاستفادة من تجارب الدول عن طريق تحسين آليات الشفافية والمساءلة في إدارة العوائد النفطية، وذلك لضمان توجيه تلك العوائد نحو استثمارات استراتيجية تنموية طويلة الأجل. وأيضاً تنويع قاعدتها الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وان تستخدم العوائد النفطية لتحقيق أهداف اقتصادية ومعالجة المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العراق بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية .

الكلمات المفتاحية: العوائد النفطية، الأزمات المالية، أسعار النفط، احتياطي النفط، إنتاج النفط، السيولة المالية.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ت	شكر والتقدير
ث	المستخلص
ج-ح	قائمة المحتويات
ح-خ	قائمة الجداول
خ	قائمة الأشكال
خ	قائمة المخطوط
1	المقدمة
2	أهمية البحث
2	مشكلة البحث
2	فرضية البحث
2	هدف البحث
2	منهجية البحث
2	هيكلية البحث
3	حدود البحث
3	الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة
44-6	الفصل الأول الإطار النظري للعوائد النفطية والأزمات المالية
7	تمهيد
20-8	المبحث الأول : الإطار النظري للعوائد النفطية
8	مفهوم العوائد النفطية
9	أهمية العوائد النفطية
13-11	الآثار الإيجابية والآثار السلبية للعوائد النفطية
13	العوامل المؤثرة في العوائد النفطية
21	المبحث الثاني : الإطار النظري للآزمات المالية
21	مفهوم الآزمات المالية
22	قنوات انتقال الآزمات المالية وخصائصها
24	أسباب الآزمات المالية
26	أنواع الآزمات المالية
28	النظريات المفسرة للآزمات المالية
32	مؤشرات الآزمات المالية
33	مراحل تطور الآزمات المالية
35	المبحث الثالث : تحليل العلاقة النظرية مابين العوائد النفطية والآزمات المالية
35	التحديات التي تواجهها الدول الريعية في إدارة العوائد النفطية في وجود أزمة
38	الآجراءات الاحترازية التي تتخذها الدول من اجل الاستغلال الأمثل للعوائد النفطية
110-45	الفصل الثاني : تحليل دور العوائد النفطية في ظل وجود الآزمات المالية في بلدان العينة المختارة (المملكة العربية السعودية -ماليزيا -العراق) للفترة (1995-2022)
46	تمهيد
47	المبحث الأول :تحليل دور العوائد النفطية في ظل وجود الآزمات المالية في المملكة العربية السعودية
47	نظرة تاريخية عن النفط في السعودية
48	بعض خصائص الاقتصاد السعودي
51	أهمية السيولة الدولية في الاقتصاد السعودي
53	السياسة النفطية في السعودية
55	آثر الإيرادات النفطية على السياسة المالية في المملكة العربية السعودية

70	المبحث الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في ظل وجود الازمات المالية في ماليزيا
70	نظرة تاريخية عن النفط في ماليزيا
71	بعض خصائص الاقتصاد الماليزي
74	أهمية السيولة الدولية في الاقتصاد الماليزي
75	السياسة النفطية في ماليزيا
76	اثر الإيرادات النفطية على السياسة المالية في ماليزيا
89	المبحث الثالث: تحليل دور العوائد النفطية في ظل وجود الازمات المالية في العراق
89	نظرة تاريخية عن النفط في العراق
90	بعض خصائص الاقتصاد العراق
92	أهمية السيولة الدولية في الاقتصاد العراق
94	السياسة النفطية في العراق
95	اثر الإيرادات النفطية على السياسة المالية في العراق
111	الفصل الثالث: قياس دور العوائد النفطية في ظل وجود أزمات مالية في بلدان العينة المختارة للمدة (1995-2022)
112	تمهيد
	المبحث الأول: التوصيف النظري للاختبارات القياسية المستخدمة
113	توصيف متغيرات النموذج القياسي
113	مفهوم تحليل المسار path Analysis
114	قواعد تحليل المسار
117	أنواع المتغيرات في تحليل المسار
118	مخططات المسار
118	مزايا تحليل المسار
119	المبحث الثاني: قياس إمكانية إدارة العوائد النفطية في ظل وجود الازمات المالية في بعض دول العينة بالإشارة الى العراق
119	الإحصاءات الوصفية لاسعار النفط في دول العينة
122	تحليل الازمات المالية للدول عينة البحث
130	الاستنتاجات التوصيات
134	المصادر المراجع
145	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	ت
57	الاحتياطيات والكمية المنتجة من النفط في السعودية	1
60	اجمالي العوائد النفطية والعوائد العامة في السعودية	2
63	الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاع النفطي في السعودية	3
66	مؤشرات الأداء الاقتصادي في السعودية	4
70	الاحتياطيات والكمية المنتجة من النفط في ماليزيا	5
79	اجمالي العوائد النفطية والعوائد العامة في ماليزيا	6
81	الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاع النفطي في ماليزيا	7
85	مؤشرات الأداء الاقتصادي في ماليزيا	8
97	الاحتياطيات والكمية المنتجة من النفط في العراق	9
101	اجمالي العوائد النفطية والعوائد العامة في العراق	10
105	الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاع النفطي في العراق	11

الفصل الأول: الإطار النظري للعوائد النفطية والازمات المالية

108	مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق	12
119	الإحصاءات الوصفية لاسعار النفط دول عينة البحث	13
120	اختبا التباين لاسعار النفط في دول عينة البحث	14
120	الإحصاءات الوصفية للعوائد النفطية في دول عينة البحث	15
121	اختبار التباين للعوائد النفطية في دول عينة البحث	16
122	مسارات التأثير المباشر وغير المباشر لاسعار النفط في الازمات المالية عن طريق العوائد النفطية في السعودية	17
125	مسارات التأثير المباشر وغير المباشر لاسعار النفط في الازمات المالية عن طريق العوائد النفطية في السعودية	18
126	مسارات التأثير المباشر وغير المباشر لاسعار النفط في الازمات المالية عن طريق العوائد النفطية في ماليزيا	19
127	مسارات التأثير المباشر وغير المباشر لاسعار النفط في الازمات المالية عن طريق العوائد النفطية في العراق	20

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	ت
58	الاحتياطيات والكمية المنتجة من النفط في السعودية	1
61	اجمالي العوائد النفطية والعوائد العامة في السعودية	2
64	الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاع النفطي في السعودية	3
68	مؤشرات الأداء الاقتصادي في السعودية	4
77	الاحتياطيات والكمية المنتجة من النفط في ماليزيا	5
80	اجمالي العوائد النفطية والعوائد العامة في ماليزيا	6
83	الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاع النفطي في ماليزيا	7
86	مؤشرات الأداء الاقتصادي في ماليزيا	8
98	الاحتياطيات والكمية المنتجة من النفط في العراق	9
103	اجمالي العوائد النفطية والعوائد العامة في العراق	10
106	الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاع النفطي في العراق	11
109	مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق	12
125	مسارات التأثير المباشر وغير المباشر لاسعار النفط في الازمات المالية عن طريق العوائد النفطية في السعودية	13
127	مسارات التأثير المباشر وغير المباشر لاسعار النفط في الازمات المالية عن طريق العوائد النفطية في ماليزيا	14
129	مسارات التأثير المباشر وغير المباشر لاسعار النفط في الازمات المالية عن طريق العوائد النفطية في العراق	15

قائمة المخطوط

الصفحة	عنوان المخطوط	ت
23	مخطط قنوات انتقال الازمات المالية	1
27	مخطط مراحل نشوء ازمة الديون المالية	2
40	مخطط أستراتيجيات التنوع الاقتصادي	3
115	مخطط مساري لتوضيح قاعدة رايت الأولى	4
116	مخطط مساري لتوضيح قاعدة رايت الثانية	5
117	مخطط مساري لتوضيح قاعدة رايت الثالثة	6

المقدمة

تلعب العوائد النفطية دورًا حيويًا في اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، إذ تشكل مصدرًا رئيسيًا للإيرادات الحكومية وتُعد من المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي وتعتمد العديد من الدول ولاسيما تلك التي تعتمد على تصدير النفط، وعلى هذه العوائد في تمويل المشاريع التنموية، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان فضلًا عن دعم ميزانياتها العامة بالرغم من الأهمية الكبيرة للعوائد النفطية في إدارة الأزمات، إلا أنّ الاعتماد المفرط على هذه العوائد قد يؤدي إلى مشاكل هيكلية على المدى الطويل، مثل تراجع التنوع الاقتصادي وزيادة التعرض لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، لذلك فإنّ استغلال العوائد النفطية بشكل متوازن ومستدام يعدّ أمرًا ضروريًا لضمان استقرار الاقتصاد في مواجهة الأزمات في هذا السياق.

لذلك من الضروري على الدول النفطية أن تضع في قمة أولوياتها تنمية القطاعات الانتاجية المتمثلة بالزراعة والصناعة وغيرها، وإن تستغل العوائد النفطية أفضل استغلال عن طريق تبني رؤية واضحة للمستقبل تؤدي إلى زيادة الكفاءة في استخدام هذه العوائد ولاسيما أن هذا المورد الطبيعي ناضب، من أجل حماية حقوق الأجيال اللاحقة.

فالإدارة الكفؤة لاستخدام العوائد النفطية وتوجيهها نحو تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى سوف يوفر إيرادات مالية ضخمة ويقلل من الاعتماد الكبير على العوائد النفطية ولو بنسبة متقاربة فيما بين القطاعات مما يؤدي إلى تحديد اتجاهات التنمية ويجعل وضع الاقتصاد قويا ويستطيع مواجهة الأزمات التي قد تطرأ على اقتصادها.

أولاً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من الدور الحيوي الذي تلعبه العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية. فهي تقدم صورة واضحة حول كيفية إدارة هذه العوائد في ظل وجود أزمات مالية، مما يسهل فهم التحديات التي تواجهها الدول المنتجة للنفط كما يعزز من تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

ثانياً: مشكلة البحث

يعالج البحث المشكلة الآتية :

كيف يمكن لدول العنية ادارة العوائد النفطية لمواجهة الازمات المالية مع تقييم مدى نجاح او فشل البلدان الريعية في توظيف العوائد النفطية ؟

ثالثاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها :

يمكن للعوائد النفطية أن تلعب دوراً إيجابياً في إدارة الأزمات المالية للدول المصدرة للنفط، ولكن هذا الدور يظل محدوداً في غياب سياسات مالية فعالة تضمن الاستدامة الاقتصادية وتخفف من الاعتماد المفرط على النفط. تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل يتطلب تنويع مصادر الدخل وتنفيذ استراتيجيات لإدارة الفوائض النفطية، مثل صناديق الثروة السيادية، وتطوير قطاعات اقتصادية غير نفطية.

رابعاً: هدف البحث

يهدف هذه البحث إلى تحليل وتقييم استراتيجيات إدارة العوائد النفطية في ظل وجود أزمات مالية، عن طريق دراسة تجارب دول مختارة مثل ماليزيا والسعودية مع إشارة لاسيما إلى العراق ، عن طريق قياس وتحليل وتقييم استراتيجيات إدارة العوائد النفطية في ظل وجود أزمات مالية. تسعى البحث إلى معرفة كيفية تأثير الأزمات المالية على الاقتصادات النفطية، وكيفية استجابة تلك الدول لهذه الأزمات عن طريق تبني سياسات مالية واقتصادية متنوعة. كما تهدف إلى استخدام منهجية تحليل المسار (Path Analysis) من أجل قياس فعالية هذه السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل مع تقديم توصيات مستقبلية لإدارة العوائد النفطية في العراق والدول الأخرى.

خامساً: منهجية البحث

في هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي فيما يتعلق بتحليل ودراسة البيانات المتعلقة بموضوع البحث ولإسبابها يتعلق بالتطورات الحاصلة في العوائد النفطية وتحليل السياسات المالية والإجراءات المتبعة من قبل دول العينة وأيضاً وصف الاقتصاد العراقي . واستخدام الأسلوب الاستنباطي الكمي الذي استخدم بموجبه نموذج تحليل المسار الذي من خلاله تم استخدام الصيغ والأساليب الرياضية والقياسية .

سادساً: هيكلية البحث

من أجل الوصول إلى هدف البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول: . تسبقها مقدمة , وتعقبها استنتاجات وتوصيات .

يتناول الفصل الأول الإطار النظري، إذ يتم استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بإدارة العوائد النفطية وتأثير الأزمات المالية على الاقتصادات النفطية، واستعراض العلاقة النظرية بين العوائد النفطية والازمات المالية. وقسم الفصل الى ثلاث مباحث تضمن المبحث الاول مفهوم العوائد النفطية والاهمية الاقتصادية والعوامل المؤثرة لها وتطرق المبحث الثاني الى مفهوم الازمات المالية والانواع والنظريات المفسرة لها، وركز المبحث الثالث على دراسة العلاقة النظرية بين العوائد النفطية والازمات المالية

والفصل الثاني يتناول دراسة الحالة، إذ يتم استعراض تجارب ماليزيا والسعودية بشكل تفصيلي. وبعد ذلك يتم تحليل السياسات الاقتصادية التي اتبعتها كل دولة لمواجهة الازمات المالية وكيف أثرت تلك السياسات على استقرار الاقتصاد الوطني. كما يتم تناول حالة العراق بالتفصيل، مع التركيز على التحديات التي تواجهها البلاد في إدارة عوائدها النفطية، لاسيما في ظل الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل وعدم وجود استراتيجيات تنوع اقتصادي فعالة.

الفصل الثالث مخصص للتحليل القياسي باستخدام منهجية تحليل المسار (Path Analysis)، إذ يتم تطبيق هذه الأداة لقياس فعالية السياسات الاقتصادية في كل من ماليزيا والسعودية والعراق. يتم تقييم العلاقة بين الازمات المالية والسياسات المتبعة والعوائد النفطية، مع التركيز على فهم كيفية تأثير هذه السياسات على الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول.

في نهاية البحث، يتم تقديم التوصيات المستندة إلى نتائج التحليل، اذ يتم تقديم اقتراحات لتحسين استراتيجيات إدارة العوائد النفطية في العراق والدول الأخرى التي تعتمد على النفط. تُختم البحث خاتمة تلخص النتائج الرئيسية وتقدم بعض التوجيهات لصناع السياسات حول كيفية التعامل مع الازمات المالية في المستقبل لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

سابعاً: حدود البحث

تم تحديد نطاق البحث بما يأتي:

1- الحدود المكانية:

يقتصر البحث على دراسة تجارب دول العينة في مجال النفط مثل (المملكة العربية السعودية ودولة ماليزيا) ومقارنة مع العراق .

2: الحدود الزمانية فهي امتدت من المدة 1995 إلى 2022.

ثامناً: الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة:

-الدراسات العربية

1الدراسات العربية

اسم الباحث	رياض جبير مطلق احمد الجميلي
عنوان البحث	قياس وتحليل العوائد النفطية في تفعيل التنمية المستدامة في العراق للمدة (1995-2018)
عينة البحث/سنة البحث	العراق, 2020

هدف البحث	يهدف البحث إلى التعرف على مساهمة العوائد النفطية في تفعيل التنمية المستدامة عن طريق قياس وتحليل العوائد النفطية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة .
أهم ماتوصل إليه البحث	اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على قطاع النفط ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر العوائد النفطية وبعض مؤشرات التنمية المستدامة .

اسم الباحث	هاجر عبد الرحمن محمد الفهداوي
عنوان البحث	تطور العوائد النفطية في العراق للمدة (20042019) وطريقة استغلالها عن طريق الصناديق السيادية .
عينة البحث/سنة البحث	العراق /2021
هدف البحث	بيان أهمية الصناديق السيادية وتمويله من عوائد النفط الذي من شأنه يحقق استقرارا اقتصاديا .
أهم ماتوصل إليه البحث	تعد العوائد النفطية أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة والفعاليات الاقتصادية لكن هذا أدى إلى إهمال مصادر الدخل الأخرى فالاعتماد على مصدر يعرض اقتصاد البلد إلى مخاطر الاختلال الهيكلي ولاسيما عندما يكون هذا المصدر من السلع الناضبة وان أسعارها تتحكم بها الأسواق الدولية

اسم الباحث	محمد يوسف محمد الفضل
عنوان البحث	عدوى الأزمات المالية وقنوات انتقالها إلى الأسواق المالية ودراسة تحليلية لدول عربية مختارة مع إشارة لاسيما إلى العراق للمدة 20042019
عينة البحث/سنة البحث	العراق /2019
هدف البحث	ويهدف البحث إلى وضع تدابير وحلول بقصد الوقاية من العدوى وانتقال الأزمات المالية إلى العراق والحد من اثارها السلبية .
اهم ماتوصل اليه البحث	ان سبب الرئيسي في انتشار الأزمات المالية هي الزيادة المفرطة بالروابط المالية لذلك م الضروري استخدام أساليب الوقاية من الأزمات المالية عن طريق تفعيل نظام الإنذار المبكر .

اسم الباحثة	غضبان محمد ابو الروس القريني
عنوان البحث	جهود المملكة العربية السعودية في مواجهة تقلبات أسعار النفط
عينة البحث/سنة البحث	المملكة العربية السعودية /2016
هدف البحث	محاولة الوقوف على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد السعودي بسبب تقلبات أسعار النفط وتسليط الضوء على أهم الجهود المبذولة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد بسبب تقلبات أسعار النفط
أهم ماتوصل إليه البحث	قدرة المملكة العربية السعودية على بناء صناعة نفطية قادرة على الصمود على الصعيد الدولي وذلك عن طريق جهودها المبذولة في وضع خطط استراتيجية وعلى أساس مبادئ تجارية وتقنية تكفل لها استمرار النجاح

- الدراسات الأجنبية

اسم الباحث	Socol & Feraru
عنوان البحث	The role of fiscal policy in the financial crisis: Challenges and solutions
عينة البحث/سنة البحث	اندونيسيا /2020
هدف البحث	وضع تدابير مالية يمكن للجوء اليها من أجل الحد من اثار الازمات الماليّة
اهمّ ماتوصل اليه البحث	تعد الازمات بمثابة صدمة اقتصادية تآثر على مجمل الوضع الاقتصادي لكل بلد

اسم الباحث	M. and K.N. Oskoui·Mehrara
اسم البحث	The sources of macroeconomic fluctuations in oil exporting countries: A comparative stud
عينة البحث/عام البحث	السعودية ، ايران ، الكويت ، اندونيسيا /2007
هدف البحث	تهدف هذه البحث إلى البحث في مصادر التقلبات الاقتصادية الكلية في أربع دول مصدرة للنفط: إيران، المملكة العربية السعودية، الكويت، واندونيسيا. ولتحديد أسباب الأزمات،
اهمّ ماتوصل إليه البحث	في أغلب الدول المصدرة للنفط، تذهب عائدات النفط مباشرة إلى الحكومة المسؤولة عن إدارة هذه الموارد، مما يجعلها الجهة التي توزع هذه العائدات على الاقتصاد .

اسم الباحث	Anita Doraisami
عنوان البحث	Has Malaysia really escaped the resource curse? A closer look at the political economy of oil revenue management and expenditures
عينة البحث/عام البحث	2015/ ماليزيا
هدف البحث	الهدف من البحث هو تسليط الضوء على التحديات الاقتصادية التي واجهتها ماليزيا بعد الأزمة المالية الآسيوية، وطرح تساؤلات حول ما إذا كانت قد تفادت فعلاً لعنة الموارد، بالرغم من سجلها القوي في النمو الاقتصادي قبل الأزمة، وانجازاتها في الحد من الفقر وتنويع الاقتصاد. الفقرة تختتم بفحص التأثيرات السياسية الناجمة عن هذه التغيرات.
اهمّ ماتوصل إليه البحث	نستنتج من البحث أن الموارد الطبيعية في ماليزيا، على الرغم من الثناء على نجاحها في تجنب لعنة الموارد، قد أدت في الواقع إلى سلوك حكومي غير فعال. فقد استخدمت الحكومة العائدات لتمويل استثمارات غير منتجة، ودعمت برامج عمل يجابي مكلفة، واشترت ولاءات سياسية لتحقيق أجندتها الخاصة، دون نجاح يذكر في تحقيق التنمية المستدامة

ما يميز هذه البحث عن الدراسات السابقة:

إن ما كتب حول هذا الموضوع نجد أن البحث هو امتداد للبحوث والدراسات السابقة لكنه يتميز عنها في أمور عديدة منها توضيح وتحليل اثر العوائد النفطية في ضل وجود ازمات مالية في عينة البحث المدروسة (المملكة العربية السعودية ، ماليزيا ، العراق) للمدة الزمنية (1995 2022) .

الفصل الأول

الإطار النظري للعوائد النفطية والازمات المالية

المبحث الأول: الإطار النظري للعوائد النفطية

المبحث الثاني: الإطار النظري للازمات المالية

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين العوائد النفطية والازمات المالية

تمهيد: Preface

لقد أصبحت مسألة العوائد النفطية من المواضيع التي تحتل مكاناً هاماً وواسعاً في أولويات الدراسات الاقتصادية، ونتيجة لأهميتها، أصبحت عنصراً محركاً للنمو والتنمية الاقتصادية. وتعد العوائد النفطية أحد المتغيرات المهمة في الاقتصاد سواء في الدول النامية أو المتقدمة، ولها دور كبير في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

ومع وجود الأزمات الاقتصادية والتقلبات، يصبح من الصعب الوصول إلى الأهداف المرجوة بدون التعافي والتخفيف من تلك الأزمات لذلك، على الحكومات اتخاذ قرارات مناسبة لمواجهة الأزمات التي تعيق النمو الاقتصادي. لان الأزمات تؤدي إلى تراجع كبير في العوائد النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط، مما يؤثر بشكل خاص على الدول الريعانية التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، ولاسيما الدول العربية.

وفي هذا السياق اشتمل الفصل على ثلاثة مباحث وعلى النحو الآتي :

المبحث الأول: الإطار النظري للعوائد النفطية

المبحث الثاني: الإطار النظري للازمات المالية

المبحث الثالث: كيفية إدارة العوائد النفطية في ظل وجود أزمات مالية.

المبحث الأول

الإطار النظري للعوائد النفطية

في هذا المبحث من الفصل سيتم التطرق إلى مفهوم العوائد النفطية والعوامل المؤثرة فيها وعلى النحو الآتي:

أولاً: مفهوم العوائد النفطية (The concept of oil revenues)

هنالك العديد من المفاهيم الخاصة بالعوائد النفطية وقد تنوعت آراء الباحثين بشأن هذا المفهوم فقد عرفت بأنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها البلدان المنتجة للنفط الخام والمصدرة للعالم مقابل مبالغ مالية كجزء من القيمة الحقيقية للمورد الطبيعي⁽¹⁾، ان النفط الخام يعد سلعة أساسية في عملية بناء القواعد الصناعية ولاسيما صناعه التكرير والبتروكيماوياتفضلا إلى ذلك يعدّ النفط مصدر للطاقة يتم الاعتماد عليه اذاغلب ان اغلب دول العالم تعتبر العوائد النفطية مردود نقدي تحصل عليه وذلك مقابل قيام تلك الدول بتصدير النفط الخام⁽²⁾

كذلك عرفت بانها موارد رئيسية تساهم في بشكل كبير في اقتصادات الدول ولاسيما الدول العربية باعتبارها دول ريعية منتجة للنفط اذتعتمد على مورد النفط الخام في تمويل مواردها المالية هذا من جانب ومن جانب آخر تواجه البلدان الريعية العديد من التحديات والعقبات بسبب الاعتماد على مورد النفط وباعتبار النفط الخام مورد نادر وغير متجدد لذلك فإنّ أي انخفاض في أسعار النفط سيولد خسائر كبيرة وان هذا يعمل على عدم استقرار العوائد النفطية وهذا يؤثر على سياسات المالية للدولة ومن ثم تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي.

كما يعرفها البعض بأنه مجموعة من الأموال التي تحصل عليها الدولة من صناعة النفط سواء كانت استخراجية أو التكريرية ويتم التعامل مع هذه الأموال حسب كل دولة فكل حكومة لها أسلوبها الخاص في استغلال تلك العوائد اذيقوم البعض باستغلالها بالجانب التشغيلي والبعض الآخر في الجانب الاستثماري ويقوم بالمشاركة مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبيّ فهي تشكل أكبر نسبة من بين مصادر الإيرادات

¹ - علي خليفة الكواري، النفط وعائداته خيار مابين الاستهلاك والاستثمار، مجله الخليج العربي، مركز الدراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، مجلد، 12 العدد، 12، 1980، ص 2.

² - سجي ديان هليل الغرباوي، اثر العوائد النفطية على بعض المؤشرات الاقتصادية في بنيه الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)، رساله ماجستير غير منشوره، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2021، ص 10.

لكثير من الدول وبهذا تعتبر المصدر الرئيسي للنفقات الحكوميه وان كلما زادت العوائد النفطية زادت النفقات الحكومية ومن ثم كل هذا يؤدي تحسين ظروف المعيشة للدولة وازدهار اقتصادها.(1)

ان التحدي الأكبر هو كيفية إدارة تلك العوائد النفطية بحكمة دون تبذير ولاسيما ان أسعار النفط متقلبة الاتجاه لذلك يجب الاهتمام نحو تخصيص وإدارة الأموال للاستفادة منها من أجل الأجيال القادمة. وان أي انخفاض في الإيرادات يعود سببها في انخفاض أسعار النفط ولاسيما إذا تعرضت الدول إلى أزمة عالميه وبهذا يتأثر اقتصادها وان استمرار انخفاض أسعار النفط يؤثر على مسار النمو الاقتصادي الذي تهدف إليه أي دولة وينعكس سلباً على الأفراد اذ انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض الإيرادات وهذا يعني ان الحكومات ستنتج سياسة مالية تقشفية من أجل تغطيه العجز في خزانتها العامه(2)

والعوائد النفطية تمثل مزايا اقتصادية يحصل عليها البلد الذي ينتج النفط لذا تشكل نسبة كبيرة من الدخل في الدولة المنتجة للنفط وهي مصدر رئيسي للحصول على العملة الصعبة أي (العملات الأجنبية) ويتم تقسيمها الي قسمين(3):

1-أرباح الإنتاج أي الضرائب التي يتم فرضها على الإنتاج والدخل والتي بالإمكان تقديرها بسهولة وذلك بسبب ارتباطها بكميات النفط الخام التي يتم انتاجها .

2-يتكون هذا من المنح مثل قيام الحكومة بمنح الامتياز لشركات معينة فضا عن إلى منح الايجار ومنح التراخيص للأزمة من أجل الاستكشاف النفطي ومنح التوقعيات فضا عن ذلك الاتفاق على تحمل الطرف الأجنبي لنفقات البحث والاستكشاف

وعبر التعاريف السابقة يمكن القول ان العوائد النفطية تمثل الإيرادات المالية التي تحققها الدول المنتجة للنفط من بيع النفط الخام ومشتقاته في الأسواق المحلية والدولية. وتتأثر هذه العوائد بمجموعة من العوامل، أبرزها حجم الإنتاج النفطي، أسعار النفط العالمية، تكاليف الإنتاج، ومستوى الطلب العالمي على النفط.

ثانياً: أهمية العوائد النفطية

تشكل العوائد النفطية مصدر مهم للدول الريعية لأنها تمثل عصب التنمية الاقتصادية في تلك البلدان لأن اعتمادها على العوائد النفطية من أجل توفير عملات أجنبية ويعد النفط مصدراً مهماً وعنصراً أساسياً في بناء

¹ تغريد داود سلمان داود ، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الصرفة والتطبيقية ، المجلد 24، العدد4، 2016، ص2.

² حيدرعليوي شامي الساعدي دور السياسية النفطية في تعظيم العوائد النفطية في العراق للمدة (2003-2016)مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الاداره والاقتصاد ، جامعه واسط ، العدد 24، 2016، ص 8.

³ خالد عوالي ، استخدام العوائد النفطية دراسه مقارنة بين التجربه الجزائريه وتجربه النرويجية ،رساله ماجستير منشوره ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعه وهران ،2016، ص 56.

قاعدة صناعية ولاسيما صناعة البتروكيماويات وصناعة التكرير لذلك الكثير من الدول حاولت الاستفادة من تلك العوائد للوصول إلى قطاع صناعي قادر على تصنيع منتجات ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، ويضاف إلى ذلك يتم الاعتماد عليه كمصدر لإمدادات الطاقة.⁽¹⁾

وإن اهتمام الدول بمورد النفط لما يمتلكه من مقومات اقتصادية ومزايا عديدة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف تنموية اقتصادية تسعى إليها الدول إلا أنه على الرغم من ذلك فإنه يعد مورداً ناضب أي إنه غير متجدد ويتميز بأنه متذبذب وهذا ما يدعو إلى تذبذب عوائد النفط، وهنا يظهر مصطلح التبعية الاقتصادية إذ أن جميع القطاعات الاقتصادية تعتمد على النفط ومن ثم يصبح اقتصاد تلك الدول أكثر عرضة للتقلبات العالمية التي تصيب القطاع النفطي كما هو الحال في الدول العربية التي تعتمد على النفط في تحصيل إيراداتها المالية فقد واجهت هذه الدول تحديات وعقبات عديدة تمس أساس وجودها تمثلت تلك التحديات في تآكل القاعدة المالية (العوائد المالية).

ويعود السبب في ذلك إلى تدهور أسعار النفط وهذا نتيجة للحروب والازمات التي شهدتها المنطقة العربية فضلاً عن إلى سوء إدارة تلك العوائد وتبذير الأموال العامة وكثرة الفساد الإداري والمالي الذي استشرى في قطاع الاقتصادية وكل هذه العوامل أدت إلى تراجع مستوى النمو الاقتصادي وتراجع معدلات راس المال وسوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع.⁽²⁾

وكما هو معروف إن العوائد النفطية لها دور كبير في التأثير على متغيرات الاقتصاد في كل دولة وبذلك تتبلور أهمية هذه العوائد في تمويل النفقات العامة للدولة وبذلك تساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية التنموية مثل الزراعة والصناعة والتعليم والسياحة وغيرها وهذا يعد مؤشراً حقيقياً في تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل للشباب ورفع مستوى المعيشة فعندما تكون العوائد النفطية مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار النفط فإن هذا يؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات ودعم الاحتياطات النقدية وزيادة على ذلك يمكن استخدام العوائد النفطية في مجالات الاستثمار وتطوير الخدمات العامة وأيضاً تعزيز التنوع الاقتصادي وبهذا يتحقق الأمن القومي.⁽³⁾

ومن هنا تبرز أهمية العوائد النفطية والتي يمكن ان تتولد اثاراً ايجابية وسلبية عن طريق ادارة هذه العوائد لذا يمكن توضيح بعض الآثار وكما يأتي :

¹ موسى حيدر طالب ، التنوع الاقتصادي في العراق بين التحديات الحاضر والإمكانيات المستقبل ،مجلة المثى للعلوم الإدارية والاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة المثى،المجلد 10،العدد 1،2010،ص8.

² حامد عبد الحسين خضير الجبوري، استثمار العائدات النفطية لتحقيق التنوع الاقتصادي في العراق ، رساله ماجستير غير منشورة،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،2015،ص 18.

³ برجاس حافظ ، ، الصراع الدولي على النفط ، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ،بيروت ،لبنان، ،2000 ص

1 الآثار الإيجابية للعوائد النفطية (Positive effects of oil revenues)

تمتلك العوائد النفطية أثراً إيجابياً مهماً تؤثر على اقتصاديات دول العالم والتي يمكن تلخيص البعض منها بالآتي:

أ- ينجم عن الارتفاع في العوائد النفطية تحقيق معدلات عالية من الرفاهية الاقتصادية وتحسن المستوى المعيشي للأفراد، وهذا عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي العام لتشمل جميع الفئات الاجتماعية من الأفراد وبذلك تزداد الخدمات المقدمة من الحكومة مثل الارتقاء بمستوى التعليم والصحة والأمن والضمان الاجتماعي، فضلاً عن زيادة معدل دخول الأفراد وهذا يعود إلى مضاعفة الإنفاق الحكومي واطاحة الفرصة للاستثمار في مجالات عديدة مثل ذلك تجارة العقارات والإسكان وهذا يعمل على تحسين الظروف الاجتماعية للسكان.⁽¹⁾

ب - الارتفاع في العوائد النفطية يؤدي إلى حدوث طفرة كبيرة في اقتصاد البلدان المنتجة للنفط ولاسيما التطور الضخم في المشاريع الهيكلية التي توسعت بشكل كبير وملحوظ جراء زيادة أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وهذا ما حقق الاستثمار الداخلي في جميع المجالات الاقتصادية بسبب أنه يرتبط بعلاقة طردية بالنشاط الاقتصادي أي كلما زادت قيمة العوائد النفطية زاد النشاط الاقتصادي مما يفتح المجال أمام الأفراد وتوفير فرص العمل المناسبة لهم وتقليل نسبة البطالة والفقر التي تعاني منها الدول ولاسيما الدول العربية.⁽²⁾

ج - استمرار زيادة قيمة العوائد النفطية يتيح إمكانية استثمارها في الخارج بعد تلبية الاحتياجات المحلية والتخلص من أعباء الديون الخارجية والداخلية. يمكن الاستفادة منها في مشاريع أخرى، مثل الزراعة، لا سيما في الدول التي يتميز قطاعها الزراعي بالكفاءة والجودة العالية للموارد، لكنها تعاني من نقص كبير في مصادر التمويل، تُعد الثروة النفطية فرصة كبيرة لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي وبناء مصالح اقتصادية قوية متبادلة، ويمكن الاستفادة من تجارب الدول العربية في هذا المجال.⁽³⁾

د- ان ارتفاع المعدل التبادل التجاري يؤدي الى توافر عملات أجنبية وهذا يعود إلى زيادة العوائد النفطية وأيضاً إلى تحسن المستوى الانتاجي أي التطور الذي يحدث في القطاعات الصناعية والزراعية بسبب شراء

¹ تغريد داود سلمان، ألقطاع النفطي في العراق دراسة واقع واستشراف، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية 2010، ص 133.

² عزيز شاهو، تقويم الدور القومي للمال العربي ومجالات توظيفه في التنمية القومية، مجلة النفط والتنمية، بغداد، 1985، العدد 5.

³ انتظار جاسم جبر، العوائد المالية النفطية الخليجية واثرها في الامن القومي العربي: دراسة في الجغرافية السياسية، جامعة بغداد، كلية الاداب، قسم الجغرافية، 2003، ص 22.

الآلات والمعدات اللازمة المتطورة وادخال عناصر التكنولوجيا مما ينعكس بشكل إيجابي على زيادة القدرة التنافسية للمنتج ومن ثم زيادة حجم الصادرات في المستقبل وزيادة حجم الميزان التجاري⁽¹⁾.

2 الآثار السلبية للعوائد النفطية: (Negative effects of oil revenues)

مع الاعتماد الكلي على مورد النفط في البلدان الريعية الذي تنسم أسعاره بالتقلبات اعتبرت من أهم المشاكل الاقتصادية والتحديات التي تواجه تلك الدول أنها تؤدي إلى آثار سلبية يمكن ايجازها بالاتي:

أ- إذا كانت العوائد النفطية تمثل المصدر الرئيسي للدخل العام للدولة فهذا يعني ان الاقتصاد يتسم بعدم الاستقرار بسبب ان العوائد النفطية غير مستقرة وتتميز بأنها متقلبة وذلك لأنها تتأثر بأسعار النفط اذ تكون هي أيضاً متقلبة ومتذبذبة بسبب عوامل اقتصادية ومناخية وسياسية ويحدث هذا الوضع نتيجة زيادة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي اذ تكون الدول المنتجة للنفط أمام مخاطر كبيرة جدا وهي تحول دول الصناعية الكبرى إلى البحث عن بدائل للنفط الخام والبحث عن مصادر طاقة جديدة⁽²⁾.

ب- ان هيمنة العوائد النفطية وبشكل كبير على الاقتصاد الوطني للدول قد سبب إلغاء دور الضرائب التي تعتمد عليها الموازنة العامة للدولة، لأن فرض الضرائب يعد مؤشراً اقتصادياً متقدماً فعند غياب الضريبة معناه غياب دور الأفراد في المجتمع والمشاركة في الخطط والبرامج التي تنطوي عليه عمل الحكومات فضلا عن غياب مبدأ الرقابة والشعور بالأداء الرقابي على أداء الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ عمليات التنمية والتطوير الاقتصادي التي تهدف لتحقيقها الدولة فغياب الضوابط القانونية ادى ذلك إلى تقليل نسبة الإيرادات الضريبية ويعد هذا مؤشر على اختلال هيكل الإيرادات⁽³⁾.

ج- إن العوائد النفطية تشكل مصدر قلق للاقتصادات في الدول المنتجة للنفط عند غياب سياسات اقتصادية فعالة، لذا بعض السياسات الحكومية قد تعرقل توجيه هذه العوائد نحو مجالات اقتصادية وقنوات مهمة، مما يمنع تحقيق تغييرات هيكلية وحل المشكلات الاقتصادية، لذلك يجب استخدام العوائد النفطية كقوة دافعة للاقتصاد الوطني، عن طريق توفير الموارد اللازمة للاستثمارات، مما يدفع الاقتصاد نحو النمو، ومع غياب خطط تنموية وسوء استغلال الثروات النفطية، قد يؤدي ذلك إلى فشل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي⁽⁴⁾ ويبقى الاقتصاد غير قادر على الوفاء بالالتزامات دون الاعتماد على العوائد النفطية، لذلك قد تضطر بعض

¹ هيام خزل ناشور ، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000-2008، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 31 ، المجلد 8 ، 2012، ص 5.

² حامد عباس المرزوك ، اتجاهات الإنفاق العام في الدول العربية الريعية " المملكة العربية السعودية أنموذجاً " اطروحة مقدمة إلى مجلس الكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2008، ص 70 .

³ ايهاب عباس محمود ، القطاع النفطي في العراق (الواقع والافاق) دراسة تحليلية اقتصادية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعه بغداد ، المجلد 19 العدد 74، 2013، ص3.

⁴ حسين عبدالله واخرون ، الفوائض العربية بين الهجرة والتوطين ، ط 1 ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، الاردن ، 2007 ، ص 98-101.

الحكومات إلى اتباع سياسة اقتصادية جديدة تسمح بإعادة توزيع العوائد النفطية لتطوير البنية التحتية ودعم القطاع العام لتحقيق النمو الاقتصادي يرى البعض أن هذه الاستراتيجية مهمة للاستفادة من ثروات النفط وتعزيز التنمية المستدامة، ومع ذلك ليس بالضرورة أن تكون هذه الطريقة عادلة في توزيع الثروة⁽¹⁾.

د- إن العوائد النفطية تمثل مصدر مهم وأساسي في تمويل الموازنة العامة للدولة لذلك ان انهيار أسعار النفط ومن ثم انخفاض العوائد النفطية فهذا يشكل خطراً كبيراً على اقتصاد البلاد إذ يمكن أن تتجاوز قيمة النفقات العامة قيمة الإيرادات المقابلة لها وان إمكانية حدوث عجزا في الموازنة العامة أمر لا بد منه طالما هنالك اعتماد واضح وكبير على مورد النفط الخام إذ لا يمكن التحكم بعوائده، مما نتج عن ذلك حدوث أزمة مالية في البلدان المنتجة للنفط إذ خلق فجوة كبيرة مابين الإيرادات العامة والنفقات العامة وهذا ما سبب العجز في الموازنة العامة، لذلك نجد أن الدول تلجأ لإيجاد حلول مناسبة لحل تلك المشكلة مثل لجوء الدولة نحو الإصدار النقدي لتمويل الموازنة العامة أو الاقتراض⁽²⁾.

هـ - إن توفر العوائد النفطية تنشأ بيئة خصبة للفساد المالي والإداريّ وسبب في ذلك هو عدم وجود سياسات رقابية واضحة وفعالة ذات أداء رقابي تكون مسؤولة عن محاسبة المسؤولين المقصرين والمخالفين للقانون والفاستدين لكي توجه تلك العوائد نحو الاستثمار من أجل تحقيق عملية التنمية وليس السبب هو شحة الموارد المالية المتاحة لعملية التنمية، وان العلاقة بين الفساد والعوائد النفطية هي علاقة طردية، إذ إنها يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي في البلاد أي عندما يتم استغلال الموارد بطريقة غير مشروعة أو غير شفافة يمكن أن تؤثر سلبياً على ثقة المواطنين بالنظام القضائي واستخدام تطبيق القوانين على الجميع لذلك من المهم وجود استراتيجية وسياسة فعالة لتوزيع الثروة النفطية بطريقة عادلة وشفافة ومكافحة الفساد⁽³⁾.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في العوائد النفطية (Factors affecting oil revenues)

هنالك مجموعة من العوامل التي تؤثر في حجم العوائد النفطية ويمكن توضيحها عن طريق ما يأتي:

1 - تقلبات أسعار النفط الخام : من صفات السوق النفطية العالمية انها تتسم بأداء غير متوقع نتيجة لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤدي إلى صعوبات كبيرة في تخطيط الموازنات والحفاظ على تقديم الخدمات العامة، لذا يتجلى تأثير هذه التقلبات بشكل خاص في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية لتمويل الإنفاق العام.

¹ ياسر حسني محمود عيسى ، محددات الاستدامة المالية للمنظمات الغير ربحية الفلسطينية ، مجلة جامعة القدس ، جامعة القدس ، فلسطين 2019، ص 22 .

² منى خضير عباس اثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات سوق العراق المالية للمدة 2004-2021، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2022 ص 27.

³ مايح شبيب الشمري ، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي العراقي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العدد 15، 2008 ص 13-14.

تعتمد تلك البلدان على استقرار أسعار النفط لضمان توازن مالي، وتحقيق استدامة اقتصادية. فإنّ تقلب الأسعار يفرض تحديات على السياسات الماليّة، ويتطلب استراتيجيات مرنة للتعامل مع هذه التغيرات المفاجئة⁽¹⁾.

ويعرف سعر النفط بأنّه قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدات نقديه يمكن تحديدها في مكان محدد وزمان معلوم وهذا السعر يخضع لتقلبات بسبب ما تشهده الأسواق النفط من تغيرات والتي تتصف بأنّه متذبذب وغير قابله للثبات وان هذا السعر شأنه شأن أي سلعة اقتصادية يمكن تحديدها عن طريق التفاعل الذي يحدث بين قوى الطلب والعرض⁽²⁾

وهناك أنواع متعددة لأسعار النفط منها :

الأسعار المعلنة: Advertised prices وهو سعر البرميل المعلن من قبل شركات النفط محسوب بالدولار الأمريكيّ وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أول من استخدم هذا المصطلح عام 1880 وإن هذه الأسعار قد حددته شركه النفط الأمريكية standard Oil التي كانت تتحكم بالنقل والتكرير للنفط الخام⁽³⁾. واستمر العمل بهذه الأسعار حتى دخلت السوق النفطية الأمريكية شركات نفط جديدة وظهور نوع من المنافسة بين الشركات النفطية وحلت الحكومة الأمريكية احتكار شركة (standard Oil) التي فرضت سيطرتها على سوق النفط وتحديد الأسعار وبدأت تلك الأسعار في اكتساب أهميّة بعد عام 1948 وذلك عندما تم تغيير الامتيازات الممنوحة للشركات النفط في فنزويلا وذلك نتيجة المنافسة بين أقطار الشرق الأوسط النفطية لها وانتهى التعامل بتلك الأسعار نهائيا في 16 اكتوبر عام 1973 عندما اقترت منظمة الاوبك أسعار نفطها الخام من جانبها في المؤتمر الذي عقد في الكويت .⁽⁴⁾

¹ صباح صابر محمد ، ويليس خوّشناة ، تحليل وقياس اثر تقلبات أسعار النفط على النفقات الجارية والاستثمارية في العراق للمدة 1980-2017، مجلة زانكو للعلوم الانسانية ،، المجلد 24 ، العدد 4، 2018، ص4.

² علي احمد درج الدليمي، اثر التغيرات في أسعار النفط الخام على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للمدة (1999-2015) مجله جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الاداره والاقتصاد ،جامعه الانبار ،المجلد10، العدد21، 2018، ص22.

³ ويلفود كول ، تنميه نفط بحر قزوين وانعكاساته على منظمه الاوبك، الطبعة الاولى، مركز الامارات والبحوث الاستراتيجيه ،الامارات ، 2000، ص1.

* standard oil: وهي شركه من الشركات النفطيه العملاقه التي تقوم بانتاج وتكرير وتسويق النفط تأسست في ولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1879 في شهر يناير برأسة رجل الاعمال جون روكفلر انكانت الشركه تسيطر على حوالي 90 من النفط الخام العالمي وتتحكم بأسعار النفط .

⁴ موهوب راوية ، تاثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ،جامعة قالمه ، الجزائر ، 2012 ص 33.

ب- **السعر المتحقق: Prices achieved** وهو عبارة عن السعر المعلن يتم طرح الحسميات والخصومات بمعنى تخفيض نسبه محده من السعر المعلن للبرميل لجذب المشتري ولتفادي المشكلات التي تحدث بسبب بعض القيود ويتم تقسيم الحسميات إلى ثلاثة أنواع⁽¹⁾:

الأول- خصومات الموقع الجغرافي: وتعطى إلى الدول او المنتجين الذين لا يتمتعون بموقع جغرافي يسمح لهم بتصدير النفط الخام إلى سوق النفط العالمي بشكل مباشر .

الثاني - خصومات درجة الكثافة: وتعطى لمشتري النفط الخام الثقيل بنسب عالية ولمشتري النفط الخفيف بنسبه اقل.

الثالث - خصومات المحتوى الكبريتي: وتعطى مقابل النفط ذات المحتوى الكبريتي المرتفع ونسبه مستوى الشوائب.

ج- **السعر الضريبي: Tax rates** وهو يمثل مقدار كلفه البرميل النفطي المستخرج فضلا عن الضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة ، وتختلف الضرائب على النفط من دولة إلى أخرى ويتم فرض الضرائب في عدة مراحل من دورة حياة النفط بما في ذلك التوزيع والانتاج والبيع للمستهلكين النهائيين . وان البيع باقل من هذا السعر يعني الخسارة⁽²⁾

د - **سعر الإشارة: Indicative prices** سعر الإشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يمثل السعر الوسيط بين السعر المتحقق والسعر المعلن ويتم عن طريق اتفاق بين المنتج والمستورد للنفط ، ويكون متوسط سلة النفوط المتقاربه في درجات الكثافة أو المتباعده في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشر لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجه كثافة النفوط من نفط الإشارة⁽³⁾

وهناك أنواع أسعار النفط الأخرى التي ظهرت فيما بعد :

أ- **السعر الفوري : Spot oil price** ويعني ثمن البرميل النفطي يتم التعبير عنه بوحده نقدية واحدة في مختلف الأسواق النفط الخام وهو مؤشر لحركة الأسواق والأسعار في العالم⁽⁴⁾ .

ب- **السعر الاسمي : Nominal oil price** وهو السعر الذي يعبر عنه بانه السعر الحالي الذي يتم التعامل معه في السوق عمليا في تاريخ محدد بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم ويتم تنسيب الأسعار إلى مختلف الأسواق الموجوده مثل سعر برنت ،سعر النفط العربي وغيرها⁽¹⁾ .

¹ نواف الرومي ، منظمة الاوبك وأسعار النفط العربي ، الطبعة الاولى، دارالجمهورية ، ليبيا ، 2000، ص 24.

² نواف نايف اسماعيل ، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية ، الطبعة الاولى ، دار الرشيد للطباعة والنشر ، بغداد ، 1981، ص 22.

³ محمد احمد الدوري ، مبادئ اقتصاد البترول ، الطبعة الاولى ، مطبعة الرشاد ، للطباعة والنشر ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1988 ، ص 264.

⁴ نواف نايف اسماعيل ، مصدر سابق ، ص 23 .

ج- **السعر الحقيقي : real oil price** وهو يمثل القيمة الحقيقية لسعر النفط الاسمي مخصوم مئة معدلات التضخم أو كمية السلع التي يمكن شراؤها من الخارج بالسعر الاسمي وبناء على ذلك يتم المقارنه مابين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط في العام الحالية عن العام الاساس (2).

د- **سعر التحويل : real oil price** وهو سعر تبادل النفط بين فرعين من الشركات تابعه لشركه واحده أو عند انتقال النفط من من نشاط إلى اخر في شركه واحده وبذلك يتم الاتفاق على سعر محدد مع مراعاة في تقديره امكانيه جعل الضريبه تفرض على الارباح النفطيه في بعض الدول التي تم تسجيل الضرائب إلى الجد الأدنى، وبذلك يقل سعر التحويل عن السعر المعلن والحقيقي وقد رفضت الدول المنتجه الاعتراف بهذا السعر وتعامل به (3).

هـ- **سعر البرميل الورقي : Paper barrel price** وهو الاسم الذي يطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الانية وهو عبارة عن عقد النفط الأجل الذي ياخذه المستثمرون ويقومون ببيعه ويزيدون على سعره ويتم تداوله بين المضاربين وتقترب بشكل كبير من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية (4).
و- **السعر الارجاعي: Return price** وهو سعر برميل النفط يتم تحديده عن طريق أسعار منتجاته النفط المكررة ويطلق عليها ببرميل اوبك أي (البرميل المركب) (5)

2 الاحتياطي النفطي : Oil Reserve يُعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية النفط الموجودة في باطن الأرض والتي يتم اكتشافها عن طريق عمليات البحث والتنقيب. ويتم تقدير هذا الاحتياطي بناءً على البيانات العلمية المتاحة، مع الأخذ بنظر الاعتبار القدرة على استخراج هذه الثروة باستخدام المعدات ووسائل الإنتاج المتاحة وفقاً لمعايير علمية واقتصادية. يُقاس الاحتياطي بوحدات كمية، ما يتيح إمكانية تحديد حجم النفط القابل للاستخراج والاستفادة منه في المستقبل، ويتم تقدير الاحتياطي النفطي عن طريق الاستكشاف والتقييم الجيولوجي باستخدام التكنولوجيا المتاحة. وإن حجم الاحتياطي هو احد العوامل التي تؤثر في العوائد النفطية اذتوجد علاقه طردية بين حجم الاحتياطات النفطية وحجم العوائد النفطية لذلك ينبغي اكتشاف مواقع احتياطيات جديدة . ويمثل مؤشراً مهماً لقدرة الدول على تلبية احتياجاتها من الطاقة في المستقبل لكي تستفاد منه الأجيال القادمة في تحديد سياساتها الاقتصادية والطاقية وفي الكيفية التي يتم فيها تخطيط الاستثمارات في

¹ قصي عبود الجابري ، عمار نعيم الكناني ، تقدير عوائد ومخاطر تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية للمدة (2017-2019) مجلة البحوث والدراسات النفطية ، وزارة النفط ، العدد 31 ، 2021، ص 39 .

² بيداء رزاق حسين ، اثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-2016) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد63 ، 2018، ص 14.

³ حسين عبدالله ، 2006، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، ص 240

⁴ عبد الرحمن كريم عبد الرضا ، رحمن حسن علي المكصوسي ، تحليل واقع العلاقة بين أسعار النفط العالمي والنمو الاقتصادي العراق حالة دراسية للمدة (1970-2015)، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، 2018، المجلد (14)، العدد 1

⁵ عبد الستار عبد الجبار موسى، دراسة تحليلية لتغيرات أسعار النفط الخام في السوق الدولية للمدة (1988-1970) اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداره والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، 2001، ص 37

قطاع النفط, وتعددت أنواع الاحتياطي النفطي عند المتخصصين في مجال هندسه المكامن طبقا لأسس مختلفة للتصنيف الاحتياطي⁽¹⁾ وبهذا الصدد يمكن تحديد اربع أنواع من الاحتياطي النفطي وتعد من أكثر الأنواع شيوعا وانتشارا وهي :

أ- الاحتياطي المؤكد: وهو عبارة عن كمية النفط المستخرج من باطن الارض بصوره معقوله واستخدام التقنيات السائدة بناء على الأدلة والبراهين الجيولوجية والهندسية التي حصلوا عليها وفق الاختبارات الانتاجية والفنية وتستخدم هذه الاحتياطات لضمان استمرارية الامدادات النفطية للسوق المحلي ولتلبية الاحتياجات الوطنية للنفط في حالات الطوارئ مثل الأزمات التي تجتاح العالم أو الحروب التي تؤثر على الامن والاستقرار الاقتصادي للدول النفطية فتعتبر تلك الاحتياطات استراتيجية رئيسية لضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية⁽²⁾.

ب - الاحتياطي الغير المؤكد: وهو مصطلح يشير إلى كمية النفط التي لا يمكن استخراجها بسبب الظروف الاقتصادية والتقنيات الفنية الحالية لكونها قد تكون غير صحيحة وتنسم بدرجة اقل من الثقة لأنها كميات متوقعة بناءً على الدراسات الجيولوجية والتقديرية ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها لذلك تطلب المزيد من الابحاث والاستكشافات ومعلومات أكثر دقة من أجل تأكيد وجودة وتقدير حجمه بشكل صحيح⁽³⁾.

ج -الاحتياطي الممكن: ويقصد به مجموع الكميات النفطية التي ممكن الحصول عليها ضمن الاحتياطي المرجح ويتم الحصول عليها في المناطق التي تكون بعيده ومن الممكن تطويرها لإضافة كمية مناسبة من الاحتياطي الممكن استغلاله جيدا واستثماره بطريقة صحيحة ومكافئة⁽⁴⁾.

ونلاحظ ان الاحتياطي النفطي من أهمّ العوامل التي تؤثر على حجم العوائد النفطية وذلك بسبب وجود علاقة بينهم إذ كلما كان هنالك احتياطي نفطي كبير وجدت فرصة لزيادة الانتاج والتصدير ومن ثم زيادة العوائد النفطية وان الاحتياطي النفطي من الممكن ان يعد عامل رئيسي لجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية لاستخراج النفط وتحسين الصناعة النفطية وتوفير فرص عمل للأفراد وينتج عن هذا تحسين المستوى المعيشي وأيضاً تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية والتصدي للأزمات المالية التي تطرأ على اقتصاد الدولة وتحدها من تقدمها لأنه باعتباره عامل مؤثر على انتاج النفط ومن ثم يؤثر على ارتفاع العوائد النفطية مما يزيد من قيمة الناتج المحلي الإجمالي

¹ هيام خزعل ناشور، مصدر سابق ص 22

² حسان خضر، أسواق النفط العالمية، المعهد العربي للتخطيط الكويتي، سلسلة جسر التنمية، الكويت، 2005، العدد 5، ص 5.

³ احمد حسين علي الهيتي، أقتصاديات النفط، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، الطبعة الاولى، 2000، ص 330.

⁴ رشا سالم الزبيدي، تحليل تقلبات أسعار النفط الخام واثارها على الاستقرار الاقتصادي في كل من (العراق والجزائر والسعودية) للمدة 1990-2010 رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2014، ص 20.

3 - **التضخم** : يعد التضخم من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على العوائد النفطية ونقص التضخم هو الارتفاعات المستمرة في الأسعار أو هو حركة صعودية للأسعار تنصف بالاستمرار نتيجة زياده فائض الطلب عن قدره العرض⁽¹⁾ اذ ان النفط شأنه شأن السلع الأخرى ترتفع أسعاره كأسعار السلع الأخرى ويؤدي إلى تقليل القيمة الحقيقية للعوائد النفطية وتقليل القدرة على امكانية الدول للاستفادة من تلك العوائد، وإن ارتفاع نسبة التضخم في بعض البلدان النفطية تؤدي إلى عرقلة نمو المشاريع التنموية ذات الامد الطويل ومن ثم تعاني الدول من التأخير في تنفيذ المشاريع التنموية وعدم اكتمال انجازها بصورة صحيحة. وإن الموازنات في تلك الدول تعاني من حالة العجز الذي تتعرض له بسبب التضخم واعتمادها على العوائد النفطية التي تنسم بالتقلبات بسبب تفاوت أسعار النفط وتقلباته المستمرة⁽²⁾.

4- **الاستقرار السياسي**: إن العوامل الاقتصادية لم تعد وحدها تؤثر على حجم العوائد النفطية وعمليات انتاج النفط الخام بل إن الاستقرار السياسي له دور واضح فيها فهو لا يقل أهمية عن العوامل الاقتصادية في التأثير في حجم العوائد النفطية وكمية الانتاج النفط الخام وبما أن الانتاج يتركز في دول الخليج العربي وهذه الدول تشهد توترات كبيرة من الناحية السياسية لأنها تعد منطقة اطماع من قبل البلدان الأجنبية اذ كانت عرضة للتدخلات الأجنبية لما تحتويه من ثروات نفطية واحتياط نفطي ضخم إذ إن البلد كلما كان مستقرا سياسيا كلما انعكسيجابيا على تزايد عملياته الانتاجية وذلك يؤدي إلى زيادة حجم العوائد النفطية فالصراعات التي تحدث في البلدان من أجل الحصول على النفط ادت إلى نقص الامدادات النفطية وهذا سبب ارتفاع في أسعار النفط وتمثلت تلك الصراعات في ليبيا وفنزويلا وأيضاً نيجيريا التي تعتبر من أكبر البلدان المصدرة للنفط الخام وفضلا إلى ذلك عدم الاستقرار في العراق سنة 2014 وظهور العصابات الارهابية وانخفاض أسعار النفط العالمية اثرت بشكل سلبي على حجم العوائد النفطية⁽³⁾.

5- **محدودية القدرة الانتاجية : limited production capacity** توجد علاقة وثيقة بين حجم العوائد النفطية وقدره أنتاج النفط وان الارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس سلباً وإيجاباً على حجم العوائد النفطية وإن الانخفاض المستمر في أسعار النفط العالمية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات قد سبب في الإحجام عن الاستثمار في النفط أو صناعة النفط، فضلا عن إلى ذلك تدني مستوى الاستثمار اللازم لتوسعة الطاقة الإنتاجية للنفط مما أدى ذلك بالتالي إلى اتخاذ قرار بشأن زيادة العوائد النفطية فقد توجب على البلدان المنتجة للنفط زيادة الإنتاج بأعلى مستوى الطاقة من أجل الوصول إلى الهدف المنشود لها

¹ حسين ابن سالم جابر ، التضخم والكساد ، مؤسسة أوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011، الطبعة الاولى ، ص 14

² تامر عبد الغني ايوب احمد، العوائد البترولية واثرها على التنمية الاقتصادية ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، جامعة الزقازيق ، مصر ، 2019 ، المجلد 10 ، العدد 4 ، ص 4

³ رشا خالد شهيب الزبيدي، قياس اثر العوائد النفطية في تحسين مسار الموازنة العامة للعراق للمدة ، 2003-2018 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد 1، العدد 34، 2019، ص 3

وأيضاً إن هذه الزيادة في الإنتاج تحتاج إلى نفقات رأسمالية كبيرة لكي تتمكن من اكتشاف حقول جديدة وطرح ما تحتويه من نفط إلى السوق العالمية لتلبية الطلب العالمي⁽¹⁾.

6- الفساد المالي والإداري : إن من أهمّ المشاكل التي تعاني منها الدول النفطية في الوقت الحالي هو مشكلة الفساد المالي والإداري والذي استفحل مع ازدياد حجم العوائد النفطية لتلك الدول. إذ لا يمكن أن يكون هنالك تطور اقتصادي وتحقيق تقدم في عملية التنمية مادام يوجد فساد مستشري في القطاعات الاقتصادية. إذ إن وجود بيئة خصبة للفساد هذا يعني وجود تذبذب للأموال والثروة النفطية ويظهر الفساد بالتزامن مع وجود أزمة وتكون الدول في موقف ضعف غير قادره على القضاء على الفاسدين ومن ثم يكون الفساد صفة ملازمة للدولة والمجتمع⁽²⁾

7- سعر صرف الدولار : يعرف سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يلزم دفعها من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملية الأجنبية ويعد سعر الصرف من العناصر المهمة في تحليل العلاقات الدولية ويرتبط سعر الصرف ارتباطاً وثيقاً بعوائد النفط الخام بسبب الاعتماد الكبير على الدولار الأمريكي في تسعير كافة المعاملات التجارية النفطية. فعندما تنخفض قيمة الدولار الأمريكي، يرتفع سعر النفط بالدولار، مما يعني أن أي ارتفاع أو انخفاض في قيمة الدولار يكون له تأثير مباشر على العوائد النفطية، أما إيجابياً أو سلبياً.

هذا الأمر يؤثر على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام بشكل كبير، وتتوغل هذه التأثيرات وفقاً لتغيرات سعر الصرف والقيمة النسبية للعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي. عندما يتقلب سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقلبات كبيرة في العوائد النفطية المحققة بالعملة المحلية فإذا انخفضت قيمة العملة المحلية، قد تزيد العوائد النفطية عند تحويلها للعملة المحلية، والعكس صحيح⁽³⁾.

العوائد النفطية يتم حسابها بالدولار الأمريكي، لذا أي تغييرات في سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى يمكن أن تؤثر على العوائد الكلية، وعندما تتغير قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، يمكن أن تتأثر تكاليف الإنتاج بشكل كبير فإذا انخفضت قيمة العملة المحلية، يمكن أن تنخفض تكاليف الإنتاج بالعملة المحلية، مما يؤدي إلى الحصول على المزيد من الأرباح، تلعب السياسات المالية والنقدية دوراً هاماً في تحديد كيفية تأثير سعر الصرف العوائد النفطية على سبيل المثال، التدخلات الحكومية في سوق الصرف

¹ هيفاء نجيب مهودر ، العوائد النفطية واثرها في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة الاقتصادي الخليجي -مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ،2010، العدد 21 ص 3

² احمد جاسم جبار الياسري ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، الطبعة الثالثة ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، لبنان ، 2010 ، ص 98 ،

³ سامي خليل ، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الاولى ، دار النهضة ، القاهرة ، مصر ، 2007، ص33

الأجنبيّ يمكن أن تساعد في تثبيت سعر العملة المحلية. كذلك، يمكن أن يتأثر سعر الصرف بالعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، بما في ذلك التوترات الجيوسياسية، العقوبات، والاتفاقيات التجارية⁽¹⁾. وهذا يؤكد أن تقلبات سعر الصرف يعد عنصرًا حيويًا يجب مراقبته من قبل الدول المنتجة والمصدرة للنفط لضمان استقرار العوائد وتحقيق أقصى استفادة منها.

¹ هيفاء يوسف سلمان وآخرون ، اثر تقلبات سعر الصرف وأسعار النفط الخام على الانكشاف الاقتصادي في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد ، ، المجلد 3 ، العدد 76 ، 2022 ، ص 4

المبحث الثاني:

الازمات المالية (المفهوم – الخصائص – الأنواع)

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم الازمات المالية وانواعها والنظريات المفسرة لها وايضا الى اسبابها وانتقال الازمات بين الدول وعلى النحو الآتي:

أولاً: مفهوم الازمات المالية. Concept of financial crises.

تعرضت العديد من دول العالم لأزمات مالية متنوعة، تختلف في تأثيرها من دولة إلى أخرى، بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد وقوة الاقتصاد. وقد حظيت الازمات المالية باهتمام واسع من قبل الباحثين والمختصين نظراً لتأثيراتها الكبيرة على القطاعات الاقتصادية المنتجة وتأثيرها المباشر على حياة المجتمعات. لذلك، من الضروري دراسة وفهم هذه الازمات التي قد تحدث وتؤثر على النشاط الاقتصادي. أما بالنسبة لمفهوم الأزمة المالية، فلم يتفق الباحثون والكتاب الاقتصاديون على تعريف محدد لها، إذ تنوعت وتعددت المفاهيم والتعريفات المتعلقة بها لذا تُعرف بأنها تلك الذبذبات العميقة التي تؤدي إلى تغير جزئي أو كلي في جميع المؤشرات المالية وتعتبر عن انهيار شامل في جميع الأنظمة المالية والنقدية لبلد ما، الأزمة المالية تعرف عادة بأنها حالة تحدث بشكل مفاجئ نتيجة تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى الداخل، مصحوبة بتوسع مفرط في منح القروض دون التحقق من الملاءمة الائتمانية للمقترضين. يؤدي هذا الوضع إلى انخفاض قيمة العملة، مما يتسبب في حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.⁽¹⁾ أو هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية، تؤدي إلى انهيارات في عدد من المؤسسات المالية، وتمتد آثارها إلى القطاعات الأخرى.⁽²⁾ ويمكن تعريفها "بأنها عبارة عن اضطراب في الأسواق المالية يتميز بسوء الاختيار والمخاطر المعنوية إلى حد يجعل الأسواق غير قادرة على توجيه الأموال بكفاءة نحو الجهات التي تملك أفضل الفرص الاستثمارية."⁽³⁾

وتم تعريف الأزمة المالية بأنها "سلسلة من التعديلات والتغيرات القسرية الشديدة التي تحدث في الاقتصاد الكلي، وتنشأ أساساً بسبب التدفقات الكبيرة لرأس المال الخاص إلى الداخل، ما يؤدي إلى عجز محاسبي جارٍ يتميز بسيادة القروض قصيرة الأجل، ثم يعقب ذلك انقلاب مفاجئ وكبير. من ناحية ميزان المدفوعات، يكون

¹ سليم ويشيشي ، وليد مجلخ ، أزمة المالية واقتصادية العالمية لعام 2008 وأثرها آثارها على الدولة النامية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي الإمارات العربية المتحدة ، 2016، ص22

² Li، S. Financial Institutions in the Global Financial Crisis، by Springer Nature، Singapore، 2018، p34

³ Fredric Mishkan ، "Financial Policies and Prevention of Financial Crisis In Emerging Market Countries"، Paper of the NBER، October(2000). p.7

في حالة تأرجح سلبي كما هو الحال مع رأس المال الخاص، مما يستدعي تدخل الاستثمارات الأجنبية الخارجية لتمويله وأي تغيير في الاحتياطي الأجنبي سيؤثر على الاقتصاد ويؤدي إلى حدوث أزمة⁽¹⁾. وتعرف أيضاً بأنها موقف طارئ يؤدي إلى حدوث ارتباك في سلسلة الاحداث اليومية للكيان الإداري الذي اصيب بها وذلك يؤدي إلى سلسلة من التفاعلات ينجم عنها تهديدات مادية ومعنوية للمصالح الأساسية لهذا الكيان الإداري ما يلزم اتخاذ قرار سليم لاعاده التوازن وتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة في وقت محدد وفي ظروف يسودها التوتر والقلق لنقص المعلومات ووجود حالة من عدم اليقين إلى تخطب بأحداث الأزمة (2)

من التعاريف المذكورة أعلاه، نستنتج أن الأزمات الماليّة، مهما كان نوعها وطبيعتها، يصعب تحديدها في البداية بسبب طبيعتها المفاجئة ونقص المعلومات وتسارع الأحداث وفقدان السيطرة على المتغيرات الاقتصادية وغياب الحلول الجذرية.

ثانياً : قنوات انتقال الأزمات الماليّة وخصائصها

1 - قنوات انتقال الأزمات الماليّة :

توجد العديد من القنوات التي تعمل على انتقال الأزمة وانتشارها من موقع جغرافي إلى آخر. قد تنتقل الأزمة من بلد إلى آخر أو تنتقل داخل نفس البلد من أحد أقسام النظام المالي إلى باقي الأقسام الأخرى، وتتسع لتشمل جميع مؤسسات الدولة، ويمكن توضيح قنوات انتشار الأزمات على النحو التالي:⁽³⁾

أ - الانتقال من نظام مالي إلى آخر: تعد الأزمة الماليّة حالة من الاضطرابات التي تواجه أحد أقسام النظام المالي الواحد، مثل سوق الصرف وسوق الاستدانة وغيرها، ولكن سرعان ما تنتقل إلى الأسواق الأخرى بسبب التشابكات بين الانظمة الماليّة المختلفة مثل الترابط بالأسواق الماليّة وغيرها .

ب - الانتقال من دولة إلى أخرى: تنتقل الأزمة أيضاً من دولة إلى أخرى، ولا تقتصر على النظام المالي للدولة نفسها فقط، بل تنتقل إلى نظام دولة أخرى عن طريق الاتفاقيات التجارية وما تسببه من ضغوط على أسعار الصرف كذلك، يميل المستثمرون إلى المحاكاة والتقليد، اذ يقومون بالاستثمار بنفس الطرق التي يستخدمها مستثمرو بلدان أخرى، غير مهتمين باختلاف المخاطر بين بلد وآخر.

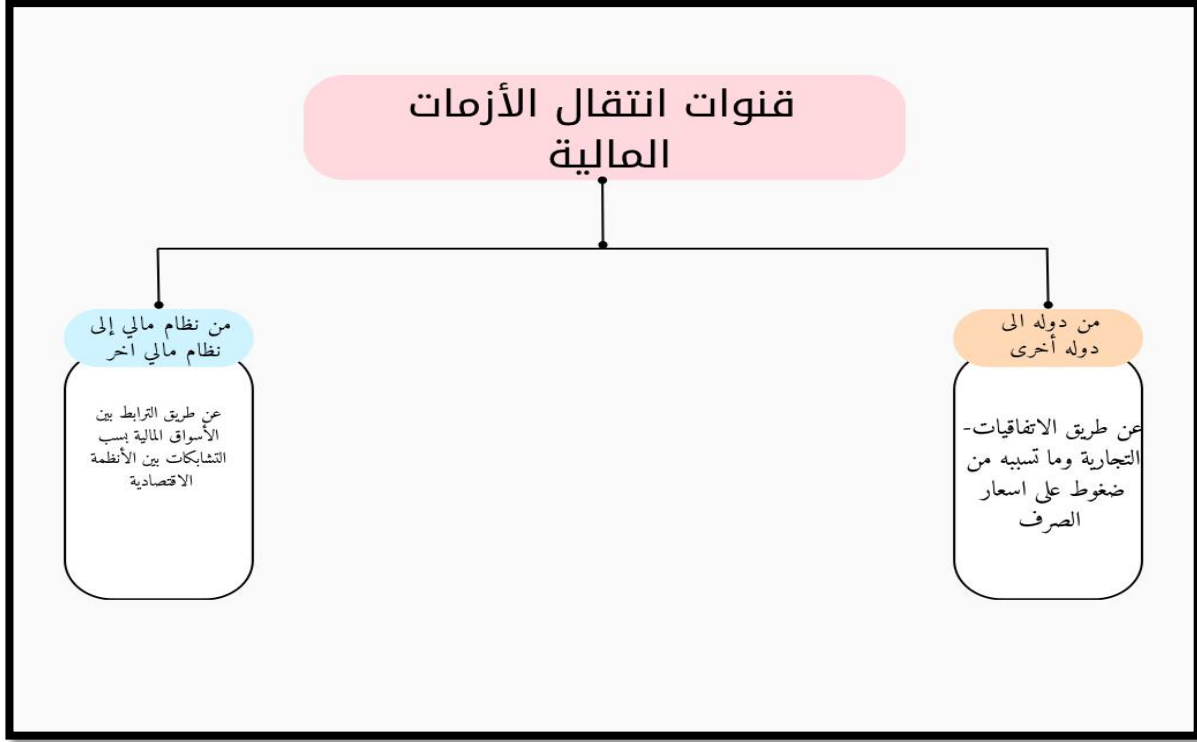
¹ Hamada, Koichi, "On the Welfare Costs of Systematic Risk, Financial Instability and Financial Crisis ", papers presented at the eight seminar on central banking , Washington, D.C. June(2002).p22

²علي كريمان فريد عجوه، إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات ، عالم الكتاب ، القاهرة ، مصر ، 2005، ط1، ص 166

³كمال رزيق ،حسن توفيق، الجوانب النظرية للأزمة، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعته الزرقاء الخاصة، الأردن ، 2009، ص14

فضلا عن ذلك وجود علاقات مالية تربط دولة بأخرى يسهم في انتقال الانعكاسات السلبية والصعوبات المالية، مما يؤدي إلى انتشار الأزمة من بلد إلى باقي بلدان العالم. ويمكن بيان ذلك عن طريق المخطط الآتي:

المخطط (1) قنوات انتقال الأزمات المالية



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر (كمال رزيق ،حسن توفيق، الجوانب النظرية للازمة ،المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال

خصائص الأزمة المالية: توجد العديد من الخصائص التي تتسم بها الازمة:⁽¹⁾

أ- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها: تتسم الأزمات بتعقيد وتشابك وتداخل عناصرها وأسبابها، مما يؤدي إلى وقوع المصالح المؤيدة أو المعارضة لها،فضلا عن نقص المعلومات والبيانات وعدم توفرها بدقة.

ب- تهديد حياة الإنسان وممتلكاته وموارده البيئية: بما أن الأزمة تمثل تهديداً لحياة الإنسان وممتلكاته وموارده البيئية، فإنّ مواجهتها تعد واجباً مصيرياً، إلا أنّ مواجهتها تتطلب الخروج عن الأنماط المألوفة، وتستلزم درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانات، وحسن توجيهها في إطار منظم، مع توفير اتصال فعال يضمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف المعنية.

¹كمال رزيق ، عبد السلام عقون، سياسة ادارة الأزمات المالية والعالمية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن

ج - ارتفاع التوتر في بدايتها: تؤدي الأزمة في بدايتها إلى حدوث حالة تتسم بدرجة عالية من التوتر، مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر لمجابهتها.

د - عنصر المفاجأة والاستحواذ على الاهتمام: تحتوي الأزمات على عنصر المفاجأة، مما يجعلها تستحوذ على بؤر الاهتمام لدى المنظمات والأفراد. كما تمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة ومتصارعة.

ثالثاً: أسباب الأزمات المالية Causes of financial crises

أ- عدم استقرار الاقتصاد الكلي : تمثل التقلبات في المتغيرات الداخلية والخارجية للاقتصاد الكلي عنصراً رئيسياً في نشوء الأزمات المالية، مما يؤدي إلى صعوبة في التبادل التجارية مما يعيق عملاء المصارف عن القيام بنشاطاتهم الاقتصادية مثل التصدير والاستيراد. فضلاً عن ذلك، فإنّ التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية تمثل أحد أسباب الأزمات المالية، إذ تُعد مصدرًا للضغوط على مستوى الاقتصاد الكلي.

ومن من الناحية المحلية، تؤدي التقلبات في معدلات التضخم، و الذي يعد عنصراً حاسماً في قدرة القطاع المصرفي على ممارسة دوره في الوساطة المالية، لاسيما في ما يتعلق بمنح القروض وتوفير السيولة اللازمة⁽¹⁾.

ب -التوسع في منح القروض : إن التوسع الكبير في منح القروض فضلا عن إلى التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسعار الأصول المالية التي تشكل عاده القاسم المشترك الذي يسبق حدوث الأزمة المالية وان التوسع في منح الائتمان أدى إلى تركزه في قطاع اقتصادي واحد، ويتضح أن التوسع في القروض يعمل على حدوث حالة من عدم التلاؤم بين خصوم واصول البنوك وعدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة النقدية لمواجهة التزاماتها في الحاضر والمستقبل⁽²⁾.

ج -عدم التحضر الكافي للتححرر المالي : عدم التحضير الكافي للتححرر المالي: إن كثيراً من المشاريع التي كانت بمدة انطلاق مقيدة ادت إلى حدوث إلى أزمة مالية بعد تحريرها فالبنوك تفقد الحماية التي كانت تمتع بها في ظلّ الأسعار القائمة فعنما تتحرر أسعارالفائده ويرافق ذلك حدوث التوسع في منح الائتمان (منح القروض) وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائده المحلية ويعني التححرر المالي دخول مصارف جديدته إلى الأسواق المالية من المخاطر التي تجهلها المصارف⁽³⁾.

د-عدم تماثل المعلومات :ويعد سبباً رئيسياً ومهماً في حدوث الأزمة المالية ولاسيماالأزمة المصرفية، وذلك بسبب وجود معلومات متوفرة عند احد المتعاملين في الشؤون المالية والمصرفية أكثر من المتعاملين

¹ ربيع خلف ،واخرون، قياس وتحليل اثر الأزمات المالية على المصدر الأساسي لتمويل الموازنة العامة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،، جامعة بغداد ، ، مجلد 20 ، عدد78، 2014ص22

² جواد سعيد حسن ، سردار عثمان ، غريب جعفر البرزنجي ، تحليل تأثير الأزمة المالية في سوق العقارات ، دراسة تطبيقية في مدينه اربيل ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الانبار ، 2022 مجلد 14، العدد 1

³ ناجي التوني ، الأزمات المالية ، سلسلة مجلة جسر التنمية ، معهد العربي للتخطيط ، الكويت 2004، ص7

الاخريين ومن ثم يؤدي إلى عدم المقدرة الاطراف الأخرى على تقدير المخاطر ومن ثم اتخاذ قرارات غير صحيحة ومتوافقة لايجاد علاج تأجج تلك الأزمة⁽¹⁾

هـ - تشوه نظام الحوافز: ان بعض الافراد الذين يمتلكون المصارف والإدارات العليا لا يتأثرون ماليا من حدوث الأزمات الماليّة التي ساهموا في حدوثها وذلك لأنّ القائمون عليها يساهمون في حدوث الأزمات الماليّة، عن طريق سعيهم في الحصول على ارباح طائلة، فالمزيد من الاقراض يعني المزيد من الحصول على الارباح وبالرغم من حصول هذا الا انهم لا يتم تحميلهم الخسائر أو انتهاء خدماتهم لاسيما عند تحمل المصارف مخاطر زائدة عن مقدرتهم كما حدث في كولمبيا والارجنتين.⁽²⁾

و-ضعف النظام الرقابي والإشراف الحكومي: يرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن ضعف النظام المحاسبي المعتمد في بعض البنوك يؤدي إلى إضعاف قدرة المشاريع الخاصة، مما يقود إلى تدهور معدلات الربح وأداء البنوك بشكل سيء.و كما يشير البعض الآخر من المحللين إلى أن النظم المحاسبية المتبعة، والنظام التشريعي، وإجراءات الإفصاح المحاسبي تعتبر من معوقات فعالية الجهاز السوقي. وبهذا يصبح من الصعب على المشرفين مراقبة البنوك وإدارتها وتنظيمها، لاسيما تلك التي ترتكب أخطاء دون الاعتماد على بيانات أو معلومات دقيقة وموضوعية حول الندرة الائتمانية. لذلك، يلزم السلطات القائمة تنفيذ الإصلاحات المناسبة لمجابهة الأزمات في السوق.⁽³⁾

ي - انتشار الفساد المالي : هنالك الكثير من الدول تعاني من الفساد المالي المستشري في القطاعات الاقتصادية مثال ذلك الرشوة والغش والاستغلال والتدليس والاشاعات المغرضة والكذب والاحتيال وكل المعاملات الوهمية. وهذا الفساد هو أكبر مسبب للظلم ويؤدي إلى تدمير الافراد المظلومين وحدث ما يسمى بالعقبات والثورات الاجتماعية وهذا يعد مسبب كبير لانتشار البطالة والفقر وعدم مقدرة المواطنين من تلبية ابسط حقوقهم وتسديد ديونهم وكل هذا يؤدي إلى تأجج الأزمة لذلك على الحكومات ان تسيطر على بؤرة الفساد المستشري في القطاعات الاقتصادية باستخدام أفضل الوسائل للقضاء على الفساد بشكل نهائي وكذلك سن القوانين اللازمة من أجل محاسبة الفاسدين لتكون رادع لبقية القطاعات الاقتصادية والمالية⁽⁴⁾

¹قحطان شمران حسن، رأسمالية تبدد مواردها (الازمة المالية العالمية ، 2007-2008 انموذجا) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ،

كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، 2012، العدد 92 ، ص 17

² أحمد حسين بتال ، سردار عثمان تحليل أثر الأزمة الماليّة في توفير الحاجة الأساسية من سكان مدينة السليمانية لعام 2016

مجلة العلمية بجامعة جيهان ، السليمانية ، 2018، مجلد 2 عدد 2

³عبد النبي الطوخي ، التنبؤ المبكر بالأزمات الماليه باستخدام المؤشرات القانده ، مؤتمر اقتصاديات الاعمال في ظلّ عالم

متغير،كلية التجارة ، جامعه اسيوط، مصر ، 2003، العدد 3

⁴عبد السلام النجادات ، عمر خضيرات، الأزمات الماليّة العالمية الآثار والمسببات ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، بغداد

رابعاً : أنواع الأزمات الماليّة Types of financial crises

يوجد الكثير من أنواع الأزمات التي اجتاحت العالم وأثرت على الاقتصاد العالمي بشكل سلبي مما اضطر متخذي القرار إلى انتهاج سياسية جديدة من أجل التعامل مع كل نوع من الأزمات لأنّ حدة هذه الأزمات تختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة الانفتاح التجاري مع العالم الخارجي ثم تنتشر بسرعة كبيرة على الصعيد العالمي ولاسيما في عصر العولمة وأخيراً تؤدي الأزمة إلى دخول الاقتصاد العالمي إلى مرحلة الكساد وهذا يسبب مشاكل كثيرة تعاني منها الحكومات ولاسيما الدول النامية وتلك الأنواع تتمثل في الآتي:

1- أزمة العملة: تنشأ هذه الأزمة نتيجة هجوم شديد على قيمة العملة المحلية للدولة، وغالباً ما يحدث ذلك عن طريق المضاربة، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية. وعندما يحدث هذا التدهور في القيمة النقدية للعملة المحلية، تجد السلطات نفسها أمام خيارين: أمّا استنزاف احتياطياتها الدولية أو رفع أسعار الفائدة، وذلك للحفاظ على قيمة العملة المحلية.⁽¹⁾ توجد مدرستان تفسران أسباب نشوء هذه الأزمة:⁽²⁾

أ- المدرسة التقليدية: تُعرف بأنها مدرسة الجيل الأوّل (الجيل القديم) التي تؤكد أن سبب هذه الأزمة يعود إلى ارتفاع عجز الميزانية نتيجة خلق النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع في القيمة الحقيقية لسعر الصرف وتدهور في ميزان المدفوعات، وأن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر بدون حدوث انخفاض شديد في قيمة العملة.

ب- المدرسة الحديثة: تُعرف بأنها مدرسة الجيل الحديث، وتؤكد أن الأزمة تنشأ عند وجود توافق بين سياسات الاقتصاد الكلي وأسعار الصرف، وللتوقعات دور مهم في نشوء الأزمة، في هذه الحالة، تكتشف أن أزمات الصرف ليست متوقعة بالكامل، إذ يمكن أن تنشأ الأزمة نتيجة إشاعات، لأنّ المستثمرين لا يملكون معلومات دقيقة وواضحة المعالم وكافية عن الاقتصاد، ومن ثم تكون الإشاعات الخارجية أكثر تأثيراً عليهم.

2- أزمة الديون: تحدث هذه الأزمة عندما تكون الدولة غير قادرة وعاجزة عن تسديد الديون ودفع الفوائد المترتبة عليها، مما يؤدي إلى آثار سيئة وبالغة القسوة على النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية. و يعود سبب ذلك إلى التوقف المفاجئ لتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، مما قد يؤدي إلى حدوث العديد من المشاكل التي تؤثر على الأسعار، ومن ثم تنخفض الاستثمارات، وأيضاً ينخفض الإنتاج، ومن ثم تنخفض دخول الأفراد وهذا يسبب أكبر أثر لنشوء الأزمة وهو البطالة، ويرافق ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار.⁽³⁾

والمخطط (2) يوضح مراحل تفاقم أزمة الديون المالية :

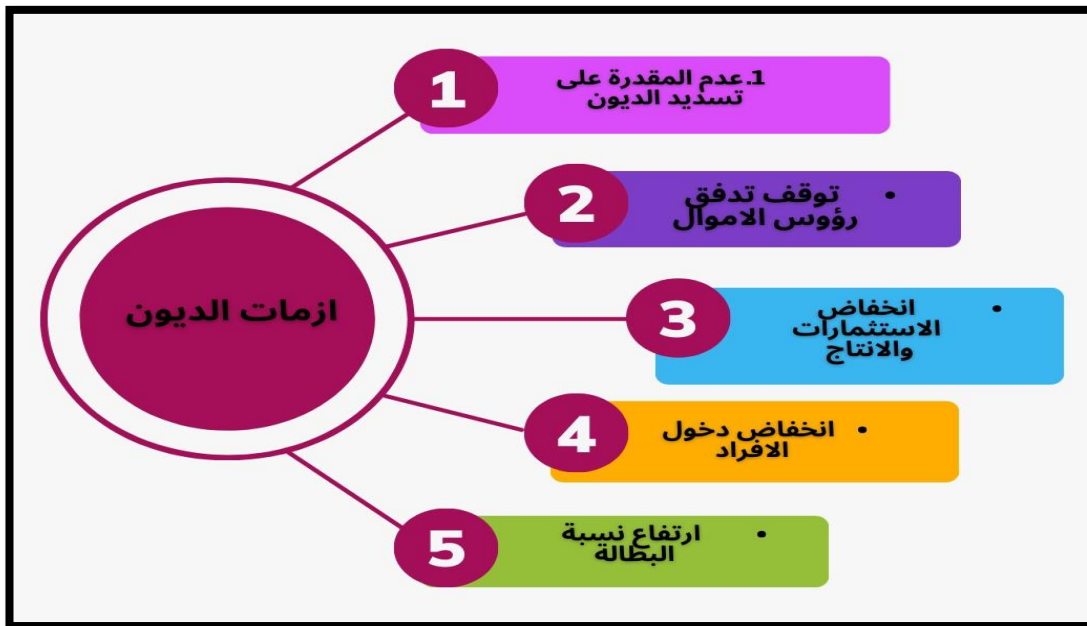
¹ رانيا عامر، الأزمات الماليّة ، المجلة الاجتماعية القومية ، بغداد ، العراق، المجلد51، العدد 10 ، 2014 ، ص 120

² هشيم يوسف محمد عويضة، الأزمة الماليّة وانعكاساتها الإقليمية حالة دراسية دبي واليونان 20102000 ، دار وائل للنشر ،

عمان ، الاردن ، (2015) ص 37

³ Odom، J,Public Debt and the Common Good، by Routledge New York،USA، 2019,P22

مخطط (2) مراحل نشوء أزمة الديون المالية



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على

USA, ' by Routledge New York, 'Public Debt and the Common Good, J.Odom .P22,2019

الأزمة المصرفية: تتولد هذه الأزمة عندما يكون هناك حالة من عدم الاستقرار نتيجة انهيار أحد المصارف، وذلك عندما يبادر المودعون بسحب ودائعهم من البنوك غير القادرة على السداد. يُطلق على هذه الظاهرة مصطلح الذعر المالي (Financial panic).⁽¹⁾

تتحقق هذه الظاهرة عند وجود أحد الشروط التالية:

أ - زيادة المديونية قصيرة الأجل عن الأصول طويلة الأجل.

ب- عدم وجود مقرض أخير ونهائي.

ج - عدم وجود دائن كبير قادر على توفير التسهيلات المالية في السوق.

4- أزمة الأسواق المالية : تنشأ هذه الأزمة بسبب ما يُعرف اقتصاديًا بالفقاعة (bubble) ، وهي ظاهرة تحدث عندما يبدأ سعر الأصول بالارتفاع بشكل مبالغ فيه ويتجاوز قيمتها الحقيقية دون مبرر، يحدث هذا بسبب شراء الأفراد للأصول بهدف الربح فقط، دون مراعاة الآثار السلبية التي قد تترتب على الاقتصاد، يتحقق ذلك نتيجة ارتفاع الأسعار وليس بسبب قدرة الأصول على توليد الدخل، في هذه الحالة، يكون انهيار سعر الأصل مسألة وقت، وعندما يظهر دافع قوي لبيعه، يبدأ سعر الأصل في الانهيار، ويحدث هبوط حاد

¹ هشام حنضل عبد الباقي ، الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، مجلة النهضة ، مجلد 11، العدد 1 2010 ص 3.

في قيمته، تتبع هذه الظاهرة حالة من الذعر المالي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، ويمتد هذا التأثير إلى أسعار الأصول الأخرى، سواء في نفس القطاع أو في قطاعات أخرى.⁽¹⁾

سادسا : النظريات المفسرة للآزمات المالية Theory of Financial Crises

تختلف النظريات التي تفسر الآزمات المالية سواء عن طريق طبيعته تكوينها أو العوامل المؤثرة فيها أو أسبابها. فضلا عن ذلك تختلف من حيث حدتها وشدتها وتأثيرها على النشاط الاقتصادي ومداه الزمني لذلك الكثير من علماء الاقتصاد اهتموا بتحليل الآزمات المالية بسبب الذعر الذي تسببه الآزمة والدمار الذي يهيم على النشاط الاقتصادي ككل لذلك يطول الشرح وعرض النظريات المفسره للآزمات المالية وبهذا تقتصر في هذه الفقرة من هذا المبحث ويمكن إجمال أهم النظريات المفسره للآزمة كالاتي :

1- نظريه مينسكي : يعد هيمان مينسكي من أكثر المتأثرين بالفكر الكينزي وقد ساهم كثيرا في تطور نظرية جون مينارد كينز وقد ساهم في تفسيرها ولذلك جاءت نظريته معبره في مضمونها كامتداد للأفكار الكينزية والطرح الكينزي وايضا تأثرت نظريته بطرح شومبيتر لأفكاره حول الائتمان المالي وانكماش الديون.⁽²⁾ وقد اعتمدت نظرية مينسكي على فرضيتين :

الاولى :_ يحتوي الاقتصاد على أنظمة تمويل مستقرة لكن تكون الآلية غير مستقرة وهشة لذلك يكون النظام المالي نظام مالي هش .

الثانية :- فيمكن للاقتصاد ان ينتقل من أنظمة مستقرة إلى أنظمة أخرى غير مستقرة خلال مدة الازدهار وبهذا تزرع فترات طويلة بذور الآزمات المالية المستقبلية عن طريق هذه الفرضيتين لا يفسر مينسكي وجود عدم استقرار مالي بسبب حدوث الصدمات الخارجية بل يعود سببها إلى سمات المتأصلة في الاقتصادات الرأسمالية.

وقد اكد مينسكي أن الوحدة الاقتصادية يكون عليها الإلتزامات يجب تسديدها لتسوية الديون وتكون هذه الديون قاسية بالقيم الاسمية ويجب تسديدها في مواعيد محددة سلف وفي الوقت ذاته فإنّ العوائد النقدية التي تمول تلك الإلتزامات تكون غير مؤكدة وبالعكس فهي تعتمد على مجموعة من الشروط في أسواق المنتجات

¹ يوسف أبو فارة ، قراءة في الآزمة المالية 2008، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الآزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال (التحديات الفرص -الأفاق) كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الزرقاء ، عمان ، 2009، ص6

² فريد كورتل ، الآزمات المالية مفهومها - سياساتها - انعكاساتها - على البلدان العربية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، مجلد 32، العدد 20، 2009، ص5

* هيمان مينسكي : هو :اقتصادي أمريكي ولد في 32ديسمبر عام 1919 في مدينة شيكاغو وتوفي في 24أكتوبر

1996حصل على البكالوريوس في الرياضيات في الجامعة شيكاغو عام 1994 م والماجستير في الإدارة العامة عام 1992

وحالات العرض والطلب، وبذلك أكد منسكي أن التدفق النقدي الوارد وعلاقته بالديون يكون محدد بأنواع من الإجراءات: (1)

أ-التحوط: يعني وجود ما يكفي من السيولة لتمويل جميع الالتزامات المستقبلية عند استحقاقها.

ب-المضاربة: تعني القدرة على تغطية مدفوعات الفائدة فقط، دون توفر أصول مالية كافية لتسديد أصل الدين. يمكن قياسها باستخدام وحدات المضاربة أو ما يُعرف بـ "وحدات بوزني"، التي تتميز بارتفاع تكاليفها ومخاطرها. العوائد المتوقعة منها لا تكفي لتغطية مدفوعات الفائدة وأصل الدين ومع ذلك، إذا حصلت على تدفقات نقدية واردة عالية، فإن ذلك يسمح لها بتسديد المدفوعات لمدة محدودة، مما يجعلها بحاجة دائمة لتوفير رأس مال جديد لتسديد الفوائد، مما يؤدي إلى تراكم الديون وحدث أزمة.

و-صف منيكي: أوضح أن النظام المالي يكون قويًا إذا كانت الزيادة في العوائد النقدية الصغيرة تقابلها التزامات مالية كبيرة تُدفع لمستحقيها لكن هذا الوصف كان خاطئًا، والصحيح هو العكس.

2- نظرية الفقاعات: هي إحدى النظريات التي تفسر الأزمات المالية، ووفقًا لهذه النظرية، فإن الأزمة المالية تنشأ عندما تنفجر "الفقاعة الاقتصادية"، وهي ظاهرة تحدث عندما ترتفع أسعار الأصول أو الأموال بشكل غير مبرر وتتفوق على قيمتها الحقيقية، غالبًا ما يكون الهدف من ارتفاع هذه الأسعار هو تحقيق ربح اقتصادي سريع نتيجة هذه الزيادة.

ومع مرور الوقت، يبدأ السوق في إدراك أن هذه الأصول مسعرة فوق قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها. حينها، تبدأ حالة من الذعر المالي في الظهور مع انخفاض الأسعار، ويؤدي هذا الذعر إلى انتقال التأثير السلبي إلى بقية أسعار الأصول في قطاعات معينة أو عبر السوق بأكمله باختصار، الفقاعات الاقتصادية تحدث نتيجة لزيادة غير مبررة في أسعار الأصول، وعندما تنفجر هذه الفقاعة، تؤدي إلى أزمات مالية (2).

3 - نظرية الدومينو: وفقًا لنظرية الدومينو، يتم تفسير كيفية حدوث الانهيارات التي تؤدي إلى تفاقم الأزمات التي تنهار نتيجة سقوط الحجر الأول، اذ يصل هذا الانهيار إلى آخر حجر في السلسلة. وأكد غيولي أن هناك صفين من أحجار الدومينو: الصف الأول الذي تم وضع معظم الحجارة فيه متجاوزة، والصف الآخر خلفه. فإذا سقط الصفان الأماميان فإن الصفوف الأخرى ستتهار تبعًا كنتيجة لذلك السقوط، لقد فسرت هذه النظرية سبب انهيار قيم الأصول والأسهم والمعاناة التي تتكبدها البنوك بسبب نقص السيولة بشكل واضح. فهي تعتبر

1Minsky، H. P, Induced Investment and Business Cycles، Published by Edward Elgar Publishing Limited، United Kingdom ،2004,P44

² محمد عباس محمود الاعرجي اثر السياسه الماليه المستدامه في معالجه الأزمات الماليه دراسه عينيه في البلدان للمده 20192000،رساله ماجستير غير منشوره،كليه الاداره والاقتصاد ، جامعته الموصل 2021، ص 56

حالة خاصة بأزمة الرهن العقاري، لكنها تعجز عن تفسير حالات أخرى مثل أزمة العملة أو أزمات المديونية وغيرها من الأزمات المالية⁽¹⁾.

4 - **نظرية المباراة**: تعتبر نظرية المباريات من النظريات الحديثة التي تفسر الأزمة المالية، وذلك بسبب ما تطرحه من أفكار ونماذج. ومن الأفكار التي ساهمت بشكل كبير في توضيح التفسير الحديث للأزمة المالية هي مباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية . (Coordination Games) اذ يمكن توضيح هذه النظرية بأنها تضم مجموعة من اللاعبين المشاركين في أنشطة السوق التي تهيمن على السوق. فإن أي قرار يتخذ سيؤثر على فعالية السوق، سواء كانت تلك القرارات إيجابية أو سلبية.

تعد الحكومة من أبرز اللاعبين في السوق، إذ تفرض تشريعات وقوانين يجب أن تلتزم بها الأطراف الأخرى لتنظيم السوق. وتشمل هذه الأطراف المستثمرين والمضاربين وكذلك المستهلكين الذين يمثلون جانب الطلب. ويضاف إلى ذلك جميع من يساهم وينتفع في السوق، مثل المحاسبين، والاستشاريين، والإداريين، وقطاع النقل، وغيرها⁽²⁾.

5 - **نظرية التمويل السلوكي**: بدأت نظرية التمويل السلوكي بالظهور في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وذلك بعد مشاركة علماء النفس في تفسير السلوكيات وردود الأفعال لدى المستثمرين ورجال الأعمال في السوق. كان من أشهر هؤلاء الاختصاصيين في علم النفس الذين أسسوا نظرية الاحتمالات المتقدمة كاهنمان وتفيرسكي، الحاصلين على جائزة نوبل بناءً على تقديمهم لهذه النظرية. وبدأوا بشرح وتفصيل الاستدلال والتحيزات لفئة من المجتمع المعنية باتخاذ القرارات الاقتصادية تحت عدم اليقين، ووفقاً للدراسات فإن نظرية التمويل السلوكي تؤمن بتأثير العواطف على العقل عند بداية حدوث أي أزمة مالية. لذلك يجب إلزام الشركات بأن تنظر أولاً إلى مدى تحمل الزبون للمخاطر قبل أن يخسر أمواله عند إنشاء محفظته المالية⁽³⁾.

6 - **نظرية بول كورغمان**: وطبقاً لنظرية بول كورغمان، فإن الأزمات تحدث عندما تتبع الحكومة نظام سعر صرف ثابت. تنتج هذه الأزمات عن زيادة عجز الموازنة، والذي قد ينجم عن زيادة النفقات أو اتباع سياسات مالية توسعية يتم تمويلها عن طريق إصدار نقود جديدة. غالباً ما يصاحب هذا الإصدار النقدي زيادة في القيمة الحقيقية للنقود، مما يؤدي إلى خلل في ميزان المدفوعات، هذا الخلل يعكس عدم التناسق بين السياسات المالية والنقدية، ومن ثم يؤدي إلى زيادة العجز الخارجي. وعند اتباع سياسة سعر صرف ثابت،

¹ هشام ناجي سيف ناصر، الأزمات المالية والاقتصادية العالمية واثرها على الاقتصاد اليمني للمدة 2014-1990، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه عدن، اليمن 2020، ص 71

² Song, J. Bin, Li, H., & Coupe choux, M. Game Theory for Networking Applications, by Springer Nature, Switzerland. 2019,p12.

³ مهدي عطيه موحى الجبوري التمويل السلوكي ودوره في القرارات المالية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، كلية الاداره والاقتصاد، جامعة بابل، المجلد 22، العدد 4، 2014، ص 12

فإنّ الاختلال في الاحتياطات الخارجية وتدهورها يمثل مؤشراً على حدوث أزمة في سعر الصرف، مما يؤدي إلى زيادة المضاربة وهروب العملة المحلية إلى الخارج، واستنزاف الاحتياطات من العملات الأجنبية⁽¹⁾

7- **نظرية أثر العدوى:** تبعاً لهذه النظرية فإنّ الأزمة الماليّة تنتقل من دولة إلى أخرى بسبب وجود علاقات اقتصادية وثيقة تربط بينهما. فعندما تحدث أزمة في دولة معينة، يمكن أن تنتقل آثار هذه الأزمة إلى دولة أخرى مرتبطة معها بعلاقات اقتصادية. وهناك عوامل مشتركة بين الدولتين، مثل العلاقات التجارية، المصالح السياسية المشتركة، الأسواق الماليّة، المجالات الاستثمارية، والموارد، كل هذا يؤدي إلى انتقال الصدمات الاقتصادية من دولة إلى أخرى، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه "العدوى الماليّة"، التي تمثل سمة من سمات الأزمات الماليّة.⁽²⁾

8 - **نظرية الجشع:** أخذ الجشع صوراً متعددة، وقد تكون اجتماعية، سياسية، نفسية، واقتصادية. ولا يقتصر الجشع على السوق الماليّة في الاقتصاد فقط، بل هو رغبة مفرطة تطبق غالباً على جميع الموارد المادية. يمكن وصف الجشع بأنه مرض يصيب قلب المجتمع. وتبعاً لهذه النظرية، فإنّ بعض المستثمرين غالباً ما يميلون إلى إعادة النظر في الإيرادات الاستثنائية للأصول، مما يدفعهم للاستمرار في المزايدة وشراء الأصول ذات المخاطر العالية، رغبةً في تحقيق أكبر عائد ممكن من أجل زيادة الأرباح والمكاسب.⁽³⁾

9 - **نظرية سلوك القطيع:** تعد نظرية سلوك القطيع من النظريات الحديثة التي تفسر الأزمات الماليّة. وفقاً لهذه النظرية، يميل المستثمرون إلى اتباع عمليات البيع والشراء وفقاً لاتجاهات السوق. السبب الرئيسي وراء هذه الأزمة هو أن المستثمرين الأجانب والمحليين يلعبون دوراً مهماً، إذ أن أول من يهرب عند حدوث الأزمة هو المستثمر المحلي، لأنه يمتلك معلومات تفوق تلك التي يمتلكها المستثمر الأجنبي. لذلك، يكون المستثمر الأجنبي أكثر عرضة لسلوك القطيع مقارنة بالمستثمر المحلي.⁽⁴⁾

10 - **نظرية الاحمق الكبير:** تعد هذه النظرية واحدة من النظريات التي تفسر الأزمة الماليّة. تحدث الأزمة عندما يقوم بعض المضاربين بشراء مجموعة من الأصول التي تتميز بأسعارها المرتفعة، اذتكون هذه

¹ محمد عباس محمود الاعرجي، مصدر سابق ص 42

² معن المعاضيدي، عبدالله والعباس، حسن صبحي حسن، تفسيرات سلوك القطيع وأثرها في حركة الاستثمار في أسواق الأوراق الماليّة، مجله تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 2009.94، ص11

* العدوى الماليّة: وتعرف بأنها عبارة عن انتقال الصدمات والأزمات من منطقتهم جغرافيه إلى أخرى أي من دوله إلى دوله أخرى خاصه الدول التي توجد بينهما روابط اقتصاديه مشتركة وتبادلات تجاريه وماليه التي تركز عليها اغلب الادبيات انشار العدوى وانتقالها.

³ حامد صالح علي محسن دور السياسة الماليّة الوقائية للحد من الأزمات الماليّة دراسة تحليلية في دول مختارة مع إشارة لاسيما للعراق للمدة 2004-2021، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الأداره والاقتصاد، جامعه الأنبار، 2023، ص 40

⁴ معن وعد الله المعاضيدي، حسن صبحي حسن العباس، تفسيرات سلوك القطيع واثرها في حركة الاستثمار في سوق الاوراق الماليّة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 31 العدد 94، 2009، ص 111.

الأسعار أعلى من قيمتها الأصلية، على اعتبار أنهم سيتمكنون من بيع هذه الأصول بأسعار أعلى لتحقيق الربح عن طريق بيعها لمضاربين آخرين. وهكذا تنتقل هذه الأصول من مضارب إلى آخر، مع استعداد كل منهم لشراء الأصول بأسعار مرتفعة. ولكن في النهاية، تتوقف العملية عند آخر مضارب، وهو "الأحمق الكبير"، الذي لن يجد من يشتري منه هذا الأصل بسعر مرتفع.⁽¹⁾

سابعاً : مؤشرات الأزمة الماليّة

بما ان هنالك العديد من الأزمات وتم وصف حالات متعددة من الأزمات المالية لهذا حاول العديد من الباحثين معرفة كيفية التنبؤ بأزمة مالية والتعرف على الآثار المترتبة عليها وتقدير توقيتها الزمني، ذلك عن طريق الاعتماد على تحليلها لسلوك المؤشرات المالية قد تكون لفترة زمنية معينه قبل اوان حدوث الازمة وقد تختلف الأهمية النسبية للمؤشرات المالية التي يمكن اعتمادها بتنبؤ حدوث أزمة ما يسبب الاختلاف في طبيعه وأسباب كل أزمة مالية عن الأخرى:

توجد العديد من المؤشرات الاقتصادية التي يمكن عن طريق ها التنبؤ بالأزمات المالية قبل وقت حدوثها وهذه المؤشرات هي:

1-المؤشرات الكلية الاقتصادية:

وهي تلك المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية وتعد من المؤشرات التقليدية ومن هذه المؤشرات ارتفاع نسب معدلات البطالة يرافقه ارتفاع في معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار فضلاً عن ماسبق ارتفاع في معدلات الفائدة على الودائع والقروض المحليه وارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحليه ويودي كل ذلك الى انخفاض في النمو الاقتصادي وتراجع الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾

2-المؤشرات الأسواق الماليّة والنقدية

وهي المؤشرات التقليديّة التي تختص بالهيكلية للأسواق الماليّة والنقدية ويمكن إيجازها⁽³⁾:

أ - احتلال الأصول عاليه المخاطره على أسواق الائتمان مثل الأصول العقارية .

ب - وجود اختلال وضعف في الجهاز الإداري الذي يعطى له مهمه الإشراف على أسواق المال وقطاعات البنوك .

¹ السيد متولي عبد القادر ، الأسواق الماليّة والنقدية في عالم متغير ، الطبعة الاولى ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان ، ص 326

² محمد علي ابراهيم العامري، حنان غانم فخور البدوي ، الازمة الماليه : الاشكال ، والمؤشرات -النماذج -العدوى الماليه دراسه نظريه -تحليليه للازمة الاسيويه ، مجله العلوم الاقتصادية والإداريّة، كلية الاداره والاقتصاد ،قسم اداره الاعمال ،جامعه بغداد، المجلد 15 العدد56، 2009، ص 19

³ رواج عبد الرحمن، اثر أزمات المالية العالميه على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الاوربي دراسه قياسيّه ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محيخضر بسكره ،الجزائر، 2018، ص 10

ج- وجود حجب في المعلومات والظروف المحيطة بالمستثمرين التي تساعد على. تقييم أصول المؤسسات المالية بسبب غياب الشفافية والإفصاح الي يستلزمها التطبيق السليم والواضح لمعايير المحاسبة الدولية عند مراجعة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية .

د - الاختلال في عنصر الملائمة للمؤسسات المالية وعرقلة قطاع البنوك عن أداء وظائفه التمويلية وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة حجم الديون الخارجية قصيره الاجل بسبب دخولها وخروجها إلى الدول.

هـ - سيطره بعض الصناعات المعينه على سوق الأوراق المالية بالكامل وقله نسبه الاكتتاب في سوق الأوراق المالية

ز- وجود بعض المؤسسات التي تعمل على سيطره الأسواق المالية وما ينجم عن ذلك سهوله التحكم في هذه الأسواق دخولاً إليها وخروجها منها.

ثامنا: مراحل تطور الأزمات

تمر الأزمة المالية باعتبارها ظاهرة اجتماعية بدوره حياة وتعد هذه الدورة تمثل اهمية قصوى في متابعتها والاحاطه بها من جانب صانع القرار الإداري أي كلما كان متخذ القرار سريع البديهة ومتابع للظروف الاقتصادية كلما كان اكتشاف الازمة اسرع ومعرفة اثارها واكتشاف علاجها⁽¹⁾

1- مرحله ميلاد الأزمة: وتعرف بأنها مرحله الإنذار المبكر اذ تتولد الازمة في البدايه الظهور لأول مرة في شكل احساس مبهم وتندرز بوجود خطر غير واضح ويعود السبب في ذلك هو الغياب الكثير من المعلومات حول أسبابها أو المجالات التي تخضع لهذه الأزمة لذلك على متخذي القرار في هذه المرحلة ان يتمتع بالخبرة وقوه حسن الإدراك من أجل إيقاف الازمة عن طريق القضاء على مرتكزات النمو ومن ثم القضاء عليها أو إيقاف نموها مؤقتا حتى تختفي .

2-مرحلة نمو الأزمة: تنمو الأزمة بسبب عدم اتخاذ إجراءات صحيحة من قبل متخذ القرار في المرحلة الأولى وبذلك تتطور الازمة بسبب تغذيتها عن طريق المحفزات الذاتية والخارجيه والتي استقطبتها الازمة وتفاعلت معها ولا يستطيع متخذي القرار ان ينكرو جود الازمة بالاضافه إلى تزايد الإحساس بها بسبب الضغوط المباشرة التي تسببها الأزمة.

3- مرحله نضوج الأزمة: تعد من اخطر المراحل التي تمر بها الازمة اذتتطور الازمة منحيث الشدة والقوة نتيجة سوء التخطيط أو الخطط التي يتم استخدامها لمجابهه الازمة اذتتسم بالقصور والإخفاق وهذا مما يؤدي إلى وصول الازمة إلى مراحل متقدمة جدا اذ تزداد القوة المتفاعلة في المجتمع اذيصعب السيطرة عليها ويكون الصدام حتميا .

4-مرحلة انحسار الأزمة: بعد الصدام القوي والعنيف في مواجهه الازمة الذي يفقدها جزء هاماً من قوه الدفع لها اذتبدأ الازمة بالانحسار والاختفاء تدريجيا وتكون بعض الأزمات تعيد قوتها وتزداد قوة الدفع المحرمه

¹ امينه قهواجي ،دور القياده الإداريه في اداره الأزمات، مجله ابعاد الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

،جامعة محمد بوقره بو مرداس ،الجزائر ،مجلد 3،العدد5، 2015، ص 4

لها لذلك يجب على متخذ القرار ان يكون لديهم بعد نظر وكذا متابعه للمواقف من كل الجوانب خشيه حدوث عوامل خارجية تعمل على تجديد الأزمة.

5- مرحله الاختفاء وتلاشي الأزمة: وتعد هذه آخر مرحله لأنّ الأزمة تفقد بصوره كاملة قوّه الدفع المحركة لها وتختفي نهائياً عناصرها الفرعية وينتهي الأهتمام بها ويكون الحديث عنها حدث تاريخياً مضى وانتهى والمطلوب هنا التعامل مع الواقع الجديد مابعد الأزمة لذلك على المتعاملين مع الأزمات هو إعادة البناء وإيجاد علاج للاضطرابات التي حدثت بسبب الازمة وإيجاد علاج لها واستعادة كفاءة المنظومة وفعاليتها وإكسابها خبرات وقدرات عالية في أداره هذا النوع من الأزمات.

المبحث الثالث :

تحليل العلاقة النظرية ما بين العوائد النفطية والازمات المالية

بعد بيان مفهوم العوائد النفطية وبيان أهميتها وتحديد اثرها وانعكاساتها الاقتصادية إيجابياً وسلبياً وبيان الجانب المفاهيمي للازمات المالية من اذالمفهوم والأنواع والأسباب والخصائص والنظريات المفسرة لها يأتي هذا المبحث مكملاً للمباحث السابقه إذا سيتم هنا معرفة العلاقة نظريا ما بين العوائد النفطية والازمات المالية ومعرفة اثر كل منهما على الاخر فالازمات المالية التي مر بها العصر الحديث كثيرة ومتنوعه فسرعان ماتاخذ بالانتشار ومن ثم تؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية لأسئما القطاع النفطي فالازمات تؤثر على أسعار النفط العالمية بالارتفاع والانخفاض وادى ذلك إلى حدوث العديد من الاختلالات في التوازنات الاقتصادية ولاسيما في البلدان الريعية التي تعتمد إيراداتها بشكل كبير على عوائد النفط ومنها العراق.

ويمكن معرفة ذلك عن طريق ماياتي

اولا: التحديات التي تواجهها الدول في إدارة العوائد النفطية مع وجود أزمة مالية

إن الدول المنتجة والمصدرة للنفط تواجه تحديات كبيرة ولاسيما في مجال إدارة اقتصادها وخصوصاً تلك الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على النفط وهذا ليس فقط بسبب التقلبات التي شهدتها أسعار النفط ولكن أيضاً بسبب طبيعة النفط باعتباره مورد غير متجدد، وان وجود عدم استقرار في العوائد النفطية نجم عنه العديد من التعقيدات في السياسات المالية على المدى الطويل وتتصل تلك بعدد من القضايا الأساسية مثل أهمية قطاع النفط في اقتصاد البلاد وحجم الاحتياطي النفطي والتطورات التكنولوجية في الصناعات البترولية ومدى تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى الغير نفطية ، لذا فإنّ التحدي الأكبر الذي تواجهه هذه الدول هو كيفية إدارة الثروة النفطية بحكمة ودون إضاعة العوائد النفطية وخصوصاً أن النفط سلعة تنسم بالتقلبات في الأسعار والعوائد لذلك يجب ان يكون التركيز على الأجل الطويل والمفتاح الاستراتيجي للتحديات المالية هو اتخاذ قرار مناسب يبيّن كيفية تخصيص وإدارة الموارد لأجيال متعاقبة .

وينبغي أيضاً أن يحوّل هذا التحدي الاهتمام بتحقيق عنصر العدالة في توزيع الموارد والأعباء بين الأجيال الحالية والقادمة لذلك عند وجود أزمات ماليه يجب على الدول ان تعدل من سياساتها المالية فإنّ إدارة العوائد النفطية تتأثر بشكل مغاير ومختلف حسب ظروف اقتصاد وسياسة كل دولة , وان الآثار السلبية للازمات المالية تكون أكثر خطورة على اقتصاد الدول المعتمدة بشكل أساسي على النفط اذتعد هذه الدول من بين أكثر الدول المتأثرة عالميا بتلك الأزمات⁽¹⁾ عند وجود أزمات مالية يمكن أن تتأثر العوائد النفطية بعدة عوامل .

¹علاء الدين جعفر ، تأرجح العائدات النفطية والخيارات المتاحة في ظل الأزمة المزبوجة -الحالة العراقية ، شبكة الاقتصاديين

1 انخفاض أسعار النفط :

تطافرت عدة عوامل أدت إلى انخفاض أسعار النفط ومن هذه العوامل هو زيادة العرض النفطي يقابلها ضعف الطلب على النفط بسبب وجود ركود اقتصادي فضلا عن وجود توقعات من قبل الخبراء الاقتصاديين باستمرار انخفاض أسعار النفط ومن الأمور التي حفزت انخفاض أسعار النفط هي قيام الدول العالم الأخرى بعملية البحث والتنقيب عن النفط من أجل التخلص من عملية الاحتكار التي تقوم بها الدول النفطية. وكذلك التقليل من ارتفاع أسعار النفط بالنسبة لدول المستهلكة ونقص الامدادات من دول نفطية مضطربة تعاني من الحروب وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وكل هذا أدى إلى انخفاض أسعار النفط لذلك توجهت الانظار نحو التنقيب عن النفط من مناطق يصعب استخراج النفط منها بسبب الكلف العالية وتحديدًا النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا⁽¹⁾، إذ ان المكاسب التي تحصل عليها الدولة المنتجة للنفط تتأثر بالانخفاض على سبيل المثال النرويج دولة منتجة للنفط فعند انخفاض سعر النفط تنخفض العوائد النفطية مما يمثل خسارة لاقتصاد تلك البلدان، ان انخفاض أسعار النفط يؤثر بشكل جوهري على ميزانية تلك الدول.

اذ ان انخفاض أسعار النفط يعرقل تطور الطاقات المتجددة renewables وان التطور الذي اكتسبته هذه الطاقة جاء في بيئة مساندة أي في ظل وجود أسعار نفط عالية واعانات حكومية من أجل تطويرها ولكن مع انخفاض أسعار النفط ينبغي ان تكون الاعانة اعلى والمزايا أكبر مما يشكل عبئا على الموازنات الحكومية . وان بقاء أسعار النفط منخفضة يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية في دول اعضاء الوبك خصوصا العراق وايران ونيجيريا اذتعرض ميزانية تلك الدول إلى العجز لا تستطيع تحملة لمدة طويلة لانها تعتمد على عوائد النفط في تمويل ميزانيتها مما يتعرض السلم الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي إلى خطر كبير وان محاولة تلك الدول في زيادة الانتاج للتعويض عن انخفاض العوائد يؤدي إلى نتائج عكسية تزيد من حدة هبوط الأسعار وهكذا تتفاقم الحلقة المفرغة⁽²⁾.

2 – تراجع انتاج النفط

يعد النفط من السلع الأكثر أهمية على مستوى العالم فهو يمثل حجر الزاوية للنمو الاقتصادي لاي دولة منتجة للنفط أو مستهلكة , ان النفط يترك اثاره السلبية على الاقتصادات التي تعتمد على النفط بشكل أساسي وبالذات إذا كانت تلك الدول تعاني من سلسلة من الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي, لذا انخفاض انتاج النفط في تلك البلدان يسبب اختلال كبير في الميزان التجاري نتيجة الهبوط الحاد في العوائد النفطية

¹ خالد راشد الخاطر ، ، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، مجلة المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الطعنين ، قطر 2015، ص22

² علي ميرزا ، ، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة اثارانخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة ، مركز العربي للابحاث والدراسات السياسات 2016، الدوحة ، قطر

بسبب انخفاض الصادرات النفطية فضلا عن إلى ذلك انخفاض قدرة الدولة على القيام بمهامها وممارسة دورها الاجتماعي وتراجع قدرتها على تقديم الخدمات العامة ومنها التعليم والصحة (1) هنالك أسباب عديدة تؤدي إلى تراجع إنتاج النفط منها كثرة الحروب والعقوبات الاقتصادية التي تفرضها على بعض الدول وخاصة الدول المنتجة للنفط وأيضاً حالات الاحتكار التي بسببها سيطر بعض المنتجين والمصدرين على السوق العالمية النفطية ومن المحتمل ان يتخذوا قرار انخفاض إنتاج النفط عند بعض الدول من أجل حماية مصالحهم فضلا عن المشاكل البيئية التي تتعرض لها تلك البلدان

3- تقلبات الأسواق المالية

هنالك علاقة وثيقة بين العوائد النفطية وتقلبات الأسواق المالية اذ ان تقلبات أسعار النفط المسببة لتأرجح العوائد النفطية تعتبر مصدر أساسي في حدوث اختلالات مالية في اقتصادات الدول المنتجة . وبما ان للنفط دورا بارز ومهم في اقتصاد أي دولة فإن أي تغيير يطرا على أسعاره سوف يكون له علاقة ارتباط مع التغيير في أسعار الاسهم الرأسمالية

وعن طريق ملاحظة النشاط الاقتصادي الحقيقي هنالك ادلة على الارتباط القوي ما بين أسعار النفط واداء الأسواق المالية المتطورة فإن ارتفاع أسعار النفط تؤدي تحسن الاداء المالي لمؤسسات الاقتصاد الدول المصدرة للنفط مما يعزز الثقة في الأسواق المالية لكن من جانب اخر عند انخفاض أسعار النفط هذا يؤدي الى تراجع العوائد لهذه الأسواق مما يقلل ثقة الافراد بالأسواق المالية, وبشكل عام تظهر العلاقة التبادلية بين تقلبات الأسواق المالية والعوائد النفطية اذ توضح كيفية يمكن أن يؤثر كل منهما على الآخر وتساهم في تشكيل الاقتصادات العالمية والأسواق المالية لذلك يجب على الدول تكيف جهودها من أجل معالجة الاختلالات التي تسببها تقلبات أسعار النفط في الأسواق المالية والعمل على معالجة المعوقات الأساسية التي تتعرض لها الأسواق المالية (2).

4 - الديون والالتزامات

يعد الدين العام مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة يتم اللجوء اليه من أجل توفير مصدر مالي لتمويل النفقات الحكومية أي عندما يكون الإيرادات غير كافية لتغطية النفقات اذ تكون الحكومة امام خيارين أما الاقتراض من الداخل أي اقتراض الأموال من داخل البلد نفسه أي الاقتراض من البنوك المحلية أو المؤسسات المالية فضلا إلى بيع سندات حكومية للمستثمرين

¹ يوسف محمود ، مستقبل النفط في سورية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،

سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 29 العدد 1, 2007, ص12

² احمد حسين علي الهيتي ، اثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي واداء أسواق الاوراق المالية في دول

مجلس التعاون الخليجي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، المجلد 4،

العدد 7, 2011, ص7

وعندما تعجز الدول عن الإيفاء بالتزاماتها المالية من مواردها المحلية تلجأ الدول إلى خيار التعاقد مع الجهات الخارجية للحصول على التمويل اللازم، فقد تلجأ بعض الدول المصدرة للنفط إلى زيادة الاقتراض لتعويض النقص في العوائد النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط كذلك عندما تكون خزانتها المحلية ضعيفة وغير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها المالية وخصوصاً في ظل وجود أزمة مالية لذلك تكون الدول مضطرة إلى اتخاذ قرار بالاقتراض من الخارج لتمويل ميزانية الدولة وسد العجز وزيادة الموارد المالية المحلية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، ومع استمرار الأزمات المالية وزيادة نسبة الاقتراض تتزايد اعباء الديون على الدولة ومن ثم قد لا تتمكن الدولة تحمل سداد الديون الخارجية إذا لم يتم استثمارها بشكل صحيح وتوجيهها نحو دعم الانشطة الاقتصادية المنتجة وأيضاً اتباع سياسية الإنفاق الزائدة في تراكم الديون مما يزيد هشاشة الاقتصاد ويعرض الدولة إلى مخاطر مالية⁽¹⁾.

ولضمان استثمار القروض بشكل فعال في المشاريع الاقتصادية يجب توجيه تلك الأموال نحو مشاريع اقتصادية منتجة ووضع خطط استتراجية من أجل إدارة تلك الأموال بطريقة صحيحة لا تشوبها الاخطاء وكل هذا يؤدي إلى تجنب خطر الأزمات وتقليل حدتها على البلدان النفطية وأيضاً تساهم في زيادة الانتاجية في الانشطة غير النفطية وتعزيز القدرة على سداد الديون وفوائدها في المستقبل.

لقد شهد العالم العديد من الأزمات المالية التي اختلفت حدتها وشدهتها من بلد إلى اخر اذ ان الأزمات تتباين اثارها من الدولة التي تنتج وتصدر النفط عن الدولة التي تستورده من اذحجم تقاوم الأزمة ومدى انتشارها واستمراريتها وطبيعة اقتصاد البلدان.

وان سبب حدوث مثل هذه الأزمات الظروف الاقتصادية والحروب والكوارث أو التغير في أسعار النفط بطريقة مفاجئة وذلك من أجل انتعاش الطلب أو انخفاض العرض النفطي، وهذا سبب مشاكل عديدة حتى يومنا هذا فمنذ اكتشاف النفط أصبحت الصراعات والنزاعات بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة للنفط من جانب والصراع والتنافس بين الدول المنتجة نفسها من جانب اخر.

ثانياً : الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدول من أجل الاستغلال الامثل للعوائد النفطية.

وان التدهور في أسعار النفط له تأثير كبير على استقرار الاقتصاد الدول اذ انة يؤثر على اعداد الموازنة العامة للدولة لذلك تحتاج الدول النفطية إلى اتخاذ إجراءات فعالة للاستفادة من العوائد النفطية عند ارتفاع أسعار النفط لكي تتحاشى خطر الأزمات ويمكن تلخيص تلك الإجراءات بما يأتي:

1 - ترشيد الإنفاق وتحسين الإدارة المالية

بما ان العصر الذي نعيشه الان هو عصر الكوارث والأزمات والحروب واصبحت الدول تتصارع فيما بينها من أجل الحصول على أكبر قدر من الثروة والحفاظ عليها من التبيذير والهدر وادراك هذه الدول بانه يجب

¹ Delima Ottaviani putrid ، THE INFLUENCE OF FOREIGN DEBT AND FOREIGN INVESTMENT ON INDONESIA'S ECONOMIC GROWTH IN 20112015، Journal Economy Sariah، Akuntansi Dan Peranakan، Vol. 7، Issue. 2. ، 2023,P44

عليها اتباع سياسة ترشيد الإنفاق وتعد من أهم الإجراءات التي اتخذتها الدول من أجل الاستفادة من العوائد النفطية بهدف زيادة فعالية السيطره عليها اذ يمكن تعزيز قدرة الدولة على تمويل الالتزامات المالية بشكل أفضل. ومن المهم ان تتبنى الحكومات في الدول النفطية سياسات ترشيد الإنفاق والعمل على تجميد عدد من المشاريع غير المنتجة التي تحتاج موارد ضخمة مع المحاولة في تقليص الواردات قدر المستطاع من أجل كبح الإنفاق، وهذا لغرض الإسهام في تحقيق استقرار مالي واقتصادي لتلك الدول.

لذا ينبغي على الدولة تبني سياسات مالية حكيمة وفعالة ويمكن تحقيق ذلك عن طريق وضع ميزانيات واضحة ومحددة نحو الاستثمار في البنية التحتية ومع ضمان عدم الإنفاق الزائد وهدر تلك العوائد من أجل الحفاظ على تلك الثروة وتوزيعها بشكل صحيح على القطاعات المهمه وتحسين جودة حياة الافراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.⁽¹⁾

ومن الضروري أن تسهم سياسية ترشيد الإنفاق في احداث تعديل مالي للإنفاق دون أن يمس الإنفاق الموجه لحماية الفقراء وان يكون هنالك جزء من العوائد مخصص لكبار السن وغير القادرين على العمل والأطفال وأن يشملهم نظام الرعاية الاجتماعية وضروري أن يكون هنالك قوانين تخدم تلك الفئات وعدم حرمانهم من حقوقهم المالية

2-التنوع الاقتصادي

إن من أهم الإجراءات التي تتخذها الدول النفطية للاستفادة من العوائد النفطية وتوجيه تلك نحو دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة الغير نفطية مثل الصناعة والزراعة عن طريق اتباع سياسة التنوع الاقتصادي فتلجأ الدول إلى استخدام تلك السياسة من أجل الوصول إلى بر الامان ، لأنّ هدف تلك السياسية هو تجنب المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة الاعتماد على مورد النفط التي تتصف أسعارها بالتذبذب⁽²⁾. يعرف التنوع الاقتصادي بأنه هو عميلة تنوع مصادر الدخل من أجل زيادة إيرادات الدولة عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية يقوم على أساس استراتيجيات وخطط مدروسة وواضحة المعالم لمعرفة القطاعات والنشاطات المتعددة المهمة .

¹ ايمان عدنان حسين الاسدي ، اثر سياسية ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة -تجارب دول مختارة مع إشارة لاسيما للعراق

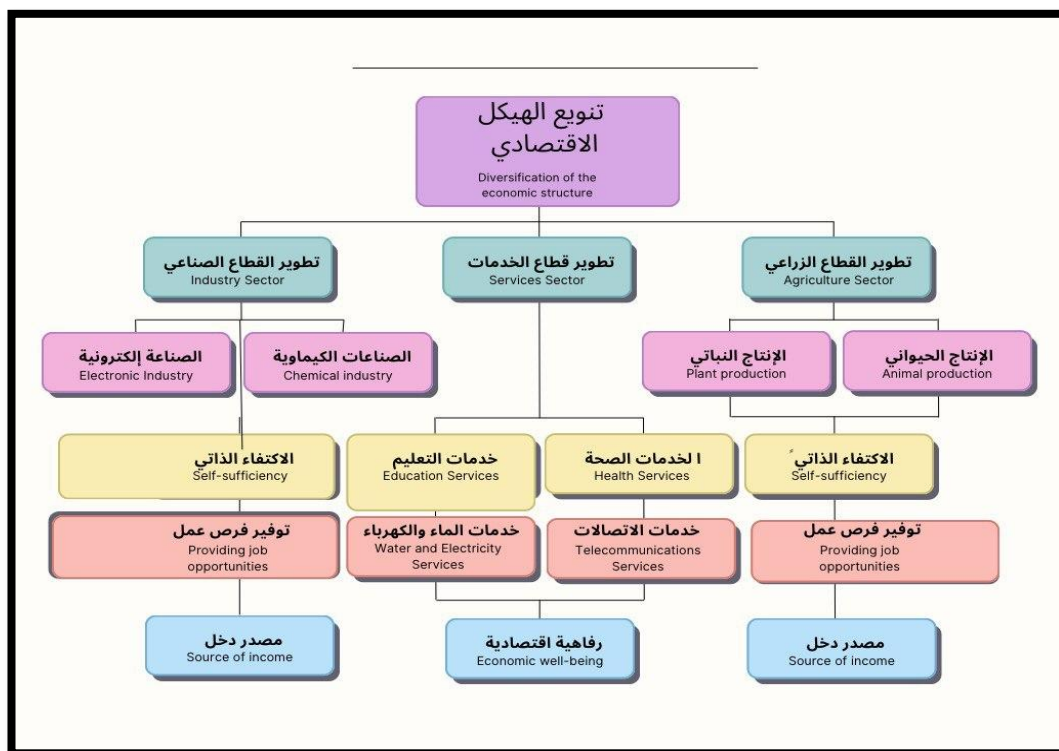
للمدة (2004-2021) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، 2022، ص 7

² موساوي فاروق، التنوع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ماي قالمه ، 2017، ص 12

والتنوع الاقتصادي يحظى بأهمية كبيرة في دول العالم وعلى وجه الخصوص الدول النفطية بسبب ان هذه الدول تعاني من تشوهات في بنية الاقتصاد الذي يعتمد على مورد النفط بالدرجة الاولى (1). وان حسن استخدام العوائد النفطية في ظل وجود أزمة مالية تعتبر احد الجوانب المهمة في ادارة التنمية الاقتصادية بطريقة صحيحة وسليمة لذلك يجب توجيهها نحو مختلف القطاعات الاقتصادية والتنوع لا يقتصر فقط على القطاعات الاقتصادية المساهمة انما ينبغي ان يوجد تنوع في جميع مصادر وعوائد الموازنة العامة وأيضاً تنوع الأسواق الداخلية والخارجية فضلاً عن ذلك تنوع في الاستثمارات والادوار بين القطاع الخاص والقطاع العام (2).

مخطط (3) استراتيجيات التنوع الاقتصادي



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على راضي عبيد نغميش ، التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني من منظور التنوع الاقتصادي خلال المدة (1995-2014)

¹ سالم عبد الحسن رسن ، ومصعب عبد العالي ثامر حسن ، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنوع الاقتصادي للمدة (2003-2015) ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة ، مجلد 33 ، العدد 34 ،

² راضي عبيد نغميش ، 2018 ، التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني من منظور التنوع الاقتصادي خلال المدة (-2014)

ولتحقيق التنوع الاقتصادي يجب على الدولة اتخاذ عدة خطوات يمكن تلخيصها كالآتي: (1)

أ- تحديد القطاعات الحيوية: على الدولة ان تحدد القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها لزيادة التنوع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لذلك ينبغي على الدولة تحديد تلك القطاعات واستغلال المزايا النسبية لكل قطاع اقتصادي

ب- تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية: يجب على الدولة تشجيع الاستثمارات سواء كانت استثمارات وطنية أو خارجية وزيادة جاذبية الدول و تدفقات الاستثمار الأجنبي اذان سياسية التنوع تعمل على جذب الاستثمارات وخلق بيئه استثماريه عن طريق قيام الدول بتسهيل القوانين والتشريعات التي تسهل دخول المستثمرين الاجانب وتعزيز الحماية لهم من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية.

ج - تطوير البنية التحتية: ينبغي على الحكومات توجيه جزء من العوائد النفطية نحو تطوير البنية التحتية فالحكومة تحتاج إلى الاستثمار في البنية التحتية مثل الطرق والجسور والموانئ والشبكات الكهربائية والاتصالات وان هذا الدعم يساهم في تحفيز الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية وان توفير بنية تحتية موثوقة ومتطورة يعزز الاستدامة ويجذب المزيد من الاعمال والفرص الاقتصادية وهذا ما يؤدي إلى بناء مدن اقتصادية.

د- دعم البحث والتطوير: بالامكان توجيه العوائد النفطية نحو دعم عمليات البحث والتطوير في القطاعات التي تعزز التنوع الاقتصادي وتوفير التمويل والتسهيلات اللازمة .

هـ - تطوير المهارات والابتكار: على الدولة ان توجه جزء من العوائد النفطية لتمويل برامج التعليم والتدريب في مختلف القطاعات الاقتصادية وإنشاء مراكز تدريب متخصصة لرفع مستوى مهارات وتطوير قدرات العمال وأيضاً منح حوافز مالية للعمال الذين يتمتعون بمهارات متميزة وبالإضافة إلى ذلك تقديم منح دراسية للطلاب الموهوبين في مختلف القطاعات الاقتصادية وأيضاً توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة. وبشكل عام ان توجيه العوائد النفطية نحو دعم سياسية التنوع الاقتصادي تعد خطوة في غاية الأهمية من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية وتقليل الضغوط على الاقتصاد في حالات الأزمات الخارجية أو تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وتعزيز الاستقرار والنمو المستدام عن طريق توسيع قاعدة الاقتصاد وتحقيق توازن وتنوع في النشاط الاقتصادي.

3- استخدام الصناديق السيادية

تواجه البلدان النفطية معضلة كبيرة سابقا ولا زالت تعاني منها وهي مشكلة نضوب النفط لانها تمثل هاجس لمتخذي القرار الاقتصادي عند تلك الدول ويجب الاستعداد لتلك المشكلة الاقتصادية سواء كان ذلك النضوب طبيعيا او نتيجة التطور التقني المتمثل بايجاد مصادر طاقة بديلة عن النفط .

¹ خالد هاشم عبد الحميد 2018،، التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات . مجلة

ونتيجة الاعتماد المتزايد على مورد النفط فقد شهدت السوق النفطية ارتفاع في الأسعار لم يسبق له مثيل فقد ارتفعت الأسعار النفط في عام 2003 وبلغت ذروتها في عام 2006 فقد كانت الدولة المصدرة للنفط امام ثروه عظيمة فقد حققت عوائد مالية هائلة إلا أنّ التخوف من عدم انتظام أسعار النفط ومع وجود خطر التعرض للأزمات الماليّة وماتخلفة تلك الأزمات من اثار سلبية دعت الحاجة إلى اتباع سياسة جديدة من أجل الحد من اثار تلك الأزمات ومن أبرز أدوات تلك السياسية هي الصناديق السيادية التي تختلف نطاق استخدامها وظروف انشائها من بلد إلى اخر .

وقد عرفها معهد صناديق الثروة السيادية وهي عبارة عن صندوق استثماري تديره الحكومات يحتوي على اصول مالية مثل الاسهم والسندات وغيرها من الادوات الماليّة وان موارد هذا الصندوق يتم تشكيلها من فائض العوائد النفطية أو فائض الموازنه العامة وتم إنشاء هذه الصناديق من أجل إدارة تلك الأموال للاستفادة منها في المستقبل.⁽¹⁾

وقد عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O E C D) بأنّها ((وهي عبارة عن وسائل استثمار تملكها الحكومة يتم تمويلها جزء الأموال الماليّة (الأجنبيّة) أو الوطنية لدولة ما. ووفقا لهيئة الاستثمار الكويتية تم إنشاء هذه الصناديق بهدف استثمار فائض العوائد النفط للحد من اعتماد الدولة وبشكل عام يمكن ايجاز مفهومها بأنّها وكالات للاستثمار العام تدير جزء الأموال الماليّة (الأجنبيّة) أو الوطنية لدولة ما.

والسمات التي تشترك بها تلك الصناديق بأنّها مملوكة للدولة و ليست لديها التزامات صريحة أو محددة وتكون ادارتها بشكل منفصل عن احتياطات النقد الأجنبي الرسمي .⁽²⁾

وان أهمّ المبررات التي دعت إلى إنشاء تلك الصناديق هو التحسب للنضوب لمورد النفط والحاجة لتتويج مصادر الدخل ولكي تعوض عن فقدان جزء كبير من العوائد وحدث عجز في الموازنة العامة نتيجة سيطرة القطاع النفطي على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى .⁽³⁾

ومن أهمّ الأهداف الأساسية لإنشاء تلك الصناديق هي :⁽⁴⁾

¹ فاطمة بوزنتوتة . سميحة بولنس ، اثر الأزمات الماليّة على صناديق الثروة السيادية . دراسة حالة السعودية ، الامارات ، قطر ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، 2021، ص 30

² Roland Beck and Michael fedora، “The Impact of SW global financial markets”، “the occasional paper series no، 91 Frankfurt: European Central Bank ، 2008، p7

³ نعم حسين نعمّة ،الصناديق السيادية ودورها في الأزمات الماليّة مع امكانية استحداث صندوق ثروة سيادي في العراق ، مجلة الريادة والاعمال، مجلد 3، عدد1، 2022، ص 12

⁴ صلاح الدين مطشر ، ، الصناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النفطية ، دراسة حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل، 2020، ص 12

أ- المحافظة على استقرار الموازنة العامة وحمايتها من اثار انخفاض أسعار النفط أو تعرض الدول للآزمات فهي تعتبر درع واق للوقوف بوجه تلك الآزمات وهذا ما يحقق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي

ب - تعزيز قدرة الحكومات على تحقيق التوزيع العادل للثروات بين الأجيال لان معظم هذه الصناديق تكون مواردها من فائض العوائد الموارد الاولية ولاسيماالنفط وان استغلالها في الوقت الحاضر سيحرم الأجيال القادمة من موارد هذه الثروة.

ج - تحقيق التنوع الاقتصادي اذ ان بعض الصناديق تقوم باستثمارات استراتيجية مدروسة ومخططة لذلك تعد الصناديق اداة للتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز السياسات الصناعية التي تزيد من الناتج المحتمل وكما انها تقوم بتوظيف الموارد من أجل القيام بمشاريع ذات اهمية وخصوصا مشاريع البنى التحتية .

د - تعمل على معالجة الاختلالات المالية ولاسيماعلى الصعيد العالمي وذلك عن طريق انسياب الأموال إلى الدول التي تعاني من عجز مالي وتكون بحاجة لتلك الأموال .

هـ- تسعى الصناديق السيادية لتمويل المعاشات التقاعدية من أجل مواجهة العجز في المستقبل ودفع معاشات كبار السن .وتستخدم لمواجهة الالتزامات العرضية التي تترتب بشكل طارى على الميزانية الحكومية.

4-تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

تقف مهمة تسخير الثروة النفطية الهائلة لدعم التنمية الاقتصادية والبشرية في مقدمة الاولويات لذلك يجب على الدولة المحافظة على تلك الثروة واتخاذ قوانين وقرارات لادارتها وعدم سرقتها أو تبذيرها لذلك يجب وجود قانون رادع يحكم إدارة تلك العوائد النفطية وجود شفافية في إدارة العوائد النفطية ومكافحة الفساد .

وتعد الشفافية رهان مهم بسبب احتوائها على انعكاسات ايجابية على الدول النفطية فضلا عن دورها المهم في تعزيز النمو الاقتصادي فهي تخلق نوع من الثقة والمصادقية بين المؤسسات والمستثمرين وتساهم في الحد من اثار الفساد وهدر العوائد النفطية وان غياب الشفافية يؤدي إلى فتح المجال امام الفاسدين وتفشي ظاهرة الفساد بكل القطاعات الاقتصادية فإن وجود عامل الشفافية يعد محرك اقتصادي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لأن الاستخدام الجيد للعوائد النفطية ينتج اثار ايجابية ويحد من حالات الفقر وزيادة الرفاهية الاقتصادية وتحسين المستوى المعاشي للمواطنين وتوزيع العوائد النفطية على الافراد بشكل صحيح وسليم وتحقيق الاستقرار السياسي (1).

ومن الملاحظ ان الدول النفطية التي تتمتع بايرادات نفطية هائلة تلحق بها العديد من المشاكل ولاسيمامشكلة الفساد المالي الذي يستشري في جميع مؤسسات الدولة وهذا راجع لعدم كفاءة الحكومة وبرامجها التنفيذية

¹ نؤي نبيلة ، استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل طوابط الحكيم الرشيد لتحقيق التنمية المستدامة ، اطروحة دكتوراة منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس -سطيف،،2012ص33

والاسراف والهدر المال العام تعد ظاهرة الفساد ظاهرة دولية لها جذور واسعة تاخذ ابعاد متعددة وهي تختلف من دولة إلى اخر وفقا لنظام الدول والقوانين السارية المفعول بها, تعرف ظاهرة الفساد بأنها عملية انتهاك للقوانين وعدم أداء الواجبات الرسمية في القطاع العام بشكل صحيح وسليم وذلك من أجل الحصول على مكاسب شخصية على حساب المصلحة العام أي على حساب المجتمع ويتم الفساد عن طريق العبث بالعوائد النفطية أو التزوير أو الرشوة وهدر المال العام.

والفساد يعود ال عدة أسباب منها ضعف الرقابة الداخلية للدولة والتي تعد مشكلة بحد ذاتها لانها تؤدي ال عرقلة النمو الاقتصادي والتنمية التي تكون الدول بحاجة اليها وايضا قيام بعض الموظفين باستغلال السلطة لغرض الوصول إلى تحقيق مكاسب شخصية عن طريق تقبل الرشوة والقيام بالابتزاز.⁽¹⁾

¹ محمد راضي جعفر السوداني ، الفساد الإداري والمالي في القطاع النفطي -دراسة تحليلية للمدة 1980-2016 ، مجلة كلية التربية للبنات والعلوم الانسانية، 2019، مجلد 24 ، العدد 4، ص 16

الفصل الثاني

تحليل دور العوائد النفطية في ظل وجود الأزمات المالية في بلدان العينة المختارة (المملكة العربية السعودية ، ماليزيا، العراق) للمدة

(1995 - 2022)

المبحث الأول: تحليل دور العوائد النفطية في ظل وجود الأزمات المالية في المملكة العربية السعودية. (Saudi Arabia)

المبحث الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في ظل وجود الأزمات المالية في ماليزيا (Malaysia)

المبحث الثالث: تحليل دور العوائد النفطية في ظل وجود الأزمات المالية في العراق. (Iraq)

الفصل الثاني

تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العين

تمهيد: Preface

أن معظم الأزمات المالية تبدأ في الدول المتقدمة (الرأسمالية)، ثم تنتشر بسرعة كبيرة على الصعيد العالمي لاسيما في عصر العولمة، إلا أنّ حدة تلك الأزمات وانعكاساتها تختلف من دولة إلى أخرى طبقاً لدرجة الانفتاح التجاري مع العالم الخارجي، وان سرعة انتشار اثار الأزمات في الدول الأخرى سيتترك مجموعه من الآثار وتقسم تلك إلى الآثار إلى آثار مباشرة وغير مباشرة، فالآثار المباشرة تنعكس على القطاع المالي والمصرفي، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار معظم مؤشرات الأسواق المالية حول العالم.

أمّا على مستوى المصارف فتقل السيولة بها مما ينتج عنه عدم تقديم التسهيلات الائتمانية والتوقف عن تقديم القروض أو التشدد فيها، الأمر الذي يجعل الدول تتدخل وبشكل مباشر في توفير السيولة اللازمة للقطاع المصرفي للحيلولة دون انهياره.

أما الآثار غير المباشرة للأزمات المالية فتتمثل في انعكاسها على أداء الاقتصاد الكلي، وتكون أكثر تأثيراً مما في القطاع المالي والمصرفي، إذ ينتج عن الأزمة المالية انخفاض الناتج الإجمالي العالمي، وهذا يؤثر سلباً في الطلب على النفط مما ينتج عنه انخفاض أسعار النفط، وقد تؤدي الأزمة إلى دخول الاقتصاد العالمي إلى مرحلة الكساد وتراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي، ومن ثم انخفاض حجم التجارة الدولية.

المبحث الأول

تجربة المملكة العربية السعودية في إدارة العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية

أولاً: نظرة تاريخية عن النفط في السعودية

بدأ الاهتمام بالنفط في منطقة الخليج ومنها السعودية أواخر القرن التاسع عشر وزاد خلال القرن العشرين، على أثر توقيع أول اتفاقية نفطية بين إيران وبريطانيا عام 1901، الأمر الذي منح الامتياز للشركات البريطانية في النفط الإيراني، ثم بدأت المنافسة بين بريطانيا وأمريكا على النفط في الخليج العربي لاسيما على النفط السعودي، وأخذت أمريكا تتسق جهودها مع الأمراء العرب والحكومات حين ذلك، وزاحمت الدول الأخرى بهدف ضمان حصة كبيرة من النفط في المنطقة وفي السعودية خاصة.⁽¹⁾

و تعد عائدات تصدير النفط من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد السعودي، كما أن تراكم السيولة الدولية لديها نتيجة التصدير لاسيما مع ارتفاعات الأسعار، يساعد الاقتصاد السعودي على الامتصاص الجزئي للآثار السلبية للأزمة المالية التي تشهدها المنطقة.

قامت السعودية بمنح حق امتياز التنقيب عن البترول لشركة "النقابة الشرقية العامة" عام 1923 حتى عام 1928، وذلك قبل توحيد البلاد تحت حكم (آل سعود)، لكن الشركة لم تقم بأي إجراءات تنقيبية، وعلى أثر التطورات السياسية التي شهدتها الجزيرة العربية من ضم الحجاز إلى حكم (آل سعود) تم تغيير معاهدة (القطيف) التي تم إبرامها بين الملك (عبد العزيز بن سعود) مع بريطانيا عام 1915، لأنها أصبحت غير لائقة بمكانة المملكة الوليدة تحت حكم (آل سعود)، وتم عقد معاهدة جديدة في مدينة جدة عام 1927، تم بمقتضاها الاعتراف الرسمي بالدولة السعودية الجديدة وحدودها من قبل بريطانيا، التي كانت تهيمن على البلاد المجاورة للمملكة حين ذلك.⁽²⁾

ومع تأكيد السعودية من وجود النفط بأراضيها بكميات وفيرة في باطن الأرض، قامت بتحسين شروط عقود الامتياز فيما بعد، وأخذ الإنتاج يزداد من عام إلى الآخر، ورغم العوائق التي فرضتها الحرب العالمية الثانية إلا أنّ الإنتاج ارتفع، حتى أصبحت السعودية قادر على منافسة إنتاج كلاً من العراق وإيران من النفط نهاية الحرب كما تم اكتشاف عدد كبير من حقول البترول في السعودية خلال المدة بين عام 1938 وعام 1950، وهذا أدى إلى ضخامة المصادر المتوفرة من البترول لديها مقارنة بالدول الأخرى، الأمر الذي جعل السعودية تعزز حصتها في عقود الامتياز التي تمنح للشركات النفطية، وتحسين الشروط لصالح السعودية.

¹نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (1925-1952)، ط1، بغداد، 1980، ص 23.

²فهد سعود الحمود، ثروات السعودية وسبيل الاستقلال الاقتصادي، دار الفرابي، بيروت، 1980، ص 2425.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

كما أدت تلك الاكتشافات إلى توسيع قاعدة الاحتياطي لشركة "أرامكو"، وهذا الأمر عزز أهمية السعودية كمصدر رئيسي لإمدادات البترول العالمية لاحقاً، وطلبت شركة "أرامكو" من السعودية الحصول على امتيازات إضافية، وافقت عليه السعودية.¹

لقد أدركت السعودية أهمية النفط بالنسبة للأسواق العالمية، كما توجد لديها وفرة كبيرة منه بخلاف انخفاض تكاليف الإنتاج، لذا لجأت إلى تصحيح الاتفاقيات الموقعة مع الشركات العاملة بقطاع النفط، عن طريق فرض ضريبة دخل إضافية على تلك الشركات، وأيضاً الشركات العاملة في مجال المواد الهيدروكربونية بمقدار 50% من صافي دخل تلك الشركات وهذا تم عام 1950.⁽²⁾

كما كانت الاكتشافات النفطية والتقارير المقدمة من قبل شركات النفط دافعاً وراء تعزيز العلاقة الأمريكية مع السعودية، اذ تم توقيع اتفاقية مؤقتة عام 1933 لصالح شركة كاليفورنيا والمختصة بعمل المنشآت لاسيما بالناقلات البرية والبحرية، ورغم أن السعودية لم يكن لديها ما تصدره حين ذلك، لكنها طلبت معاملة لاسيمافي هذا التعاقد، أما الشركات الأمريكية لاسيما النفطية كان لديها إدراك بحجم المصالح والاستثمارات المستقبلية في السعودية.⁽³⁾

أدت زيادة تدفقات النفط الخام في السعودية لاسيمافي الدمام عام 1938 إلى زيادة الاهتمام العالمي بالجانب السعودي، وقد بدأ اكتشاف البترول الفعلي في السعودية عندما وقعت اتفاقية امتياز للتنقيب عن البترول مع شركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا "سوكال") عام 1933، وفي نفس العام تم إنشاء شركة كاليفورنيا أربيان ستاندرد أويل كومباني (كاسوك) وهي شركة تابعة لشركة "سوكال" لإدارة حق الامتياز، وتم اكتشاف أول حقل نفطي في السعودية، أما شركة (أرامكو) فيعود تاريخ تأسيسها إلى عام 1933، أي بعد عام واحد من إعلان توحيد المملكة العربية السعودية على يد الملك (عبد العزيز آل سعود)

اذ وقعت السعودية مع شركة " Standard Oil California (سوكال آنذاك) Socal، اتفاقية امتياز للتنقيب عن النفط واستخراجه وتصنيعه ونقله عام 1933. وفي عام 1938 تم اكتشاف النفط بكميات تجارية كبيرة في حقل الدمام، وعلى إثر ذلك سعت شركة "ستاندارد" إلى التفاوض مع السعودية من أجل توسيع حق الامتياز، وتم ذلك في اتفاقية ملحقة عام 1939، وفي عام 1944 غيرت الشركة اسمها إلى شركة "الزيت العربية الأمريكية" Arabian American Oil Company "ارامكو" ARAMCO واتخذت من نيويورك مركزاً لها، حتى تم نقله إلى طهران بالمملكة عام 1952 بناءً على طلب السعودية.⁽⁴⁾

ثانياً - بعض خصائص الاقتصاد السعودي:

¹ طلال عطار ، قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية ، مكتبة الباشا الثقافية ، ط1، السعودية ، 2002، ص143

² عبد العزيز بن سلمان آل سعود، مفاوضات الملك عبد العزيز حول الامتيازات البترولية في المملكة العربية السعودية، مجلة القافلة، يونية 1999، المجلد 4، العدد1، ص10

³ طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص161.

⁴ طالب محمد وهيم . نفس مصدر ص 189

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

يُعدُّ اقتصاد المملكة العربية السعودية من أكبر عشرين اقتصاداً في العالم ويُعدُّ أكبر اقتصاد بين الدول العربية وكذلك في منطقة الشرق الأوسط ، وتمتلك المملكة العربية السعودية العديد من الموارد الطبيعية في العالم بقيمة إجمالية تبلغ (35) تريليون دولار، كما أنها ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، كما أنها تمتلك خامس أكبر احتياطي للغاز الطبيعي وتعتبر قوة رئيسية في مجال الطاقة، ويبلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية (35.95) مليون نسمة لعام (2021) وتبلغ مساحة المملكة حوالي (2,149,690 كيلو متر مربع)، كما يعتمد الاقتصاد السعودي بشكل كبير على النفط ، حيث يشكل (72%) وتشكل الواردات الحكومية وتشكل الصادرات النفطية (75%) من إجمالي الصادرات ، كما يساهم قطاع النفط بنسبة (43%) من الناتج المحلي الإجمالي، كما وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية عالمياً في قطاع النفط ، حيث تم اكتشاف النفط عام (1938) وتأتي في المرتبة الثانية لامتلأها نسبة بلغت (13.5%) من احتياطيات النفط العالمية.⁽¹⁾

وشهد الاقتصاد السعودي تطوراً كبيراً على مدى العقود الماضية بفضل توجهات استراتيجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الابتكار، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. يعكس هذا التطور رغبة المملكة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

منذ اكتشاف النفط، أصبح هذا القطاع العنصر الأساسي للاقتصاد السعودي، إذ يشكل حوالي 7080 من الإيرادات الحكومية و40 من الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لهذا الاعتماد الكبير على النفط، أصبح الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، وللتخفيف من تأثير هذه التقلبات، بدأت المملكة بالتركيز على تنويع اقتصادها عن طريق تعزيز القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، والتكنولوجيا، والسياحة، والخدمات المالية. وقد جاء إطلاق "رؤية السعودية 2030" في عام 2016 ليؤكد هذا التوجه نحو تقليل الاعتماد على النفط وتنويع القاعدة الاقتصادية.⁽²⁾

يعتمد الاقتصاد السعودي بشكل كبير على النفط لتحقيق فائض في الميزان التجاري، إذ تمثل صادرات النفط والمنتجات البترولية أكثر من 90 من إجمالي الصادرات تدعم عائدات النفط استقرار العملة والسياسة النقدية عن طريق توفير الاحتياطيات الأجنبية، وعلى الرغم من أن قطاع النفط ليس من أكبر القطاعات من حيث التوظيف، إلا أنه يعد المحرك الرئيسي للاستثمارات، لاسيما في مشاريع البنية التحتية والطاقة مما يعزز النمو

¹ عبد العزيز محمد الدخيل، الاقتصاد السعودي، دار الساقى للطباعة والنشر، 2017، ص125.

² خالد هاشم عبد الحميد ، التنويع الاقتصادي والتبعية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مجلد 19 ، عدد 74 ، 2018، ص5

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

ويوفر فرص عمل غير مباشرة¹. كما أن زيادة الفائض في الحساب الجاري وزيادة الاحتياطيات الرسمية والسيولة من العملة الدولية تؤدي إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي.⁽²⁾

تؤثر السياسة النقدية التوسعية بشكل إيجابي على الكتلة النقدية، اذيؤدي انخفاض معدلات الفائدة إلى زيادة معدلات الاستثمار إذ يعد معدل الفائدة من تكاليف الإنتاج، وانخفاضها يعني تقليل هذه التكاليف ولكن في المقابل، فإن انخفاض السيولة الماليّة لدى البنوك التجارية قد يؤثر سلبيًا على حجم الأموال المتاحة للإقراض، مما قد يؤدي إلى عجز تلك البنوك عن الوفاء بالتزاماتها، ومن ثم حدوث انكماش في الإنفاق الاستثماري للقطاعين الخاص والحكومي وتبدأ الأزمات الماليّة عادة في القطاع المالي والمصرفي، ثم تنتقل إلى القطاع الإنتاجي عندما لا تكون هناك مواءمة بين التدفقات النقدية والاقتصاد الحقيقي.

وتؤدي التغيرات البنوية في التدفقات النقدية والسيولة الدولية إلى تأثيرات على الناتج المحلي الإجمالي، كما يظهر عن طريق نسبة صافي الصادرات إليه. ومع أهمية السيولة الدولية نظرًا لآليات انتقالها على المستويين العالمي والمحلي، قد تفقد البنوك المركزية جزءاً من سيطرتها على سعر الصرف بسبب عدم فعالية بعض أدوات السياسة النقدية، مما يجعل من الصعب عليها منع الآثار غير المرغوبة لتقلبات السيولة الدولية على المتغيرات الكلية والقطاعية المحلية، ومن ثم يمكن القول إن التغيرات في صافي الصادرات والسيولة الدولية والناتج المحلي الإجمالي في السعودية تتبع من ثلاثة أنماط من الصدمات الهيكلية:

أ - صدمات الطلب عن طريق التجارة الخارجية التي تؤثر على صافي الصادرات

ب- صدمات الأسواق الماليّة الخارجية التي تؤثر على حجم السيولة الدولية

ج - صدمات العرض التي تتمثل في التغير المفاجئ في الناتج المحلي الإجمالي.

وتستخدم الحكومة السعودية عائدات النفط لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل الإسكان والتعليم والصحة، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة وتحسين الكفاءة الاقتصادية.⁽³⁾

¹ ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في اسعار النفط الخام فائض الانتاج ام السياسية الدولية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت 2015، ص24

² ممدوح عوض الخطيب، التنوع وأثره على النمو الاقتصادي السعودي، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، مجلد 26، عدد 2، 2014، ص11

³ Belke، A. Orth، W. Setzer R. "Liquidity and the dynamic pattern of asset price adjustment: A global view"، Journal of Banking & Finance، 2010، p6

* تتضمن السيولة الدولية خمسة عناصر، وهي على التوالي: إجمالي الاحتياطي، حيازة الذهب، الأصول الأجنبية للسلطات النقدية، المطلوبات الأجنبية للسلطات النقدية، الحسابات الأجنبية لباقي المؤسسات الماليّة، للاطلاع، انظر: تقارير صندوق النقد

الدولي [http://www.imfstatistics.org/imf/IFSInter.htm](mailto: http://www.imfstatistics.org/imf/IFSInter.htm)

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

ورغم أن النفط يظل عنصراً محورياً في تشكيل معالم الاقتصاد السعودي، تسعى المملكة إلى تقليل الاعتماد عليه عن طريق "رؤية السعودية 2030" التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد. وفي هذا السياق، ركزت الحكومة السعودية على تعزيز دور القطاع الخاص، عن طريق خصخصة العديد من القطاعات مثل الكهرباء والاتصالات، وتقديم تسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما قامت بتنفيذ مشاريع ضخمة في البنية التحتية، مثل تطوير المدن الذكية والمطارات والموانئ وشبكات النقل، لدعم نمو الاقتصاد وفتح آفاق جديدة للاستثمار الخاص.⁽¹⁾

أدخلت المملكة أيضاً سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية لتحسين كفاءة الاقتصاد، مثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتحرير أسعار الطاقة، وتطوير القطاع المالي وقد أسهمت هذه الإصلاحات في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات غير النفطية.

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ركزت السعودية على تحسين جودة الحياة عن طريق الاستثمار في قطاعات مثل الصحة، والتعليم، والإسكان، وتنمية الموارد البشرية، مما يعزز الكفاءة الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للمملكة على المدى الطويل. ورغم التحديات العالمية التي واجهها الاقتصاد السعودي، مثل الأزمة المالية العالمية في 2008 وجائحة كوفيد19 في 2020، أثبتت الحكومة قدرتها على الاستجابة السريعة عبر حزم تحفيزية لدعم القطاع الخاص وضمان استقرار الاقتصاد وتواصلت المملكة العربية السعودية بتطوير استجابتها للصدمات المزدوجة التي تمثلت في مواجهة جائحة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط عن طريق التدابير والوسائل منها إلغاء الضرائب والرسوم ودفع اجور الموظفين وتخفيف وطأة الجائحة على المواطنين.⁽²⁾

في المجمل يمر الاقتصاد السعودي بمرحلة تحول مهمة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز النمو المستدام عن طريق "رؤية السعودية 2030". تعكس هذه الجهود التزام المملكة بتطوير اقتصادها ليصبح أقل اعتماداً على النفط وأكثر قدرة على التكيف مع التحديات العالمية، مما يعزز مكانتها كقوة اقتصادية على المستويين الإقليمي والعالمي.

ثالثاً أهمية السيولة الدولية في الاقتصاد السعودي:

تعد عائدات تصدير النفط من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد السعودي، والتي تؤثر بشكل مباشر على ميزان المدفوعات، لذلك فإن أي اضطرابات في أسعار النفط أو الكمية المصدره منه يؤثران مباشرة في الحساب الجاري

¹ ديفيد هارلاند ، عبد الاله درندري ، التنويع الاقتصادي في اطار رؤية أملكة 2030، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث

البترونية ، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 2021، ص7

² البنك الدولي ، المملكة العربية السعودية : الافاق الاقتصادية -أكتوبر 2020، المرصد الاقتصادي ، أكتوبر 2020

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

سلباً، وينعكس ذلك على مستوى الاحتياطات الرسمية، علماً بأن التراكم الرأسمالي نتيجة الصادرات البترولية يمثل احتياطات استراتيجية للدولة، يمكن استخدامها للتخفيف من حدة الأزمات المالية⁽¹⁾.

فقد سجل الاقتصاد السعودي خلال العقد الأول من الألفية الجديدة فائضاً في ميزان المدفوعات وزيادة متنامية في الاحتياطات الرسمية، الأمر الذي ساعد على التخفيف من حدة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية عام 2008، وتتمثل الأضرار التي لحقت بالسيولة الدولية للسعودية جراء الأزمة في التالي تآكل قيمة الأصول المالية الحقيقية للسعودية جراء الاضطرابات في الأسواق الغربية والأمريكية، وأيضاً تراجع عائدات النفط نتيجة انخفاض الطلب على النفط من الدول الصناعية، الأمر الذي أثر سلباً في أسعار النفط العالمية إلا أن تراكم السيولة الدولية منذ الألفية الجديدة نتيجة ارتفاعات أسعار النفط ساعد الاقتصاد السعودي على الامتصاص الجزئي للآثار السلبية للأزمة المالية العالمية لعام 2008، اذ كان هناك تراجع في السيولة الدولية الأمر الذي أثر سلباً في صافي نسبة الصادرات للنتائج المحلي الإجمالي، كما أن مؤشر الانفتاح الاقتصادي للسعودية تجاوز نسبة (60) ، وهذا جعل الاقتصاد السعودي عرضة للصدمات الخارجية.

علماً بأن الدول الريعية تكون أكثر عرضة للانكشاف التجاري وعرضة للصدمات الخارجية، والسعودية كدولة ريعية عرضة لذلك. علماً بأنه في حالة الصدمات الناجمة عن الأزمات المالية العالمية، فإن الاحتياطي الرسمي يتقلص لعدة أسباب أهمها فقدان قيمة الأصول الحقيقية والمالية والحاجة إلى ضخ السيولة في الاقتصاد المحلي نتيجة لتراجع عائدات النفط، كما أن التوسع في شراء السندات الحكومية الأجنبية يؤدي إلى تقلص حجم الاحتياطات.

إن الأزمات المالية الدولية تكون ذات آثار على مكونات السيولة الدولية، لاسيما قيمة الأصول المالية الأجنبية، والمطلوبات الأجنبية للسلطات النقدية وللمؤسسات المالية والبنكية في السعودية. فقد كانت السيولة الدولية لدى السعودية تمثل ثلاث أضعاف القيمة الإسمية للواردات خلال الاعوام (2006-2002)⁽²⁾ ، مما يدل على توافر حجم كبير من السيولة الدولية.

وقد استدعت الأزمة المالية العالمية إعادة تخصيص الأصول الاحتياطية الأجنبية دعماً للقطاع المصرفي الأمريكي، للحيلولة دون فقدان قيمتها، كما أن تآكل قيمة أصول الاستثمارات الأجنبية للاسيما والحكومية للجهاز المصرفي والمالي السعودي استوجب تدخل السلطات النقدية، فتم ضخ السيولة الكافية لتعويض الفقد الذي لحق بأرصدة المؤسسات المالية المحلية، كما تم الاستمرار في الإنفاق الاستثماري للحكومة في مشروعات البنية التحتية.

¹ Mehrara, M. and K.N. Oskoui (), "The sources of macroeconomic fluctuations in oil exporting countries: A comparative study". Economic Modelling, d 24, v3, 2007, p 36

² مؤسسة النقد السعودي، التقرير السنوي، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنوات مختلفة.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

ثم تلى ذلك إعادة النظر في الاستثمارات الخارجية بهدف توفير التمويل لمشروعات البنية التحتية دعماً للاقتصاد الوطني. ونظراً لتعدد السياسات الحكومية والإجراءات اللازمة لمواجهة الأزمات المالية الدولية من سياسات مالية ونقدية ودعماً للسيولة*، أو عدم التدخل الحكومي بناءً على الثقة في قدرة الاقتصاد الذاتية على اجتياز الأزمة، لكن الأزمات المالية بصفة عامة قد تؤدي إلى أفلاس بعض البنوك، الأمر الذي يستوجب تدخل حكومات الدول لإنقاذ تلك البنوك المعرضة للأفلاس أو الانهيار.

ففي الأزمة المالية العالمية لعام 2008، قامت السلطات النقدية في السعودية بخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك، وأمدت البنوك بالسيولة اللازمة، انضخت مبلغ 135 مليار ريال سعودي، كما عمدت للحيلولة دون تراجع الناتج المحلي الإجمالي المرتقب لعام 2009، لذلك رصدت ميزانية استثمارية تقدر بمبلغ 1500 مليار ريال سعودي للسنوات (2008-2012) وبدأت بضح استثمارات بقيمة 186 مليار ريال سعودي عام 2008.¹

رابعاً: السياسة النفطية في السعودية:

شهدت السياسة النفطية السعودية دوراً بارزاً في تعويض نقص الإمدادات النفطية العالمية خلال بعض الأزمات، إذ كان التدخل السياسي في هذا المجال استثناءً نادراً في العقود الأخيرة. تعتمد هذه السياسة على التعاون مع الدول المنتجة والمستهلكة للنفط على حد سواء، وتستند إلى مجموعة من الثوابت، مثل تسخير الثروات النفطية لخدمة التنمية الشاملة في المملكة، والمساهمة في تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية، وذلك عن طريق دورها الفاعل في منظمة "أوبك". وتعتبر السياسة أداة لتحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية للدولة. ومن ثم، يمكن تعريف سياسة الطاقة بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة بهدف تحقيق المصلحة المشتركة للدولة عن طريق إدارة قطاع الطاقة.

وبما أن الطاقة تعد أساس الحياة العصرية وتزايد استخداماتها في العالم، فإنها تشكل أيضاً سبباً للتدهور البيئي. ومع تزايد المخاوف من نضوب الطاقة الأحفورية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، اتخذت العديد من الدول تدابير وتشريعات للحد من التدهور البيئي وتعزيز التنمية المستدامة.⁽²⁾

* تتمثل الإجراءات في الحزم الضريبية المحفزة، وفي تخفيض نسب الفائدة وتسهيل كمية القرض، وفي النقد المحلي وتبادل العملات الأجنبية، وفي بيع الأصول وضمان المطلوبات وإعادة الرسملة.

¹ ESCWA "The Impacts of the International Financial and Economic Crisis on ESCWA member Countries: Challenges and Opportunities" Economic and Social Commission for Western Asia ، United Nations، New York. 2009، P3

² هيثم عبد الله سلمان، أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون، مجلة التعاون، العدد (84)، الأمانة العامة لمجلس التعاون، الرياض، السعودية، 2014، ص 31.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

رغم هذه المخاوف استمرت السعودية في انتهاج سياستها النفطية التقليدية نظرًا لامتلاكها احتياطات ضخمة من الطاقة الهيدروكربونية (النفط والغاز). وقد نتج عن ذلك إقرار سياسة الطاقة المتكاملة التي تضم جميع مصادر الطاقة المتاحة، وذلك لعدة أسباب:

1. كون السعودية دولة ريعية تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية لتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية لمواطنيها.

2. اعتماد معظم الصناعات في السعودية على الطاقة الكثيفة، مما يصعب التخلي عن القاعدة الصناعية القائمة.

3. توقع ارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية، مما يزيد من الحاجة إلى النفط والغاز.

4. عدم التزام السعودية بمعايير صارمة لحماية البيئة من التلوث الناتج عن الطاقة الأحفورية واستهلاكها.⁽¹⁾

ورغم ذلك، قامت السعودية بتبني تعديلات إضافية على سياستها للطاقة، تشمل:

أ- الحفاظ على فائض إنتاجي يتراوح بين 1.5 و 2 مليار برميل يوميًا منذ منتصف التسعينيات.

ب- إقامة مشروعات ومؤسسات للبحث والتطوير في مجال الطاقة.

ج- دمج مصادر الطاقة المتجددة ضمن ميزان الطاقة الوطني.

د - وقف التنقيب عن آبار نفط جديدة منذ عام 2008 لضمان إطالة العمر الافتراضي للحقول الحالية.

وأدى ارتفاع أسعار النفط عالميًا إلى زيادة الإنفاق العام في السعودية، مما ساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي لمعظم القطاعات، إضافة إلى رفع قيمة الصادرات غير النفطية. ورغم هذه المكاسب، يظل الاقتصاد السعودي معتمدًا بشكل كبير على قطاع النفط.⁽²⁾

وترتبط السياسة النفطية السعودية إلى حد كبير بما يحدث على الساحة الدولية، لاسيما فيما يتعلق بالسوق النفطي العالمي. تلعب الشركات العالمية دورًا رئيسيًا في تحديد السياسة النفطية منذ اكتشاف النفط في الدول العربية، وربطت هذه الشركات النفط بمصالح دولها. وقد حاولت الدول الصناعية الحفاظ على أسعار النفط منخفضة، بحجة أن قوانين العرض والطلب لا تنطبق على هذا القطاع نظرًا لعدم وجود منافسة من مصادر أخرى كالطاقة البديلة. لذلك، يعد النفط محورًا يتأثر ويتفاعل مع القرارات السياسية الدولية.⁽³⁾

¹ هيثم عبد الله سلمان، المصدر السابق، ص 4244.

² عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، ملامح وآفاق مستقبل الاقتصاد السعودي في إعادة البناء الاقتصادي، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية، 2013، ص 24.

³ عبد الوهاب بن سعيد ابو داهش، السياسة النفطية السعودية في ظل متغيرات السوق، للاطلاع، انظر: [http:// www. alriyadh.com](http://www.alriyadh.com)

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

وتكمن أهمية السياسة النفطية السعودية في تركيزها على تحقيق مصالح المملكة، مع سعيها لتعزيز شفافية التعامل في السوق النفطية عن طريق تطبيق سياسة النطاق سعري، وإنشاء أمانة عامة لمنتهى الطاقة الدولية في الرياض.

هذا الدور يعزز من وضوح التعاملات بين المنتجين والمستهلكين، ويتيح للسعودية القدرة على لعب أدوار إضافية في السوق، لاسيما في ظل التحديات التي تواجه الإنتاج العالمي ومزاحمة النفط الصخري.⁽¹⁾ كما تسعى السعودية بالتعاون مع مختلف الدول ومنظمة "الأوبك" إلى ضمان توافر كميات كافية من النفط الخام في الأسواق الدولية، مع تفادي فائض العرض حتى لا تنخفض الأسعار، فهي تسعى للحفاظ على مستويات أسعار معقولة تحقق مصالح الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، فهذا يسهم في النمو المتوازن للاقتصاد العالمي وللدول النامية والمنتجة للنفط أيضاً.⁽²⁾

خامساً: أثر الإيرادات النفطية على السياسة المالية في المملكة العربية السعودية:

يعد النفط القطاع الرئيسي لتمويل الموازنة العامة ويمثل القاطرة للاقتصاد السعودي، وقد أدى هذا القطاع إلى زيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وإن كان قطاع النفط يساهم بنسبة كبيرة في الدخل القومي والنتائج المحلي الإجمالي، إلا أن ذلك كان يتم بجانب تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد السعودي، وذلك نتيجة السياسة المالية التي اتبعتها المملكة خلال مدة البحث، خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين، تزايدت أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما ارتفعت الكميات المباعة منه وذلك على أثر حرب أكتوبر عام 1973 بين كلاً من (سوريا ومصر ضد إسرائيل)، بالتالي حققت السعودية عائدات ضخمة، الأمر الذي أدى إلى هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد السعودي.

وأصبح المصدر الوحيد للدخل القومي ومصدراً للثروة، بالتالي أصبح الاقتصاد السعودي اقتصاداً ريعياً، لا يقوم على قاعدة اقتصادية تتمثل في الهياكل الصناعية وتنوع الناتج المحلي الإجمالي، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية. لكن العائدات النفطية جعلت السعودية في حالة ثراء، رغم ضعف المؤسسات الإدارية والبنية التحتية، وندرة الكوادر والأيدي العاملة المدربة.⁽¹⁾

¹ عباس جبار الشرع، سوق النفط العالمي بين العرض والطلب والمتغيرات الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (20)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2008، ص 14.

² المملكة العربية السعودية، وزارة البترول والثروة النفطية، للاطلاع، انظر: <http://www.mopm.gov>

¹ وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، خطة التنمية السابعة، الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، بدون تاريخ، ص 35.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

لكن السعودية استوعبت ذلك والمخاطر التي يمكن أن تترتب على ذلك، لذا حرصت منذ البداية على التخطيط الشامل بأبعاده (الاقتصادية/الاجتماعية)، وبدأت في تنفيذ تلك الخطط، كما حددت الاستراتيجيات التي تكون إطاراً عاماً لكل خطط التنمية، وتلك الاستراتيجيات تتمثل في التالي: ¹

(أ) **البعد الاجتماعي:** بمعنى المحافظة على قيم المجتمع، وتنمية الموارد البشرية الوطنية وتوظيفها، ورفع مستوى الرفاهة الاجتماعية لأفراد المجتمع.

(ب) **البعد الاقتصادي:** وذلك عن طريق توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل الوطني، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير النفطية، وتشجيع إقامة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

(ج) **البعد التنظيمي:** يهدف إلى الارتقاء بكفاءة أجهزة الدولة المنوطة بخدمة الاقتصاد والمجتمع، عن طريق تقويم وتعديل اللوائح الإدارية غير الملائمة، واستحداث هيكل وأجهزة حكومية مناسبة، وإعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة، مع توفير بيئة مناسبة لنشاط القطاع الخاص ومساعدته وتحفيزه حتى يمكنه القيام بالدور المنوط به، من تحقيق التنمية الاقتصادية والأهداف المنشودة. ⁽²⁾

(د) **البعد الجغرافي:** يهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم المختلفة للدولة، ونقل التنمية إلى المواطن بدلاً من انتقال المواطن إليها في مناطق الاستقطاب، حتى لاتقع المملكة فيما وقعت فيه بعض الدول النامية.

كل ذلك أدى إلى أن تكون تجربة السعودية مميزة عن كثير من دول العالم ذات الظروف المشابهة، من خلال أشمولية والإنجاز الذي تم خلال مدة قياسية، وإن كانت هناك معوقات كادت أن تحول دون تحقيق ذلك، منها النمو السكاني والبيئة الصحراوية، إلا أنّ المملكة استطاعت التغلب على تلك التحديات، وحققت معدلات من التنمية الاقتصادية توفر بيئة خصبة للانطلاق نحو الأفضل. وسوف نتناول الاحتياطات المؤكدة التي تملكها المملكة والكمية المنتجة من النفط وكذلك الكمية المصدرة من النفط.

1 الاحتياطات والكميات المنتجة من النفط في السعودية:

تتبع السعودية التخطيط المركزي، لذا يهيمن القطاع العام على الأنشطة الرئيسية في الاقتصاد الوطني، كما يعد الاقتصاد السعودي اقتصاداً ريعياً، وتعد الإيرادات النفطية الممول الرئيسي للموازنة العامة، اذتعد السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، ويشكل قطاع النفط نسبة كبيرة في الدخل القومي، ولا تشترك الشركات الأجنبية إلا في التنقيب عن النفط وفي منطقة الحدود مع الكويت، وتسيطر شركة "أرامكو" السعودية على إنتاج ومبيعات النفط، وهي شركة مملوكة للمملكة وتنتج حوالي 95% من النفط في المملكة. وسوف نتناول الاحتياطات والكمية المنتجة من النفط في المملكة العربية السعودية عن طريق الجدول (1) :

¹ وزارة التخطيط، المصدر السابق، ص 36.

² وزارة التخطيط، المصدر السابق، ص 3637.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

جدول (1) الاحتياطيات والكمية المنتجة من النفط في السعودية
خلال المدة (1995- 2022)

العام	أحتياطيات النفط (مليار برميل)	معدل التغير	إنتاج النفط الخام (ألف برميل/يوم)	صادرات النفط الخام	
				معدل التغير	قيمة (مليار \$)
1995	261.45	-	80.23		42.70
1996	261.45	0	81.02	0.98	50.05
1997	261.45	0	81.02	0	48.22
1998	261.45	0	82.80	2.20	31.98
1999	262.79	0.51	77.00	7.00	43.19
2000	262.76	0.01	80.95	5.13	70.42
2001	262.79	0.01	78.90	(2.53)	59.61
2002	262.79	0	70.93	10.10	63.62
2003	262.73	0.02	84.10	18.57	83.98
2004	264.31	0.60	88.97	5.79	92.86
2005	264.20	0.04	93.53	5.13	137.05
2006	264.30	0.04	92.08	(1.55)	171.01
2007	284.20	7.53	89.78	(2.50)	179.39
2008	264.10	7.07	85.32	(4.97)	247.10
2009	264.6	0.19	81.84	4.08	144.25
2010	264.50	37.83	81.65	(0.23)	184.42
2011	265.4	61.34	93.11	14.04	289.52
2012	265.90	0.19	97.34	4.5	307.12
2013	265.85	0.02	96.40	(99.01)	284.91
2014	266.58	0.27	97.01	0.63	264.21
2015	266.6	0.01	101.91	5.05	140.36
2016	266.46	0.05	104.59	2.63	136.18
2017	266.30	0.06	99.59	9.4	170.24
2018	267.00	0.26	103.15	3.58	194.36
2019	267.10	0.04	98.08	(99.05)	178.62
2020	267.10	0	91.00	(7.22)	106.37
2021	267.20	0.04	92.51	1.66	178.74
2022	267.20	0	106.73	15.37	178.74

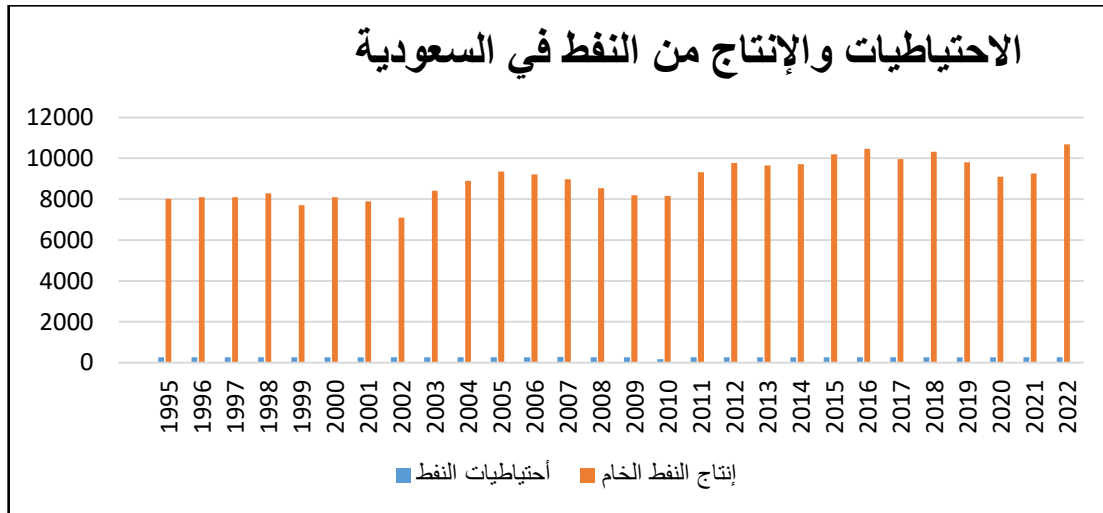
المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على :

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.
- التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، سنوات متعددة.
- الأرقام بين الأقواس تعني أن القيمة.

• معدل التغير السنوي اينما وجد في البحث تم احتسابه وفق الصيغة الآتية: $CR = \frac{YT - Y0}{Y0} \times 100$

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

شكل (1) الاحتياطيات والكمية المنتجة من النفط في السعودية



المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على جدول (1)

من الجدول (1) يتضح أن السعودية تمتلك احتياطي مؤكد من النفط يقدر بحوالي (261.45) مليار برميل عام 1995، وظلت كمية الاحتياطيات ثابتة خلال الاعوام من 1996 حتى 1998، إلا أن الاحتياطي ارتفع عام 1999 بمقدار (1.34) مليار برميل أي بنسبة (0.5)، إلا أنها انخفضت بمقدار طفيف عام 2000 ووصلت إلى (262.76) مليار برميل، أي بمعدل انخفاض قدره (0.01)، وظلت كمية الاحتياطيات من النفط المؤكدة في حدود نفس المعدل مع تغيرات طفيفة بالزيادة أو النقصان حتى نهاية مدة البحث، عدا عام 2010 والتي انخفض فيها الاحتياطي إلى (164.50) مليار برميل، أي بنسبة انخفاض قدرها (38) تقريبا عن العام السابق.

جدير بالذكر أنه في عام 2010 انفجرت منصة شركة (بريتش بتروليم) البريطانية في خليج المكسيك، لذا شهد الحفر الاستكشافي والتطويري نشاطاً واسعاً في مختلف مناطق العالم، وأيضاً بالدول العربية وفي مختلف مناحي صناعة البترول لتطوير الإنتاج، وكانت النتيجة أن استقرت الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في معظم الدول العربية عام 2011 عند مستويات احتياطياتها السابقة بما في ذلك السعودية.

علماً بأن نسبة ما يقارب من 92 من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية تركزت في خمس دول، هي: السعودية التي استحوذت على حصة (37.1) من إجمالي احتياطيات الدول العربية، العراق بنسبة (20.1)، الكويت بنسبة (14.3)، الإمارات بنسبة (13.7)، ليبيا بنسبة (6.6)

علماً بأن احتياطي النفط عام 2010 يمثل أقل احتياطي خلال مدة البحث في السعودية، أما أعلى معدل فكان عام 2007 بمقدار (284.20) مليار برميل، أما نهاية المدة فكان معدل الاحتياطي (267.20) مليار برميل، بزيادة قدرها (102.2) نهاية المدة عن أولها، أي أن نسبة الزيادة هي (2.2) نهاية المدة عن أولها، الأمر الذي يوحي بأن السعودية تتمتع باحتياطيات ثابتة من النفط بل وترتفع من مدة لأخرى.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

أما إنتاج النفط في السعودية فكان عام 1995 يمثل (8023) ألف برميل/اليوم، إلا أنّ معدل الإنتاج خلال الاعوام التالية كان في حالة تذبذب حتى نهاية مدة البحث، وهذا نتيجة تذبذب العرض والطلب وتقلبات الأسعار العالمية لأسعار النفط، وقد شهدت عام 2002 أقل إنتاج بمقدار (7093) ألف برميل يومياً، وذلك على أثر زيادة المعروض من الإمدادات البترولية من الدول خارج منظمة "أوبك" الأمر الذي أدى إلى انخفاض الأسعار عالمياً، لذا قررت السعودية خفض الإنتاج في ذلك العام، أمّا أعلى إنتاج فكان عام 2022 ويقدر بحوالي (10673) ألف برميل يومياً، وهذا على أثر تعافي الاقتصاد العالمي من "جائحة كورونا" عام 2019، وزيادة الطلب العالمي على النفط وارتفاع الأسعار.

أما صادرات النفط للملكة العربية السعودية فكانت تقدر بقيمة (42.7) مليار دولار عام 1995، إلا أنّ القيمة ارتفعت خلال الاعوام التالية حتى وصلت إلى (178.74) عام 2022، لكن يلاحظ أنّ قيمة الصادرات خلال سنوات البحث في حالة تذبذب، نتيجة لتغير الطلب العالمي وتغير الأسعار، كما شهدت مدة البحث عدة أزمات، بداية من أزمة النمو الآسيوية عام 1997، مروراً بالأزمة الماليّة العالمية عام 2008، انتهاءً بجائحة كورونا عام 2019 وما سببته من إغلاق للحد من انتشار الوباء بين دول العالم، الأمر الذي أثر على الاقتصادي العالمي سلباً وعلى طلب النفط أيضاً.

2- العوائد النفطية والعوائد العامة في المملكة العربية السعودية:

تتسم سوق النفط الدولية باضطراب الأسعار وكثرة التقلبات نتيجة تأثرها بالعديد من العوامل، اذ يعد النفط سلعة دولية استراتيجية ذو أهمية كبيرة لكل دول العالم مهما كان مستوى تقدمها، باعتبارهم دولاً مستهلكة للنفط وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، تلك الدول المستهلكة تقابل مجموعة محدودة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، ومن البديهي أنّ ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة نتيجة لزيادة العوائد النفطية، الأمر الذي يؤثر بالإيجاب في الإيرادات الماليّة لتلك الدول، لكن ارتفاع أسعار النفط يكون في غير صالح الدول المستهلكة، لأنّ ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الاعباء الماليّة، الأمر الذي يؤثر سلباً في ميزانيات تلك الدول، والعكس صحيح.¹

جدير بالذكر أنّ قطاع النفط كان المصدر الرئيس للإيرادات العامة والممول الأساسي لخطط التنمية الاقتصادية في السعودية، وكان ذلك يمثل مشكلة في الاقتصاد الوطني، لأنّ أسعار النفط ومن ثمّ الإيرادات الناتجة عنه تتحدد عالمياً، وعليه يصبح الاقتصاد الوطني رهينة للتقلبات الخارجية، بخلاف أنّ النفط من الموارد التي تنفذ مع الوقت، وعملية الاستخراج تستنزف المخزون، لذا انتبعت المملكة إلى ذلك، وأصبح لديها تنوع في الإيرادات العامة. والإيرادات العامة تمثل إجمالي ما تحصل عليه الدولة من إيرادات مالية خلال عام بخلاف الإيرادات

¹ مانع سعيد عقيبة ، أوبك والصناعة البترولية ، مطابع التجارة والصناعة ، بيروت ، ط1 ، 1974، ص112

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

النفطية،¹ وتعد الإيرادات الضريبية أحد أهم الإيرادات العامة بخلاف الإيرادات من السياحة الدينية وخلافه، وسوف نتناول مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة ونسبتها للنتائج الإجمالي، وأيضاً نسبة الإيرادات العامة للنتائج المحلي الإجمالي، وذلك عن طريق الجدول (2).

جدول (2) إجمالي العوائد النفطية والعوائد العامة في السعودية خلال المدة (1995 – 2022)

السنة	العوائد النفطية			العوائد العامة والمنح	
	قيمة*	النسبة لإجمالي العوائد العامة	النسبة للنتائج المحلي الإجمالي	قيمة	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
1995	28.19	72.2	28.1	39.07	27.5
1996	36.26	75.9	33.5	47.76	30.1
1997	42.66	77.9	29.3	54.80	33.0
1998	21.33	56.5	21.3	37.76	25.7
1999	27.85	70.8	27.1	39.32	24.3
2000	57.18	83.1	41.7	68.82	36.3
2001	49.04	80.6	33.4	60.84	33.0
2002	44.29	78.0	31.3	56.80	30.0
2003	61.60	78.8	37.0	78.13	36.2
2004	88.00	84.1	42.6	104.61	40.4
2005	135.54	89.4	48.9	150.49	45.8
2006	161.19	89.7	49.7	179.65	47.7
2007	149.92	87.5	47.4	171.41	41.2
2008	262.24	89.3	54.1	293.48	56.5
2009	115.85	85.2	34.6	135.53	31.6
2010	178.74	90.4	37.9	197.54	37.4
2011	275.83	92.5	49.2	298.00	44.5
2012	306.29	91.8	47.4	332.40	45.3
2013	276.01	89.8	44.5	307.34	41.3
2014	243.56	87.8	40.3	277.37	36.8
2015	119.05	72.6	23.9	163.88	25.1
2016	91.47	14.0	20.0	146.93	22.7
2017	116.24	63.0	16.9	179.36	26.0
2018	163.00	67.0	20.7	241.21	30.7
2019	159.50	65.7	23.2	247.16	30.8
2020	110.15	52.8	16.0	208.49	29.6
2021	149.92	58.2	17.3	257.46	30.9
2022	228.61	67.6	20.6	338.18	30.5

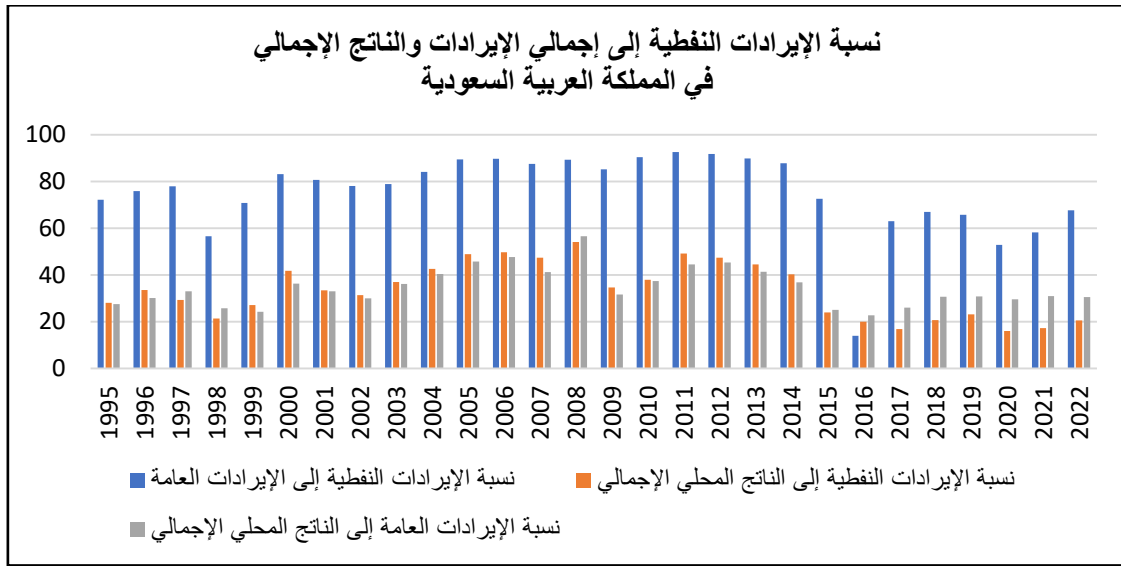
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على

- البنك الدولي، التقارير السنوية، سنوات مختلفة.
- * مؤسسة النقد العربي السعودي، سنوات مختلفة، تم تحويل القيم من الريال إلى الدولار بمعرفة الباحثة في المدة (1995-2006)، وسعر الصرف (دولار = 3.750 ريال سعودي)
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

¹ محمد احمد خلف الله , ألعائدات النفطية واثرها على الاستثمار والنمو , دارة الاصاله المعاصرة , ليبيا, 2009, ص33

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

شكل (2) إجمالي العوائد النفطية والعوائد العامة في السعودية خلال المدة (1995 – 2022)



المصدر: أعداد الباحثة بناءً على الجدول (2).

من الجدول (2) يتضح أن الإيرادات النفطية للمملكة العربية السعودية كانت بقيمة (28.19) مليار دولار عام 1995، إلا أنها ارتفعت خلال الاعوام 1996 و1997 لكنها انخفضت عام 1998 إلى قيمة (21.33) مليار دولار، نتيجة تأثر السوق العالمي بأزمة النمو الآسيوية عام 1997، ثم بدأت قيمة الإيرادات ترتفع في الاعوام التالية حتى عام 2000 ووصلت إلى (57.18) مليار دولار، وهذا على أثر تعافي الاقتصاد العالمي من أزمة النمر الآسيوية. إلا أن الإيرادات النفطية انخفضت عام 2001 إلى قيمة (49.04) مليار دولار، نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية إلى أدنى مستوياتها حين ذلك، إذ أصيب الاقتصاد العالمي بالركود، لذلك توقعت وكالة الطاقة الدولية بتراجع النمو في الطلب العالمي على النفط نتيجة التباطؤ في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أثر سلباً في الإيرادات النفطية لعام 2002 والتي وصلت فيها القيمة إلى (44.29) مليار دولار وذلك بسبب أحداث 11 ايلول في برج التجارة العالمية .

أما عام 2003 فأصبح هناك تحسن في الإيرادات النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط بناءً على زيادة الطلب مع الحرب التي شنتها أمريكا على العراق في تلك العام، وظلت قيمة الإيرادات النفطية في السعودية ترتفع خلال الاعوام التالية حتى وصلت عام 2008 إلى قيمة (262.24) مليار دولار، إلا أن تلك الإيرادات انخفضت عام 2009 على أثر الأزمة المالية العالمية التي بدأت في أمريكا وتأثرت بها اقتصاديات العالم، الأمر الذي أثر سلباً في معدلات النمو الاقتصادي العالمي، مما نتج عنه انخفاض الطلب على النفط، لكن مع أحداث عام 2011 ارتفع الطلب على النفط نتيجة دوران الآلة العسكرية الأمريكية والحلفاء، وحقت السعودية إيرادات عام 2012 بقيمة (306.29) مليار دولار، وهذه القيمة تعد أعلى قيمة حققتها خلال سنوات البحث، أما أقل قيمة فكانت (21.33) مليار دولار لعام 1998. لكن انخفضت العائدات النفطية عام 2013 إلى (276.01) مليار دولار، واستمر الانخفاض في القيمة خلال الاعوام التالية حتى وصلت إلى (91.47) مليار دولار عام 2016، نتيجة زيادة

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

المعروض من النفط في السوق العالمي الأمر الذي أدى إلى انخفاض الأسعار، لكن بداية عام 2017 تحسنت الإيرادات ووصلت عام 2019 إلى قيمة (159.5) مليار دولار لكنها انخفضت عام 2020 نتيجة جائحة "كورونا"، والتي أثرت على النشاط الاقتصادي العالمي سلباً وأيضاً في الطلب على النفط.

ومع تحسن الأوضاع في العام التالية تحسنت الإيرادات النفطية ووصلت عام 2022 إلى قيمة (228.61) مليار دولار بزيادة قدرها (811) تقريباً نهاية المدة عن أولها، أي أن الزيادة في الإيرادات النفطية للمملكة العربية السعودية وصلت إلى مايزيد عن الثمانية أضعاف نهاية المدة عن أولها، الأمر الذي يوضح مدى استفادة الاقتصاد السعودي من العائدات النفطية، والتي انعكست على التنمية الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تحسن إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم زيادة الإيرادات العامة غير النفطية. أما عن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة فكانت (72.2) عام 1995، ثم أخذت النسبة في التذبذب بالزيادة والنقصان خلال سنوات البحث نتيجة تذبذب الإيرادات النفطية، وقد حققت عام 2016 أقل نسبة وقدرها (14)، أما أعلى نسبة فكانت (92.5) لعام 2011، إلا أنه في المجمل فقد ساهمت الإيرادات النفطية بنسبة تزيد عن 50 من إجمالي الإيرادات العامة خلال أربع سنوات من سنوات البحث، لكن تراوحت النسبة بين (7090) خلال (20) عام من أصل (28) عام من سنوات البحث. أي أن مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة تزيد عن (70) من إجمالي سنوات البحث.

أما الإيرادات العامة في السعودية فكانت بقيمة (39.07) مليار دولار عام 1995، وهي أعلى من قيمة الإيرادات النفطية لنفس العام بمعدل (39) تقريباً، ويلاحظ ارتفاع قيمة الإيرادات العامة خلال سنوات البحث وتأخذ الشكل السعودي، أي الارتفاع في القيمة عدا سنوات معدودة، حتى وصلت عام 2022 إلى (338.18) مليار دولار، بزيادة قدرها (866) نهاية المدة عن أولها، أي أن الإيرادات العامة نهاية المدة تزيد بمعدل أكثر من ثمانية أضعاف والنصف عن أولها، وأن قيمة الإيرادات العامة عام 2022 تزيد عن قيمة الإيرادات النفطية لنفس العام بمعدل (148).

وعليه، فإنّ مقارنة الزيادة في الإيرادات العامة بالسعودية بالإيرادات النفطية نجدها في حدود نفس المستوى بل وتزيد عنها طفيفاً، اذارتفعت الإيرادات النفطية إلى ثمانية أضعاف خلال سنوات البحث، أما الإيرادات العامة فقد ارتفعت خلال نفس المدة إلى أكثر من ثمانية أضعاف والنصف. أما مساهمة الإيرادات العامة للناتج المحلي الإجمالي، فكانت عام 1995 تمثل (27.5)، وهي نسبة تقارب مساهمة قطاع النفط في الناتج لنفس العام تقريباً، ثم أخذ معدل الإيرادات العامة للناتج في الارتفاع خلال الاعوام التالية حتى وصل عام 2022 إلى معدل (30.5)، مع ملاحظة أن أقل معدل كان (22.7) عام 2016، أما أعلى معدل (56.5) لعام 2008، لكن يلاحظ أن النسبة تدور حول الثلث لمعظم سنوات البحث، وهذا معناه أن الدولة تحصل على إيرادات تمثل ثلث ما يتم إنتاجه في المملكة سواء عن طريق الضرائب أو الرسوم أو خلافه، وهذا المعدل يعد جيداً، لكن الحكم على كفاءة السياسة المالية يتطلب تحديد الإيرادات عن السياحة الدينية حتى نكون أكثر واقعية. وعليه، يمكن القول بأن المملكة العربية

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

السعودية لا تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة، بل يوجد لديها تنوع في مصادر الدخل، وأن الإيرادات العامة تمثل نسبة أعلى من الإيرادات النفطية، والسعودية تجتهد في تنويع مصادر الدخل القومي، وأنها أصبحت لا تعتمد على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي للإيرادات العامة.

3- مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي مجموع ماتم إنتاجه من سلع وخدمات في الاقتصاد الوطني لأي دولة خلال عام، حيث يتم تصدير فائض الإنتاج بعد تغطية السوق المحلي، على أن يتم استيراد العجز في الإنتاج أو السلع والخدمات التي لا يتم إنتاجها محلياً، بخلاف استيراد مستلزمات الإنتاج والسلع الصناعية ونصف المصنعة⁽¹⁾، وبالنسبة للمملكة العربية السعودية اعتمد الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير على صادرات النفط نظراً لأن الاقتصاد السعودي بشكل رئيسي يعتمد على قطاع الطاقة⁽²⁾

جدول (3) قيمة الناتج المحلي الاجمالي ونسبة مساهمة العوائد النفطية في المملكة العربية السعودية

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو الناتج المحلي	نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي
1995	142.27		50.16
1996	158.66	11.52	50.11
1997	165.96	4.60	47.01
1998	146.78	(11.55)	40.12
1999	161.72	10.17	44.21
2000	189.51	17.18	45.12
2001	184.14	(2.83)	45.08
2002	189.61	2.97	45.77
2003	215.81	13.8	40.89
2004	258.74	19.89	42.95
2005	328.46	26.9	49.59
2006	376.90	14.74	50.46
2007	415.96	10.36	50.02
2008	519.80	24.9	54.97
2009	429.10	(17.44)	40.57
2010	528.21	23.09	44.52
2011	676.63	28.09	50.71
2012	741.85	9.63	49.88
2013	753.86	1.61	46.10

¹ عبد العزيز الدخيل ، الاقتصاد السعودي قبل الرؤية 2030 وبعدها ، دار الساقي ، لبنان ، 2017، ط1، ص 202

² ممدوح عوض الخطيب ، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي ، المؤتمر الاول لكليات ادارة الاعمال بجامعة دول مجلس التعاون

لدول الخليج العربية ، الرياض ، 2014، ص 68

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

42.22	1.69	766.61	2014
26.89	(12.67)	669.48	2015
24.62	0.51	666.00	2016
28.48	7.35	714.99	2017
35.45	18.4	846.58	2018
31.79	(0.94)	838.56	2019
23.21	(12.43)	734.27	2020
29.70	18.29	868.59	2021
33.7	27.58	1108.15	2022

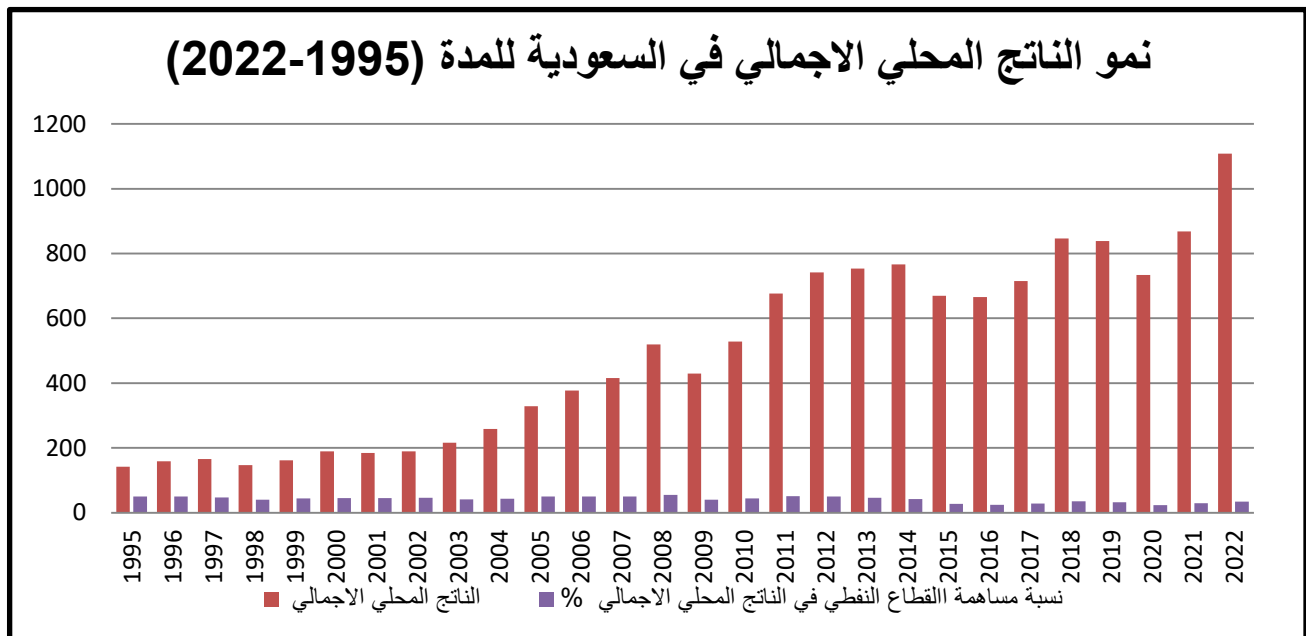
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على

• البنك الدولي، التقارير السنوية، سنوات مختلفة.

* مؤسسة النقد العربي السعودي، سنوات مختلفة.

• الهيئة العامة للإحصاء، مؤشرات الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

شكل (3) قيمة الناتج المحلي الاجمالي ونسبة مساهمة القطاع النفطي في المملكة العربية السعودية



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (3)

من الجدول (3) نلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية سنة 1995 يمثل قيمة (142.27) مليار دولار، ثم ارتفعت القيمة خلال السنوات التالية وتأخذ الاتجاه الصعودي حتى وصلت سنة 2022 إلى (1108.15) مليار دولار، أي بمعدل زيادة يقدر بنحو (779) نهاية المدة عن أولها، أي أن الزيادة تقدر بأكثر من سبعة أضعاف والثلاثة أرباع نهاية المدة عن أولها، وهذا يعد معدل مرتفع، وبمنظرة متأنية للقطاعات الاقتصادية التي ساهمت في هذا الناتج، نجد أن هناك عدة قطاعات قد ساهمت فيه وليس قطاع النفط فقط.

من عام 1995 إلى 2002 شهد الاقتصاد السعودي نموًا معتدلاً مع تأثره بأسعار النفط العالمية بدأ الناتج المحلي الإجمالي عند (142.27) مليار دولار في عام 1995، وبمعدل تغير سنوي قدرة () ثم ارتفع تدريجياً إلى (189.61) مليار دولار في 2002. خلال هذه المدة، تأثر الاقتصاد السعودي بانخفاض أسعار النفط العالمية،

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

خاصة في أواخر التسعينيات، مما أدى إلى تباطؤ النمو في بعض السنوات، مثل عام 1998 حين انخفض GDP إلى 146.78 مليار دولار، رغم ذلك استمر الاقتصاد في النمو بسبب الاستثمارات الحكومية في قطاع النفط والبنية التحتية.

في المدة من 2003 إلى 2008، شهد الاقتصاد السعودي طفرة اقتصادية كبيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالمياً. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من (215.81) مليار دولار في 2003 إلى (519.80) مليار دولار في 2008. هذه الطفرة ساهمت في زيادة الإيرادات الحكومية، مما أدى إلى تنفيذ مشاريع ضخمة في البنية التحتية والتعليم والصحة. لكن في عام 2009، تأثر الاقتصاد السعودي بالأزمة المالية العالمية، التي أدت إلى انخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره، مما تسبب في تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى (429.11) مليار دولار، وبمعدل تغير سنوي قدرة ()

من عام 2010 إلى 2014، شهد الاقتصاد السعودي فترة ازدهار ونمو قياسي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (766.61) مليار دولار في 2014 خلال هذه السنوات ساعدت أسعار النفط المرتفعة على تعزيز الاقتصاد وزيادة الاستثمارات في مختلف القطاعات، ولكن في المدة من 2015 إلى 2017، تعرض الاقتصاد لضغوط نتيجة لانخفاض أسعار النفط بعد عام 2014، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (669.48) مليار دولار في 2015 واستمر في الانخفاض حتى 2016 عند (666.00). مليار دولار، بسبب هذا التراجع بدأت الحكومة السعودية في تطبيق إصلاحات اقتصادية لتقليل الاعتماد على النفط، مثل تخفيض الدعم عن بعض الخدمات وتشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية.

من عام 2018 إلى 2019، شهد الاقتصاد السعودي انتعاشاً اقتصادياً وتحسناً في الإيرادات، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (846.58) مليار دولار في 2018 و(838.56) مليار دولار في 2019، يعود هذا النمو إلى سياسات التنويع الاقتصادي التي اتبعتها المملكة ضمن برنامج "رؤية 2030"، والذي يهدف إلى تعزيز القطاعات غير النفطية مثل السياحة والصناعة والتكنولوجيا، لكن في عام 2020 واجه الاقتصاد السعودي تحديات كبيرة بسبب جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي وأدت إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط. نتيجة لذلك، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ إلى (734.27). مليار دولار، مع انكماش الأنشطة الاقتصادية وتعطل العديد من القطاعات غير النفطية.

مع بداية عام 2021، بدأ الاقتصاد السعودي في التعافي بقوة، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (868.59) مليار دولار، ثم شهد قفزة كبيرة في 2022 ليصل إلى (1.108) تريليون دولار، كان هذا النمو مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات غير النفطية، إلى جانب جهود الحكومة المستمرة لتنويع الاقتصاد ضمن رؤية السعودية 2030

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

أما عن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي فكانت عام 1995 تمثل (50.16)، لكن هذا المعدل أخذ في التذبذب خلال سنوات البحث إلا أنه يميل للزيادة، وكان المعدل عام 2016 يمثل (24.62) وهو أقل معدل أثناء مدة البحث، أما أعلى معدل فكان عام 2008 ويمثل (54.97).

يلاحظ أن مساهمة القطاع النفطي للناتج الإجمالي أقل من (50) وتستقر عند معدل يتراوح بين (2030) لعدد (15) عام من أصل (28) عام هي سنوات البحث، أي أن مساهمة الإيرادات النفطية للناتج الإجمالي لا تتعدى الثلث لأكثر من نصف سنوات البحث، وهذا معناه أن مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج الإجمالي تزيد عن الثلثين، بالتالي وإن كانت الإيرادات النفطية تمثل نسبة كبيرة في الإيرادات العامة بالسعودية، إلا أن تلك الإيرادات لا تغطي على الناتج المحلي الإجمالي، بل يوجد تنوع في القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية.

5 بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي والسيولة في الاقتصاد السعودي:

يعبر معدل النمو الاقتصادي عن مدى الزيادة في الإنتاج في السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، ومعدل النمو معناها زيادة الإنتاج نتيجة لزيادة الاستثمار، وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات النشاط الاقتصادي، وزيادة الإنتاج تتطلب زيادة في معدلات السيولة المتاحة بالأسواق، حتى يمكن شراء جميع السلع التي تم إنتاجها في الاقتصاد الوطني، أي يكون هناك تعادل بين السيولة النقدية المتاحة بالأسواق والزيادة في الإنتاج، الأمر الذي ينتج عنه استقرار السوق النقدي والسوق الحقيقي.

علماً بأن السيولة المتاحة بالأسواق هي عبارة عن المفهوم الضيق للنقود (m_1 ، m_2)، حيث تعبر (m_1) عن مقدار النقود التي يتم ضخها في الاقتصاد المحلي، أما الزيادة في الاستثمار فتكون نتيجة لزيادة معدلات الائتمان (m_2) بناءً على زيادة الاستثمار، إلا أن هناك عدة عوامل تؤثر في السيولة المحلية المتاحة بالأسواق، منها: صافي الموجودات الأجنبية، وحجم الائتمان المحلي.

جدول (4) بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (1995 2022)

السنة	معدل النمو في السيولة المحلية	معدل النمو الاقتصادي	معدل التضخم	معدل البطالة	عدد السكان (مليون نسمة)	سعر الصرف (عملة محلية مقابل الدولار)
1995	2.92	0.2	4.9	6,50	18,12	3750
1996	7.68	2.6	1.2	5,90	19,8	3750
1997	5.22	1.1	0.1	5,30	19,3	3750
1998	3.70	2.9	(0.4)	4,35	20,6	3750
1999	6.77	(3.8)	(1.3)	4,57	19,8	3750
2000	4.48	5.6	(1.1)	4,62	20,4	3750
2001	4.99	(1.2)	(1.1)	5,27	20,9	3750
2002	15.22	(2.8)	0.2	5,33	21,4	3750

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

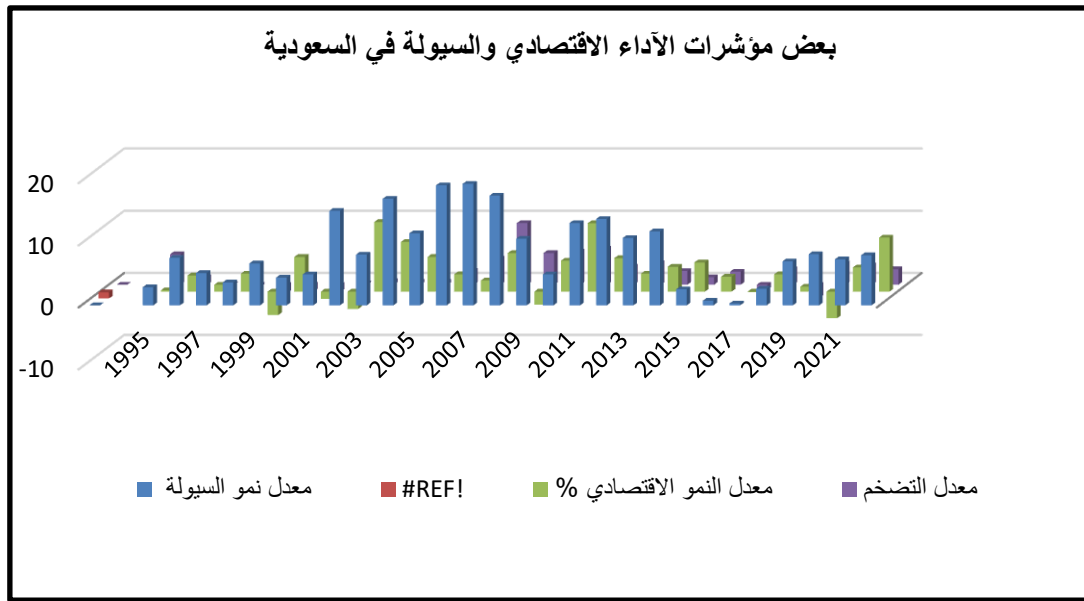
3750	21,9	5,77	0.6	11.2	8.19	2003
3750	22,5	6,44	0.5	8.0	17.16	2004
3750	23,3	6,45	0.5	5.6	11.61	2005
3750	24,1	5,54	2.2	2.8	19.31	2006
3750	24,9	5,67	4.2	1.8	19.55	2007
3750	25,7	5,66	9.9	6.2	17.65	2008
3750	26,6	5,76	5.1	(2.1)	10.74	2009
3750	27,5	5,50	5.3	5.0	5.00	2010
3750	28,3	5,80	5.8	11.0	13.25	2011
3750	29,1	5,60	2.9	5.4	13.91	2012
3750	29,9	5,60	3.5	2.9	10.86	2013
3750	30,7	5,90	2.2	4.0	11.92	2014
3750	31,5	5,60	1.2	4.7	2.59	2015
3750	31,7	5,60	2.1	2.4	0.75	2016
3750	32,6	5,90	(0.8)	(0.1)	0.30	2017
3750	33,4	6,00	2.5	2.8	2.69	2018
3750	34,3	5,60	(2.1)	0.8	7.09	2019
3750	35,0	7,70	3.4	(4.3)	8.27	2020
3750	34,1	6,60	3.1	3.9	7.42	2021
3750	34,5	5,60	2.5	8.7	8.08	2022

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا

- الأرقام بين الأقواس تعني أن القيم سالبة.
- معدلات النمو تمت.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

شكل(4) بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية الفترة 1995 - 2022



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (4)

من الجدول (4)، يتضح أن هناك زيادة في معدلات نمو السيولة المحلية بالاقتصاد السعودي، حيث كان المعدل سنة 1996 يمثل (7.68)، ثم أخذ في الزيادة والنقصان خلال سنوات البحث، أي أنه أصبح في حالة تذبذب خلال سنوات البحث لكن هذا التذبذب بالموجب ولم يحقق معدلات سالبة، وقد حققت سنة 2017 أقل معدل لنمو السيولة وهي (0.3)، أما أقصى معدل فكان سنة 2007 بمعدل (19.55)، أما سنة 2022 فحققت معدل (8.08)، بزيادة تقدر بحوالي (0.4) نهاية الفترة عن أولها.

وعليه، يمكن القول بأن الاقتصاد السعودي حقق معدلات نمو في السيولة المحلية خلال سنوات البحث نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، والتي تؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاج نتيجة لزيادة معدلات الاستثمار، الأمر الذي يعني أن هناك زيادة في معدلات النشاط الاقتصادي خلال سنوات البحث، وهذا الأمر يحتم زيادة في المعروض النقدي وإلا دخل الاقتصاد في حالة من الكساد.

فإذا نظرنا إلى معدلات النمو الاقتصادي، نجد أن المعدل (0.2) سنة 1995، ثم أخذ في الارتفاع خلال سنوات البحث ووصل إلى (11.2) كحد أقصى سنة 2003، وهذا المعدل يعتبر مرتفع جداً ولا يتحقق في الدول المتقدمة، أما الحد الأدنى فتحقق سنة 2020 بمعدل (سالب 4.3)، كما حققت معدلات النمو قيم موجبة خلال (22) سنة من أصل (28) سنة، أما القيم السالبة فتحققت في (6) سنوات فقط، وكانت تلك المعدلات مرتبطة بالأزمات المالية العالمية لحد ما.

وما يدل على أن الزيادة في معدلات نمو السيولة المحلية ارتبطت بزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي هي معدلات التضخم، والتي كانت منخفضة خلال سنوات البحث، ووصلت في بعض السنوات إلى معدلات سالبة في (6) سنوات من أصل (28) سنة، ولم تتخطى معدل (2) خلال (13) سنة، وكانت في حدود

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

(34) خلال (7) سنوات وذلك من إجمالي (28) سنة هي سنوات البحث، بالتالي ارتبطت الزيادة في معدلات نمو السيولة المحلية بالسعودية بزيادة النشاط الاقتصادي.

وعليه نستنتج أن الأزمات المالية العالمية تؤثر في الاقتصاديات الريعانية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتراجع الطلب العالمي عليه، وتباطؤ وتيرة النمو في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يؤثر سلباً على التدفقات المالية الواردة لتلك الاقتصادات ويلقي بالعبء على السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسة المالية والتي تنعكس الأزمات على توجهاتها، فيتم العمل على تطوير وإصلاح الإدارة المالية لتعزيز وتنويع الإيرادات وترشيد النفقات، والعمل على توفير مصادر تمويلية لمشروعات البنية التحتية والمشروعات الأخرى.

أما الاقتصاد السعودي فإن معظم الإنفاق العام الكلي يوجه إلى الإنفاق الجاري، وهذا يعبر عن خلل في الإنفاق العام، الأمر الذي يؤثر سلباً في معدلات التنمية الاقتصادية، ويؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، أما الموازنة العامة فتتمتع بمعدلات مرتفعة من الفائض والعجز في الموازنة العامة وأيضاً كنسبة إلى الناتج الإجمالي، وهذا ينم عن عجز في الرؤية عند وضع الموازنات، وأنها لا تخضع لمعايير علمية، ويشوبها عدم الدقة في التقدير.

تتمتع المملكة بالتنوع في الناتج المحلي الإجمالي، وأنها غيرت من اقتصادها الريعاني إلى اقتصاد يعتمد على مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى

وإن كانت المملكة العربية السعودية تعد دولة غنية بالموارد المالية، وأن الصادرات أكبر من الواردات بخلاف الصادرات النفطية، ولديها تنوع في الإنتاج عن طريق مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها لم تحقق التقدم الاقتصادي المنشود، ولم تصبح دولة صناعية كما فعلت دولة ماليزيا التي لا تملك ثروات المملكة، وسوف نتناول تجربة ماليزيا في تحقيق التقدم الاقتصادي، والتي تعتبر تجربة غنية ومفيدة للدول النامية التي تريد النهوض باقتصادياتها، وتحقيق الرفاهية لأفراد مجتمعها

المبحث الثاني

تجربة ماليزيا في ادارة العوائد النفطية في الحد من الازمات المالية

أولاً : نظرة تاريخية عن النفط في ماليزيا

تاريخ النفط في ماليزيا يعود إلى أوائل القرن العشرين، وتحديداً في عام 1910، عندما تم اكتشاف أول بئر نفطي تجاري في منطقة ميرى (Miri) في ولاية سراواك (Sarawak) الواقعة على جزيرة بورنيو. شكل هذا الاكتشاف بداية صناعة النفط في ماليزيا، وهو ما جعل منطقة ميرى تُعرف اليوم بأنها "مهد صناعة النفط" في البلاد. وتعد تجربة ماليزيا في الاستفادة من النفط جزءاً مهماً من نهضتها التنموية الشاملة، اذتمكنت الحكومة الماليزية من تحويل الثروة النفطية إلى دافع رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. (1)

في عام 1974، أسست الحكومة الماليزية شركة بتروناس، وهي شركة النفط الوطنية التي أصبحت مسؤولة عن استكشاف واستخراج وتصدير النفط والغاز. وكانت خطوة تأسيس بتروناس مهمة اذهدت إلى ضمان استغلال ثروات البلاد لصالح التنمية الوطنية بدلاً من أن تذهب العائدات إلى الشركات الأجنبية فقط. ونجحت بتروناس في تحويل ماليزيا إلى لاعب رئيسي في السوق العالمي للنفط والغاز، وأصبحت واحدة من الشركات الرائدة على مستوى العالم في هذا القطاع. (2)

استخدمت الحكومة الماليزية عائدات النفط والغاز لتطوير البنية التحتية في البلاد، وشمل ذلك بناء الطرق السريعة والمطارات ومشاريع الطاقة وغيرها من المرافق الحيوية التي عززت من تنافسية البلاد. ساعد النجاح الذي حققته بتروناس في السوق المحلية على تعزيز وجودها عالمياً، إذ استثمرت الشركة في العديد من المشاريع النفطية في الخارج، ما أدى إلى تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الاحتياطات المحلية. ساهمت استثمارات بتروناس الخارجية في دعم الاقتصاد الماليزي عن طريق زيادة تدفق العملة الصعبة.

¹ Amir F. N. AbdulManan, Lee Wei Chang 2, Post Critical Evaluations of Energy Policies in Malaysia from 1970 to 2010: A Historical Institutionalism Perspective, Energies 2015, 8(3), 19361957;

<https://doi.org/10.3390/en8031936>

² MAZLAN MADON', Five decades of petroleum exploration and discovery in the Malay Basin (19682018) and remaining potential, Bulletin of the Geological Society of Malaysia, Volume 72, November 2021, pp. 63 88

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

حققت ماليزيا تقدماً في إنتاج النفط خلال التسعينيات، اذزادت الاستثمارات في تطوير الحقول البحرية. كان التركيز على تحسين إنتاج النفط في بحر الصين الجنوبي، اذتمتع البلاد باحتياطيات نفطية كبيرة. وكانت أسعار النفط خلال هذه المدة مستقرة نسبياً، مما ساعد ماليزيا على مواصلة الاستثمار في قطاع النفط وتطوير البنية التحتية.⁽¹⁾

في بداية الألفية الجديدة، شهدت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً بسبب زيادة الطلب من الدول الآسيوية مثل الصين والهند، اذوصل سعر البرميل في بعض الأحيان إلى أكثر من 100 دولار. استفادت ماليزيا من هذا الارتفاع، مما أدى إلى زيادة العائدات النفطية التي ساهمت في تمويل مشاريع التنمية الوطنية.

واصلت بتروناس التوسع على المستوى الدولي خلال هذه المدة، اذاستثمرت في مشاريع نفطية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. أصبحت الشركة لاعباً رئيسياً في الأسواق الدولية، مما أدى إلى تنويع مصادر إيرادات النفط. ومع زيادة الإنتاج، بدأت ماليزيا تواجه تحديات بيئية متعلقة بالتنقيب عن النفط في مناطق حساسة بيئياً، لاسيما في بحر الصين الجنوبي.

شهدت المنطقة تحديات إضافية خلال الاعوام الأخيرة بسبب الاضطرابات العالمية مثل جائحة كوفيد19، التي أدت إلى تراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها وتقليل إيرادات شركة بتروناس بشكل حاد. إلا أنه بعد الجائحة، ارتفعت أسعار النفط مجدداً، مما أدى إلى تحقيق انتعاش اقتصادي، وتمكنت بتروناس من تحقيق بعض التعافي بفضل ارتفاع الطلب على الطاقة.⁽²⁾

خلال المدة من 1995 إلى 2022، لعب النفط دوراً حاسماً في الاقتصاد الماليزي، اذدعمت عائداته التنمية الاقتصادية وتوسيع البنية التحتية. ومع ذلك، كانت ماليزيا حذرة في تبني استراتيجيات لتنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط، لاسيما بعد التقلبات في السوق العالمية. بتروناس ظلت لاعباً رئيسياً في صناعة النفط العالمية بفضل توسعاتها الدولية واستثماراتها في الغاز الطبيعي

ثانياً : بعض خصائص الاقتصاد الماليزي

عكفت كثير من المؤسسات على دراسة التجارب التنموية للدول الآسيوية واستخلاص الدروس، وتعد تجربة ماليزيا واحدة من أهم تلك التجارب الجديرة بالبحث، والتي يمكن السير على هداها لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، فقد حققت ماليزيا خلال عقود بسيطة قفزات في التنمية الاقتصادية والبشرية بخلاف تحسين نوعية

¹ Lam Choong Wah، Malaysia's expansion of its maritime jurisdiction and the World Oil Crisis، 1973–80Journal of Southeast Asian Studies، 53(12)، pp 309–338 March–June 2022

² Zukarnain Zakaria^{1*}، Sofian Shamsuddin²، Causality Relationship between Crude Oil Variables and Budget Variables in Malaysia، International Journal of Energy Economics and PolicyISSN: 214645available at International Journal of Energy Economics and Policy، 2017، 7(2)، 132138.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

الحياة لأفراد المجتمع، كما أصبحت من الدول الصناعية ذات المكانة الكبيرة في مجال الصادرات والواردات بمنطقة جنوب شرق آسيا، وتمكنت من تنويع مصادر الدخل القومي.

يعد النموذج الماليزي للتنمية موضوعاً ودرساً بالغ الأهمية للدول النامية بصفة عامة، وللدول العربية بصفة لاسيما وذلك في إطار مجتمع يتسم بتعدد الأعراق والأديان، كما كانت تتعامل مع ظاهرة العولمة بحذر، وحققت العديد من الايجابيات في مجال التنمية الاقتصادية، أبرزها تحولها من بلد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنيات الحديثة لاسيما في مجال الصناعات الكهربائية والإلكترونية.⁽¹⁾

وجدير بالذكر، أن ماليزيا تتمتع بعدة عوامل ساعدت في تحقيق التنمية الاقتصادية، اذ تقع ماليزيا في منطقة جنوب شرق آسيا والتي تعد من المناطق الأسرع نمواً في العالم، وهذا شكل لها موقعاً استراتيجياً وحيوياً، وأصبحت بمثابة نقطة الوصل بين العواصم الآسيوية والعالمية، كما تتمتع بمناخ جيد وموارد استوائية غنية وحضارة عريقة، كل تلك العوامل ساهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية، بخلاف الاستقرار السياسي الذي تنعم به منذ الاستقلال عام 1957، وما تبعه من استقرار اقتصادي أدى إلى تنفيذ العديد من الخطط قصيرة وطويلة الأجل بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، كما قامت الحكومات المتعاقبة بوضع سياسات تستهدف محاربة الفساد والفقير، بخلاف السياسات التي صيغت للإصلاح الاجتماعي واتسمت بالفعالية، كل هذا ساهم في تحقيق النهضة الماليزية.⁽²⁾

ولعل ما يميز اقتصاد ماليزيا في إدارة الأزمات أنها لم تتلق أي مساعدة من المؤسسات الاقتصادية الدولية لاسيما في أزمة النور الآسيوية عام 1997، والتي كانت تهدد منجزات التنمية الاقتصادية التي تحققت، اذ رفضت القيادة الماليزية آنذاك شروط البنك الدولي واعتمدت على ذاتها، مع الاستفادة من التكتلات الإقليمية كمنظمة الآسيان التي أسهمت في تقوية الاقتصاد الماليزي، واستطاعت الخروج من أزمتها ومواصلة مسيرتها التنموية، وهو ما منحها قوة دفع كبيرة حتى صارت اليوم تحتل مكانة عالية ضمن مصاف الدول المتقدمة عالمياً.⁽³⁾

تأثرت ماليزيا بشكل كبير بالأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة وانتشرت إلى الأسواق العالمية بما ان ماليزيا تعتمد بشكل كبير على صادراتها، وخصوصاً في قطاعات الإلكترونيات والمنتجات البترولية. ومع تراجع الطلب العالمي بسبب الأزمة، انخفضت الصادرات الماليزية بشكل كبير.

¹ جمال عبد العزيز عوزين ، التجارب الدولية الناجحة في تطبيق التنمية المتوازنة في ظل الثورة الصناعية الرابعة ماليزيا نموذجاً ، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الانسانية والثقافية ، الرياض ، السعودية ، 2021 ، المجلد 1، العدد 5

² بلال محمد سعيد المصري ، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية دروس مستفادة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين 2016، ص13.

³ محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، للاطلاع، انظر:

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

وعلى الرغم من أن الاقتصاد الماليزي لم ينكمش بشكل حاد مثلما حدث في أزمة 1997، إلا أن النمو الاقتصادي تباطأ بشكل ملحوظ في عامي 2008 و2009 تراجع النمو إلى ما دون 1 في 2009، وشهدت ماليزيا انخفاضاً في تدفق الاستثمارات الأجنبية بسبب التوترات في الأسواق المالية العالمية. اذقمت الحكومة الماليزية بتنفيذ برامج تحفيز اقتصادية ضخمة لتعزيز الإنفاق العام وتحفيز النمو وتم إطلاق حزم تحفيزية تركزت على مشاريع البنية التحتية وتوفير فرص العمل، مما ساعد في استقرار الاقتصاد والعودة إلى النمو. ولقد كانت لهذه الأزمة انعكاس واضح على دولة ماليزيا واتضح ذلك عن طريق الآثار الاقتصادية التي خلفتها اذكانت هذه الآثار محدودة وتعد ماليزيا من دول القلائل التي لم تؤثر الأزمة بشكل كبير عليها. (1)

استطاعت ماليزيا خلال (20) عام أن تجعل من نفسها نموذجاً رائداً في التنمية، وأن تكون تجربة تستحق البحث للكشف عن أسرارها الذي يعد سر نجاحها، فماليزيا ليست بالدولة الاستعمارية التي استغلت ثروات غيرها في النهوض باقتصادها، وليست بالدولة الغنية بالفقر الذي يكفيها للإنفاق العام، أو الاعتماد على عائدات الموارد الطبيعية كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول العربية البترولية.

أدت شركات البترول دوراً هاماً في تدعيم ودفع السياسات الاقتصادية الجديدة، اذكونت مايشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الأجنبية سواء إنجليزية أو صينية، وتمكنت من تحقيق هذا الهدف وهذا ما يؤكد سلامة الاستراتيجيات التي اتخذتها حكومة ماليزيا لاسيما في عهد رئيس الوزراء "مهاتير محمد" اذتبنى منهج تنموي يقوم على توفير مستويات عالية من التعليم والتكنولوجيا، وتشجيع تعلم اللغة الإنجليزية، وإرسال البعثات التعليمية للخارج، والتواصل مع الجامعات الأجنبية، بمعنى أنه جهز المواطن الماليزي بكافة الوسائل العلمية والتكنولوجية كي يستطيع الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي والتعرف على الثقافات المختلفة، ثم الدفع به إلى سوق العمل من أجل زيادة الإنتاج، ومن ثم خفض مستويات البطالة، كل ذلك بهدف تفعيل الجزء الأكبر من المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستوى التنمية الاقتصادية نهاية الأمر. (2)

تحولت ماليزيا من دولة زراعية يعتمد اقتصادها على تصدير السلع الزراعية والمواد الأولية إلى دولة صناعية متقدمة، وارتفع نصيب دخل الفرد زيادة ملحوظة، وأصبحت من أنجح الدول الصناعية في جنوب آسيا، وهذا أدى إلى زيادة الإيرادات العامة بالدولة، ومن ثم زيادة مركزها في المجتمع الدولي.

وجدير بالذكر، أن ماليزيا رفضت تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي إبان أزمة النمر الأسيوية عام 1997، وأصدرت عدة قرارات تقيد التحويلات النقدية ولم تعوم عملتها، وبصفة عامة: انطلقت سياسات الدولة الاقتصادية عن طريق عدة محاور في آن واحد، لكنها ركزت على ثلاثة محاور أساسية، هي: التعليم ويوازيه التصنيع ويأتي

¹ رند طاهر شكري ، دور التخطيط الاستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، 2021، ص 71

1 فيصل المناور ، عبد الحليم شاهين ، تجارب تنموية رائدة -ماليزيا نموذجاً ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2017 ، المجلد 5 ، العدد 54 ، ص 12

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

في خدمتهم المحور الاجتماعي. (1) وعن طريق الرؤية الاقتصادية لماليزيا لعام 2030، والمعروفة بـ "رؤية الازدهار المشترك 2030"، التي تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، مع التركيز على تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا. تسعى ماليزيا عن طريق هذه الرؤية إلى تقليل الاعتماد على النفط والغاز، وتوجيه الإيرادات الناتجة عن النفط لدعم التنمية الاقتصادية، وتحويل الاقتصاد إلى نموذج يعتمد بشكل أكبر على المعرفة.

رؤية 2030 تسعى لتحقيق نمو اقتصادي يشمل جميع فئات المجتمع الماليزي، مع التركيز على تعزيز التحول الي والابتكار التكنولوجي. كما تضع الرؤية أهمية كبيرة على تبني الاستدامة البيئية والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، مع العمل على تنويع الاقتصاد بعيداً عن القطاعات التقليدية مثل النفط والغاز. على الرغم من هذه الجهود، لا يزال قطاع النفط والغاز يلعب دوراً مهماً في توفير الإيرادات الحكومية، ويساهم بشكل كبير في تطوير البنية التحتية وتمويل مشاريع التنمية.

وان بتروناس، شركة النفط الوطنية الماليزية، تساهم في تنويع مصادر الإيرادات عن طريق استثماراتها في المشاريع الدولية في مجال الطاقة. مع ذلك، تواجه ماليزيا بعض التحديات، من بينها تقلبات أسعار النفط التي تؤثر على استقرار الاقتصاد، فضلاً إلى التحديات البيئية المرتبطة بالتنقيب عن النفط.

لذلك، تستهدف ماليزيا توجيه الإيرادات النفطية نحو الاستثمار في القطاعات المستقبلية مثل التكنولوجيا والتعليم، وتعزيز قطاع الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي المسال. التركيز ينصب أيضاً على تنويع الاقتصاد لحمايته من تقلبات أسعار النفط وتحقيق التحول نحو اقتصادي ومستدام تعتبر الإيرادات النفطية جزءاً أساسياً من الاقتصاد الماليزي، ولكن رؤية 2030 تهدف إلى استخدامها لتعزيز التنوع الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة، مع تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز. (2)

ثالثاً : أهمية السيولة الدولية في الاقتصاد الماليزي

تعد السيولة الدولية عاملاً حيوياً لاستقرار ماليزيا المالي والاقتصادي وضمان قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية. فهي تساهم في تعزيز قدرة البلاد على مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية، إضافة إلى تلبية احتياجات التجارة الخارجية والاستثمارات. تعتمد ماليزيا بشكل كبير على التجارة الخارجية، اذ تعد من الدول المهمة في تصدير السلع مثل الغاز والنفط والمنتجات الإلكترونية. لذا، توفر السيولة الدولية سهولة في تحويل العملة المحلية إلى العملات الصعبة مثل الدولار واليورو، مما يسهل التعاملات التجارية عبر الحدود ويعزز قوة ماليزيا التنافسية.

¹ ضلوش كمال ، قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة، ورقة بحثية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2012، ص5 .

² فيصل المناور ، عبد الحليم شاهين ، مصدر سابق

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

فضلا إلى ذلك، تسهم السيولة الدولية في استقرار العملة المحلية، "الرينجيت الماليزي"، عن طريق الحفاظ على احتياطي نقدي قوي يُستخدم عند الحاجة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي. هذا بدوره يقلل من تأثير تقلبات أسعار الصرف ويعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الماليزي. كما أن وجود سيولة دولية كافية يسمح للحكومة الماليزية بالتدخل عند حدوث أزمات مالية، سواء عبر دعم العملة أو تقديم حزم تحفيزية اقتصادية، كما حدث خلال الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات. اذ تلعب العوائد النفطية دورًا مهمًا في تعزيز السيولة الدولية للاقتصاد الماليزي.

إذ إنّ تدفق العائدات النفطية يسهم في زيادة احتياطيات البلاد من العملة الأجنبية، ما يعزز سيولة البلاد على الصعيد الدولي. فضلًا إلى ذلك، تُمكن العائدات النفطية الحكومة من إدارة ديونها الخارجية بشكل أفضل، إذ توفر السيولة الناتجة عن تلك العوائد القدرة على سداد الالتزامات المالية، مما يقلل من المخاطر الائتمانية ويعزز ثقة المستثمرين الأجانب.

كما توفر العوائد النفطية قاعدة سيولة قوية تتيح للحكومة المرونة المالية للتعامل مع الأزمات الاقتصادية. سواء كانت تلك الأزمات ناتجة عن تقلبات أسعار النفط أو أزمات مالية عالمية أخرى، فإنّ السيولة الناتجة عن النفط تشكل مصدرًا مهمًا للاستقرار الاقتصادي والمالي للبلاد.⁽¹⁾ في المجمل، تُعد العائدات النفطية مصدرًا مهمًا للسيولة الدولية في الاقتصاد الماليزي، وتؤثر بشكل مباشر على استقرار العملة، وتعزيز الاحتياطيات النقدية، وتقوية القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

رابعاً : السياسة النفطية في ماليزيا

ان الهدف المشترك لسياسات الطاقة الحكومية في جميع انحاء العالم هو ضمان استمرار الطاقة الامنة والمتنوعة بأسعار تنافسية ، اذ تركز حكومة ماليزيا على ضمان توفير طاقة امنة وفعالة باقل كلفة وأيضاً تعزيز القدرة التنافسية ومرونة الاقتصاد وتعد ماليزيا نموذجا ناجحا لإدارة الموارد النفطية اذ تنقسم بالتركيز على جميع مصادر الطاقة والحد من الاعتماد على النفط فقط ، لذلك سعت حكومة ماليزيا إلى تنويع مصادر الطاقة عن طريق الاستثمار في الطاقة المتجددة وهذا التوجه يهدف إلى تقليل من الاعتماد على مورد النفط.

وسعت حكومة ماليزيا على تعزيز القدرات الوطنية في قطاع النفط عن طريق تطوير التعليم والتدريب الفني واللوجستي وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية وزيادة كفاءة القوى العاملة المحلية في قطاع الطاقة .

وعن طريق هذه السياسات ، ادركت ماليزيا أهمية تنويع الطاقة وتقليل اعتمادها على مصدر النفط كركيزة أساسية لاقتصادها .

¹Nurul Nadiah Ahmad. CASH MANAGEMENT PRACTICES IN MICRO AND SMALL BUSINESSES IN MALAYSIA. Department of Accounting, Universiti Tenaga Nasional, Malaysia, Journal of Education and Social Sciences, Vol. 4, (June.) ISSN 22899855

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

خامساً: دور العوائد النفطية في الاقتصاد الماليزي

تُعد ماليزيا واحدة من الدول المنتجة للنفط، اذ تحتل المرتبة الثانية في إنتاج النفط بمنطقة جنوب شرق آسيا. وتقدم الشركات الماليزية خدمات تخزين النفط للدول المجاورة، مما يفتح آفاقاً واسعة لسوق النفط في البلاد ويزيد من فرص الاستثمار فيها. كما تُعد العوائد النفطية مصدراً رئيسياً للدخل الوطني منذ اكتشاف النفط، ويتم ذلك عن طريق شركة بتروناس، المملوكة بالكامل للدولة. وتشرف الحكومة الماليزية على جميع الأنشطة المتعلقة بالتنقيب، الإنتاج، والتكرير لضمان استمرارية هذا القطاع الحيوي.⁽¹⁾

وسوف نتناول الاحتياطيات والكمية المنتجة للنفط في دولة ماليزيا عن طريق الجدول (5)

جدول (5) الاحتياطيات والكمية المنتجة من النفط في ماليزيا خلال المدة (1995 – 2022)

السنة	أحتياطيات النفط (مليار برميل)	معدل التغير	إنتاج النفط الخام (ألف برميل/يوم)	معدل التغير	قيمة	معدل التغير	صادرات النفط الخام
					(الف \$)		
1995	4.11		690.3		399		
1996	4.00	2.68	703.6	1.45	347	13.03	
1997	3.85	3.75	713.2	1.86	343	1.15	
1998	3.88	0.78	708.6	(0.70)	352	2.62	
1999	3.42	11.9	693.6	(2.12)	340	3.41	
2000	3.39	0.88	720.2	3.90	143	57.94	
2001	3.39	0	665	(7.64)	153	6.99	
2002	4.23	24.78	696.4	4.72	147	3.92	
2003	4.55	7.57	768.7	10.38	214	45.58	
2004	4.83	6.15	750	(2.44)	214	0	
2005	5.30	9.73	744	(0.80)	221	3.27	
2006	5.57	5.09	728	(2.15)	224.6	1.63	
2007	5.35	3.95	734	0.82	225.9	0.58	
2008	5.35	0	666.2	(9.26)	402	77.95	
2009	5.50	2.80	657.9	(1.35)	372	7.46	
2010	5.50	0	624.9	(5.02)	369	0.81	
2011	5.85	6.36	605.8	(3.04)	280	24.12	

¹ Prithish Bhattacharya, Francis E. Hutchinson, Malaysia's Oil and Gas Sector: Constant Expectations despite Diminishing Returns, ISEAS – Yusof Ishak Institute, 2022, N0, 22, ISSN: 23356677

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

4.29	268	2.98	623.6	0	5.85	2012
1.87	263	(4.98)	592.3	0	5.85	2013
9.13	287	14.36	677	37.44	3.66	2014
27.18	365	(2.36)	661	2.46	3.75	2015
10.96	325	2.12	675	4	3.60	2016
4.31	339	(5.19)	640	0	3.60	2017
5.60	358	1.57	650.03	0	3.60	2018
19.83	287	(6.64)	606.87	0	3.60	2019
2.44	280	(10.06)	545.82	0	3.60	2020
25.36	209	(5.83)	514.0	0	3.60	2021
2.87	203	0.01	523.0	0	3.60	2022

المصدر :

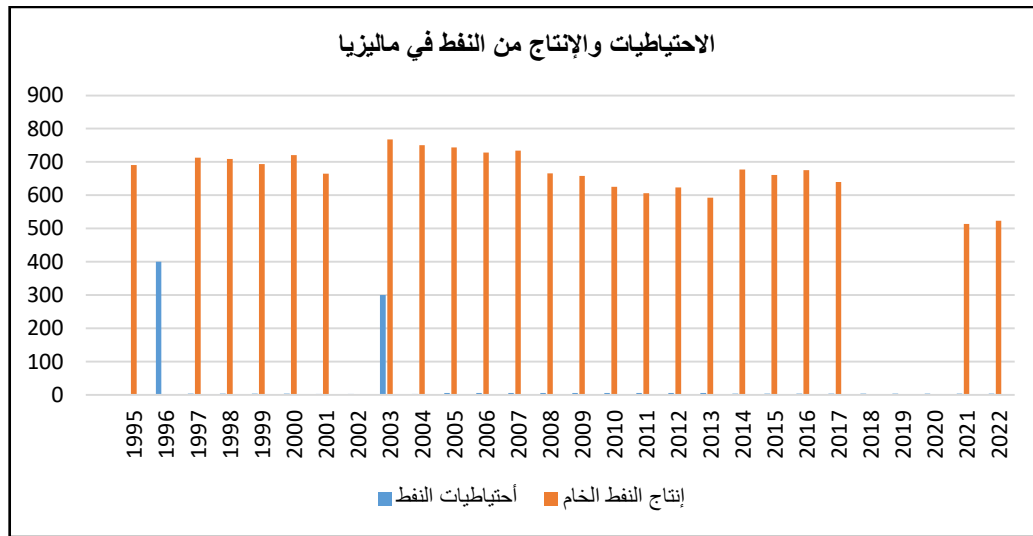
*لأرقام بين الأقواس تعني أن القيم سالبة.

*معدلات النمو تمت احتسابها وفق الصيغة الآتية: $CR = \frac{YT - Y0}{Y0} \times 100$

MALAYSIA ENERGY STATISTICS HANDBOOK 2020*

*البنك الدولي، التقرير، سنوات مختلفة، للاطلاع، انظر: <https://www.worldometers.info/gas/malaysia>

الشكل (5) الاحتياطيات والكمية المنتجة من النفط في ماليزيا خلال المدة (1995 – 2022)



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على جدول (5)

من الجدول (5) نلاحظ أنه احتياطيات النفط في ماليزيا كانت تعتبر مصدراً مهماً للاقتصاد على مدى العقود انتمتلك البلاد موارد نفطية كبيرة، لاسيما في المناطق البحرية قبالة السواحل الشرقية لشبه الجزيرة الماليزية وفي شرق ماليزيا في عام 1995، كانت احتياطيات النفط المؤكدة في ماليزيا تبلغ حوالي 4.3 مليار برميل. و إنتاج النفط في ماليزيا يقدر بحوالي (690) ألف برميل يومياً عام 1995، وبلغ معدل الصادرات حوالي (339)

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

بحلول عام 1998، ارتفعت الاحتياطيات إلى حوالي 3.88 مليار برميل. وذلك نتيجة لاستكشاف حقول جديدة في تلك الفترة وبلغ إنتاج النفط حوالي (708.6) وبلغ معدل الصادرات حوالي (352)

ومع حلول عام 2000، كانت الاحتياطيات المؤكدة تقدر بنحو (3.39) مليار برميل. إذا استمرت احتياطيات النفط بالارتفاع اذ بلغت ذروتها في هذا الوقت نتيجة لتكثيف التنقيب والاكتشافات الجديدة. وبلغ إنتاج النفط حوالي (720.2) لاف برميل وبلغت الصادرات حوالي (143) الف برميل

وبحلول عام 2003، انخفضت الاحتياطيات بشكل طفيف إلى (4.55) مليار برميل، مما يعكس انخفاضاً متواضعاً اذ تجاوز الإنتاج الاكتشافات الجديدة. اذ بلغ الإنتاج حوالي (768.7) مليار برميل وبمعدل تغير سنوي قدرة (10.8) وبلغ معدل الصادرات حوالي (214) نتيجة ارتفاع الإنتاج النفطي

في عام 2008، تم الإبلاغ عن أن الاحتياطيات بلغت حوالي (5.35) مليار برميل، بفضل نجاح مشاريع الاستكشاف الجديدة في الساحل الشرقي لشبه جزيرة ماليزيا، على الرغم من تباطؤ معدل الإنتاج. وبلغ معدل الإنتاج حوالي (666.2) الف برميل وبمعدل تغير سنوي حوالي (9.26) وبلغ معدل الصادرات حوالي (402) مليون دولار

في عام 2014، كانت الاحتياطيات حوالي 3.66 مليار برميل، مما يشير إلى انخفاض يعود جزئياً إلى استنزاف الحقول القائمة وتباطؤ وتيرة الاستكشافات الجديدة وبلغ الإنتاج حوالي (677) وبمعدل تغير سنوي حوالي (14.36) وبلغ معدل الصادرات حوالي (287)

وفي عام 2018 بلغت الاحتياطيات النفطية حوالي (3.60) مليار برميل وفي عام 2019 بقيت الاحتياطيات النفطية مستقرة نسبياً اذ بلغت حوالي (3.60) وبلغ الإنتاج حوالي (606.7) وبمعدل تغير سنوي حوالي (6.64) وبلغ معدل الصادرات حوالي (287) مليون دولار

واستمرت الاحتياطيات بالانخفاض بنفس المستوى ففي عام 2020 بلغت الاحتياطيات حوالي (3.60) بسبب جائحة كورونا التي تسببت في تعطيل سلاسل الإمداد وتأخير المشروعات الجديدة، فضلاً إلى تأثيرها على الطلب العالمي على النفط، ما دفع الشركات للتركيز على المحافظة على العمليات القائمة بدلاً من استكشاف موارد جديدة وبلغ الإنتاج حوالي (545) وبمعدل تغير سنوي حوالي (10.6) وبلغ معدل الصادرات حوالي (280) مليون دولار

ولم يحدث أي تغير ملحوظ في عام 2022 إذا استمر الاحتياطي النفطي بالاستقرار اذ بلغ حوالي (3،60) وبمعدل تغير (00) وبلغ الإنتاج حوالي (523.0) مليار برميل وبمعدل تغير سنوي حوالي (0.01) وبلغ معدل الصادرات حوالي (203)

وعليه، تستنتج البحث أن إنتاج النفط في السعودية أضعاف أضعاف إنتاج النفط في ماليزيا، مثال ذلك كان إنتاج النفط في ماليزيا عام 1995 يمثل حوالي (8.6) من إنتاج النفط في السعودية، وظلت تلك الزيادة على نفس المنوال وفي نفس الحدود خلال سنوات البحث، فمثلاً عام 2010 كان إنتاج النفط في ماليزيا يمثل (7.6) من إنتاج النفط في

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

السعودية، وكان عام 2022 كان يمثل (4.9) من إنتاج النفط في السعودية أي أن إنتاج النفط في ماليزيا لم يصل إلى 10 من إنتاج النفط في السعودية خلال معظم سنوات البحث على أحسن تقدير.

2- اثر العوائد النفطية في اقتصاد ماليزيا :

تعد ماليزيا من الدول المصدرة للنفط، وتعتمد بشكل كبير على عوائد النفط في تمويل ميزانيتها. تحتل ماليزيا المرتبة 25 عالمياً من اذاحتياطات النفط المؤكدة، وتشكل العوائد النفطية جزءاً كبيراً من الإيرادات الحكومية، اذ بلغت حوالي 22 في عام 2018. تُستخدم هذه العائدات في تمويل السياسات الحكومية، بما في ذلك تمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية والبنية التحتية. ومع ذلك، تتأثر العوائد النفطية بتقلبات أسعار النفط، ولهذا تعتبر حكومة ماليزيا هذه العوائد غير مؤكدة. يشهد العديد من الدول الغنية بالنفط نمواً بطيئاً ومتقلباً، كما هو الحال في العراق، مما يزيد من التحديات الاقتصادية لهذه الدول.¹

جدول (6) إجمالي العوائد النفطية والعوائد العامة في ماليزيا خلال المدة (1995 – 2022)

العوائد العامة والمنح	العوائد النفطية			العام
	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الف دولار	النسبة لإجمالي العوائد العامة	
25.7	22.8	23.25	5.30	1995
25.7	25.9	23.55	6.10	1996
26.0	26.1	26.05	6.80	1997
22.4	16.2	32.72	5.30	1998
21.6	17.1	36.84	6.30	1999
19.6	18.4	43.48	8.00	2000
23.9	22.2	41.44	9.20	2001
23.2	23.4	41.45	9.70	2002
23.5	25.9	41.70	10.80	2003
22.5	28.1	41.64	11.70	2004
21.7	31.2	37.53	11.71	2005
22.9	37.26	39.45	14.70	2006
23.3	45.1	42.84	19.32	2007
23.5	54.24	38.92	21.11	2008
25.0	50.57	26.79	13.55	2009
22.3	56.91	33.58	19.11	2010
23.5	70.02	32.42	22.70	2011
25.4	79.87	32.85	26.24	2012

¹ Ai Shangle ، Saeed Solaymani ، Responses of monetary policies to oil price changes in Malaysia، Economic Modelling <https://doi.org/10.1016/j.energy.2020.117553>، Vo ، 200، 2022،

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

24.3	78.56	36.06	28.33	2013
23.3	78.77	29.28	23.06	2014
22.2	66.9	28.25	18.90	2015
20.1	60.55	29.35	17.77	2016
19.5	62.23	32.49	20.22	2017
20.2	72.49	29.73	21.55	2018
21.3	77.78	26.36	20.50	2019
20.3	68.48	19.71	13.50	2020
20.3	75.9	23.72	18.00	2021
21.4	86.8	33.06	28.70	2022

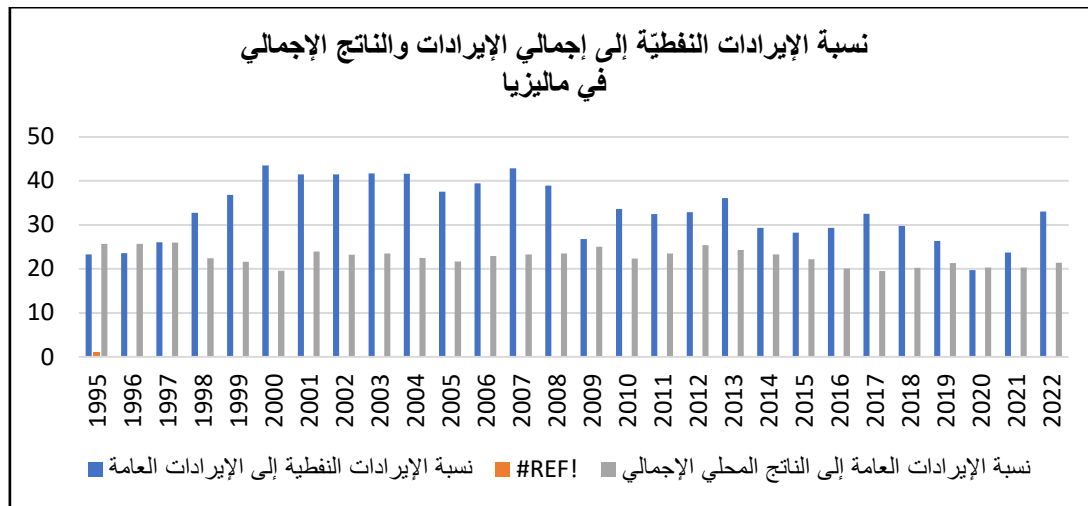
المصدر:

*الأرقام بين الأقواس تعني أن القيم سالبة.

*معدل التغير السنوي وإنما وجد في البحث تم احتسابه وفق الصيغة الآتية: $CR = \frac{YT-Y0}{Y0} \times 100$

*البنك الدولي، التقرير، سنوات مختلفة، للاطلاع، <https://www.worldometers.info/gas/malaysianaturalgas>

الشكل (6) إجمالي العوائد النفطية والعوائد العامة في ماليزيا خلال المدة (1995 – 2022)



المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على الجدول (6)

عند مراجعة البيانات المقدمة في الجدول (6) والشكل (6) اللذان يوضحان عوائد النفط لدولة ماليزيا للمدة 1995-2022، ففي المدة 1995-2000 نلاحظ نمو في العوائد النفطية لدولة ماليزيا من (5.3) مليار دولار في عام 1995 إلى (8) مليار دولار في عام 2000 وان سبب هذا النمو يرجع إلى بداية استغلال موارد النفط بشكل أفضل وزيادة الطلب العالمي على النفط. أما العوائد العامة بلغت حوالي في عام 1995 حوالي (22.8) مليار دولار، وفي عام 2000 بلغت حوالي (18.4) مليار دولار وسبب عدم الاستقرار في الإيرادات العامة هو بسبب عدم استقرار الوضع الاقتصادي نتيجة آثار الأزمة الآسيوية .

أما في المدة 2001 – 2008 نلاحظ ارتفاع العوائد النفطية بشكل ملحوظ إذ وصلت إلى (21.11) مليار دولار في عام 2008 يعود هذا الارتفاع في العوائد النفطية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية بشكل كبير وزيادة الإنتاج

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

المحلي. وبلغت العوائد العامة في عام 2001 حوالي (22.2) مليار دولار، وفي عام 2008 ارتفعت العوائد العامة إذ بلغت حوالي (54.24) مليار دولار.

أما في المدة 2009-2014 نلاحظ شهدت هذه المدة أعلى مستويات العوائد النفطية في دولة ماليزيا إذ بلغت ذروتها عند (28.33) مليار دولار في عام 2013 يعكس هذا الارتفاع في العوائد النفطية إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام في قطاع النفط. وبلغت العوائد العامة في عام 2009 حوالي (50.57) مليار دولار، وفي عام 2013 ارتفعت العوائد العامة لتصل حوالي (78.77) مليار دولار بسبب ارتفاع العوائد النفطية نتيجة النمو المستدام في قطاع النفط.

أما في المدة 2015 – 2020 نلاحظ ان العوائد النفطية انخفضت بشكل ملحوظ بسبب تراجع أسعار النفط العالمية والجائحة العالمية، إذ سجلت العوائد أدنى مستوى لها عند (13.5) مليار دولار في عام 2020. وبلغت العوائد العامة في عام 2015 حوالي (66.9) مليار دولار، وفي عام 2020 انخفضت بسبب جائحة كورونا إذ بلغت حوالي (68.48) مليار دولار، أما في الأعوام 2021 و2022 نشاهد ان العوائد النفطية بدأت في التعافي إذ ارتفعت إلى (18) مليار دولار في عام 2021 ثم وصلت إلى (28.7) مليار دولار في عام 2022، وان سبب هذا التعافي يرجع إلى استعادة الطلب العالمي على النفط وتحسن أسعار النفط بعد الجائحة العالمية. وبلغت العوائد العامة حوالي (75.9) مليار دولار في عام 2021 وبلغت العوائد العامة ذروتها خلال مدة البحث في عام 2022 حيث بلغت حوالي (86.8) مليار دولار.

44 الناتج المحلي الاجمالي ونسبة مساهمة القطاع النفطي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مؤشراً أساسياً لقياس الأداء الاقتصادي لأي دولة، حيث يُمثل القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل حدودها خلال فترة زمنية محددة، ففي حالة ماليزيا شهد اقتصادها تطورات ملحوظة على مر العقود، مما جعلها واحدة من أبرز الاقتصادات في منطقة جنوب شرق آسيا.

اذ تحوّلت ماليزيا من اقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على تصدير المواد الخام مثل المطاط والقصدير في الستينيات، إلى اقتصاد متنوع وموجه نحو التصنيع والخدمات. هذا التحول الاستراتيجي أسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

جدول (7) قيمة الناتج المحلي الاجمالي ونسبة مساهمة القطاع النفطي في ماليزيا

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو الناتج المحلي	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي
1995	88.71		3.17

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

3.56	13.69	100.86	1996
3.09	(0.84)	100.01	1997
2.03	(27.83)	72.17	1998
3.09	9.67	79.15	1999
5.0	0.18	93.79	2000
3.80	(1.07)	92.78	2001
3.79	8.69	100.85	2002
4.24	9.27	110.2	2003
5.61	13.2	124.75	2004
7.09	15.05	143.53	2005
7.02	13.34	162.69	2006
5.90	18.96	193.55	2007
7.13	19.25	230.81	2008
3.93	(12.36)	202.26	2009
4.24	26.16	255.18	2010
5.61	16.7	297.95	2011
4.90	5.53	314.44	2012
4.35	2.81	323.28	2013
3.86	4.57	338.07	2014
1.87	(10.86)	301.35	2015
1.53	(0.029)	301.26	2016
2.08	5.92	319.11	2017
2.71	12.43	358.79	2018
1.83	1.78	365.18	2019
0.69	(7.62)	337.34	2020
1.86	10.56	372.98	2021
2.33	8.93	406.31	2022

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على

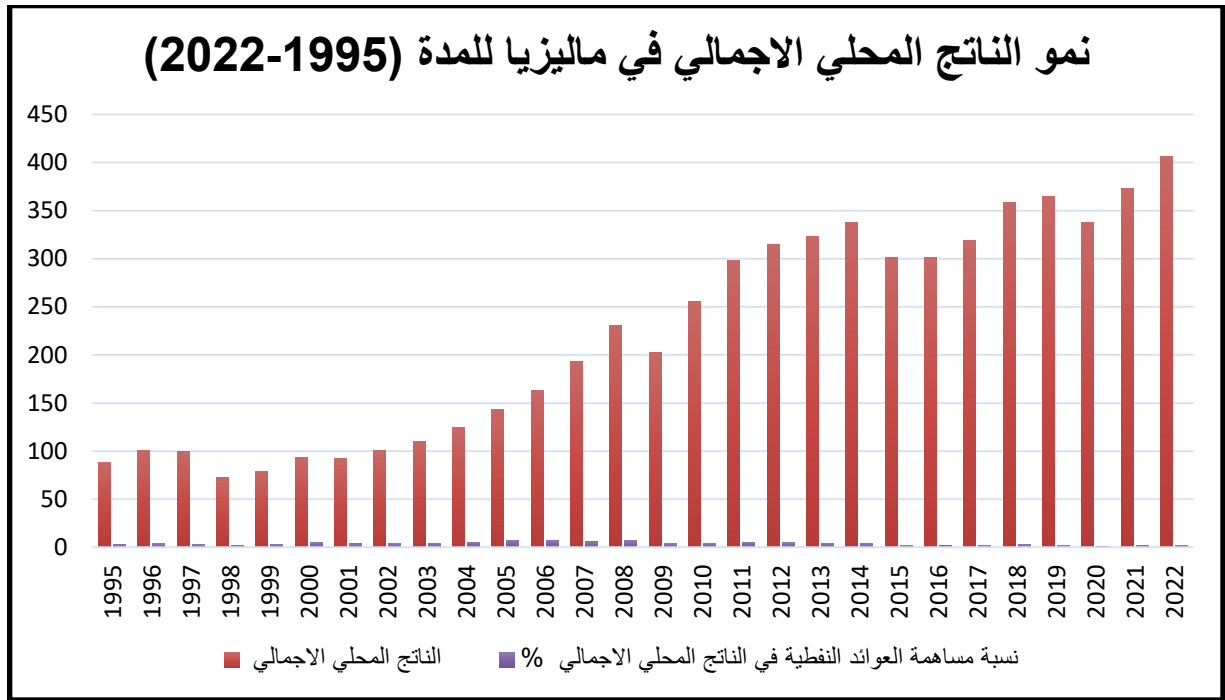
*الأرقام بين الأقواس تعني أن القيم سالبة.

*معدل التغير السنوي وإنما وجد في البحثم احتساباً وفق الصيغة الآتية: $CR = \frac{Y_T - Y_0}{Y_0} \times 100$

*البنك الدولي، التقرير، سنوات مختلفة، للاطلاع، [/https://www.worldometers.info/gas/malaysianaturalgas](https://www.worldometers.info/gas/malaysianaturalgas)

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

شكل (7) قيمة الناتج المحلي الاجمالي ونسبة مساهمة العوائد النفطية في ماليزيا



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (7)

من الجدول (7) نلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا سنة 1995 يمثل قيمة (88.71) مليار دولار، ثم ارتفعت القيمة خلال السنوات التالية وكانت تأخذ الاتجاه السعودي حتى وصلت سنة 2022 إلى (406.31) مليار دولار، أي بمعدل زيادة يقدر بنحو (458) نهاية الفترة عن أولها، أي أن الزيادة تقدر بأكثر من أربعة أضعاف والنصف نهاية الفترة عن أولها، وهذا يعد معدل مرتفع، وبنظرة متأنية للقطاعات الاقتصادية التي ساهمت في هذا الناتج، نجد أن قطاعي الصناعة والخدمات كانت مساهمتهما مرتفعة في هذا الناتج.

شهد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في ماليزيا تقلبات ملحوظة خلال الفترة من عام 1995 إلى 2022، متأثرًا بعوامل اقتصادية محلية وعالمية.

شهدت ماليزيا نموًا اقتصاديًا ملحوظًا، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 88.71 مليار دولار في 1995 إلى 100.01 مليار دولار في 1997. ترافق ذلك مع زيادة في معدل النمو الاقتصادي، حيث بلغ 13.69 في 1996، قبل أن يتراجع إلى 0.84 في 1997.

تأثر الاقتصاد الماليزي بالأزمة المالية الآسيوية، مما أدى إلى انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي في 1998 إلى 72.17 مليار دولار، مع تسجيل معدل نمو سلبي بلغ 27.83.

بدأ الاقتصاد في التعافي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 79.15 مليار دولار في 1999 و93.79 مليار دولار في 2000، مع معدلات نمو إيجابية بلغت 9.67 و0.18 على التوالي.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

استمر الاقتصاد في النمو، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 230.81 مليار دولار في 2008. تفاوتت معدلات النمو خلال هذه الفترة، مع تحقيق أعلى معدل نمو بنسبة 19.25 في 2008.

وتأثر الاقتصاد بالأزمة المالية العالمية، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى 202.26 مليار دولار في 2009، مع معدل نمو سلبي بلغ 12.36.

في 2014 شهدت هذه الفترة تعافيًا اقتصاديًا، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 338.07 مليار دولار مع معدلات نمو إيجابية تراوحت بين 4.57 و26.16.

2015-2016: تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى 301.35 مليار دولار في 2015، مع معدل نمو سلبي بلغ 10.86، واستمر التراجع الطفيف في 2016 بنسبة 0.029.

2017-2019: عاد الاقتصاد للنمو، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 365.18 مليار دولار في 2019، مع معدلات نمو إيجابية بلغت 5.92 في 2017 و1.78 في 2019.

2020: تأثر الاقتصاد بجائحة كورونا، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى 337.34 مليار دولار، مع معدل نمو سلبي بلغ 7.62.

2021-2022: شهد الاقتصاد تعافيًا، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 406.31 مليار دولار في 2022، مع معدل نمو بلغ 8.93. أما نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي:

تراوحت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بين 0.69 في 2020 و7.13 في 2008. هذا التفاوت يعكس تأثر الاقتصاد الماليزي بتقلبات أسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى جهود التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على قطاع النفط.

5 بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في ماليزيا

تُعد مؤشرات الأداء الاقتصادي أدوات أساسية لتقييم الحالة الاقتصادية لأي دولة، حيث تساعد في رسم صورة واضحة عن مدى تقدم الاقتصاد واستقراره. من بين هذه المؤشرات، يُعتبر معدل النمو الاقتصادي من أهمها؛ إذ يُعبر عن الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة، مما يعكس مستوى النشاط الاقتصادي والإنتاجية في البلاد. كما يُعتبر معدل النمو في السيولة المحلية مؤشرًا حيويًا آخر، يشير إلى التغير في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وهو ما يعكس تأثير السياسات النقدية على القدرة الشرائية والاستقرار المالي. في حالة ماليزيا، تُظهر هذه المؤشرات تطورات مهمة في الاقتصاد الوطني، إذ يُساهم تحليلها في فهم العوامل الدافعة للنمو والتحديات التي قد تواجهها البلاد. ومن خلال دراسة معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو في السيولة المحلية، يمكن للمسؤولين وصناع السياسات استشراف الاتجاهات المستقبلية ووضع استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الاستدامة الاقتصادية وتحقيق استقرار مالي يسهم في النمو الشامل وتنمية قطاعات الاقتصاد المختلفة.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

جدول (8) بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (1995-2022)

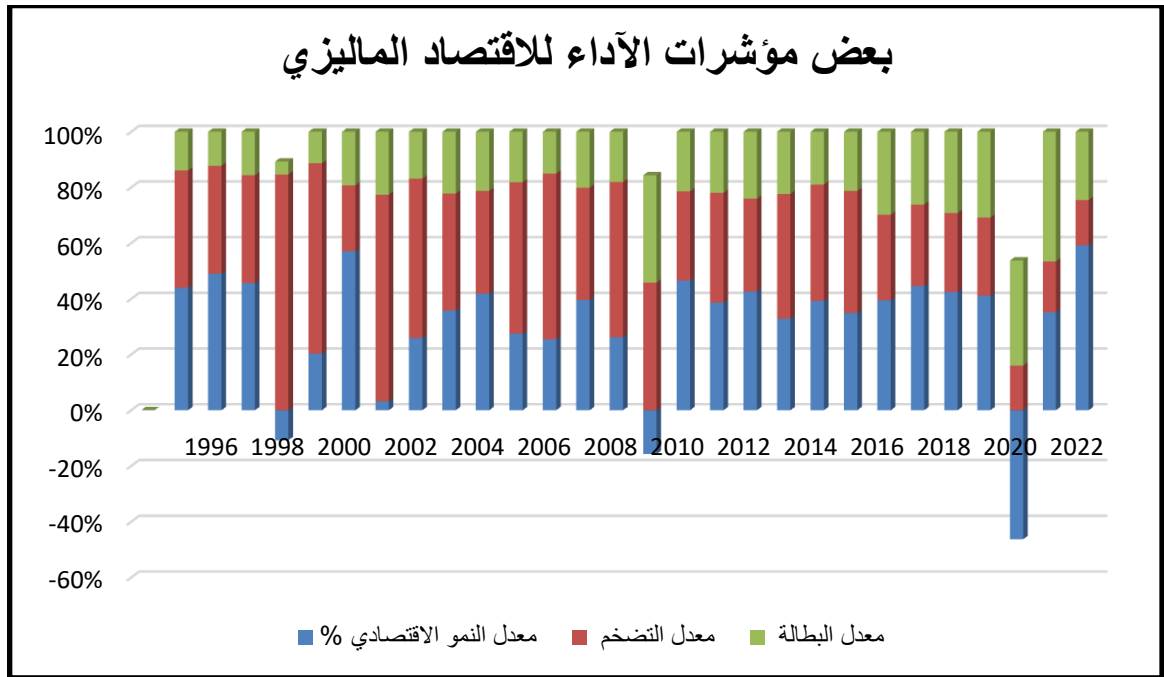
السنة	معدل النمو في السيولة المحلية	معدل النمو الاقتصادي	معدل التضخم	معدل البطالة	عدد السكان (مليون نسمة)	سعر الصرف (عملة محلية مقابل الدولار)
1995	18.5	9.8	9.4	3.10	21.1	2.504
1996	18.5	10.0	7.9	2.50	20.7	2.516
1997	16.0	7.3	6.2	2.50	21.2	2.813
1998	0.2	(7.4)	58.5	3.20	21.8	3.924
1999	12.1	6.1	20.5	3.40	22.4	3.924
2000	10.0	8.9	3.7	3.0	22.9	3.800
2001	11.6	0.5	11.5	3.50	23.5	3.800
2002	4.5	5.4	11.9	3.50	24.1	3.800
2003	8.6	5.8	6.8	3.60	24.7	3.800
2004	12.7	6.9	6.1	3.50	25.3	3.800
2005	8.8	5.3	10.5	3.50	25.9	3.787
2006	13.6	5.6	13.1	3.30	26.5	3.668
2007	7.9	6.3	6.4	3.20	27.1	3.438
2008	10.5	4.8	10.2	3.30	27.7	3.336
2009	7.7	(1.5)	4.4	3.70	28.2	3525
2010	7.3	7.4	5.1	3.40	28.7	3.221
2011	14.6	5.3	5.4	3.0	29.2	3.060
2012	8.8	5.5	4.3	3.10	29.7	3.089
2013	7.4	4.7	6.4	3.20	30.1	3.151
2014	6.3	6.0	6.4	2.90	30.6	3.273
2015	3.0	5.1	6.4	3.10	31.1	3.906
2016	2.8	4.5	3.5	3.40	31.5	4.148
2017	4.6	5.8	3.8	3.40	32.0	4.300
2018	7.7	4.8	3.2	3.30	32.4	4.035
2019	2.7	4.4	3.0	3.30	32.8	4.142
2020	4.6	(5.5)	1.9	4.50	33.2	4.203
2021	5.6	3.1	1.6	4.10	33.6	4.143
2022	4.0	8.7	2.4	3.60	33.9	4.401

المصدر:

- الأرقام بين الأقواس تعني أن القيم سالبة.
- البنك الدولي، سنوات مختلفة.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

شكل (8) مؤشرات الاداء للاقتصاد الماليزي



المصدر: أعداد الباحثة بناءً على جدول (8).

من الجدول (8)، يتضح أن الزيادة في معدلات نمو السيولة المحلية بالاقتصاد الماليزي كانت في حالة تذبذب وتأخذ الاتجاه التنازلي في معظم سنوات البحث، حيث كان المعدل سنة 1995 يمثل (18.5)، ثم أخذ في النقصان خلال سنوات البحث، وقد حققت سنة 2019 أقل معدل لنمو السيولة وهي (2.7)، أما أقصى معدل فكان سنة 1995 وسنة 1996 بمعدل (18.5)، أما سنة 2022 فكان المعدل (4)، بانخفاض قدره (14.5) نهاية الفترة عن أولها. وعليه، يمكن القول بأن الاقتصاد الماليزي حقق معدلات نمو في السيولة المحلية خلال سنوات البحث نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، والتي تؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاج نتيجة لزيادة معدلات الاستثمار، الأمر الذي يعني أن هناك زيادة في معدلات النشاط الاقتصادي خلال سنوات البحث، وهذا الأمر يحتم زيادة في المعروض النقدي.

فإذا نظرنا إلى معدلات النمو الاقتصادي، نجد أن المعدل سنة 1995 كان يمثل (9.8)، ثم ارتفع سنة 1996 إلى (10) وهي أقصى معدل وصل إليه معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال سنوات البحث، وهي نسبة مرتفعة جداً يصعب الوصول إليها في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة، ثم أخذ المعدل في الهبوط وبدرجات تذبذب خلال سنوات البحث، وحقق معدل النمو معدلات سالبة في ثلاث سنوات فقط، وهي: 1998، 2009، 2020، وتلك السنوات كانت بها أزمات مالية عالمية، فتأثر معدل النمو الاقتصادي بماليزيا لأنها تعتمد في إنتاجها على الصادرات، فكان لا بد للاقتصاد الماليزي أن يتأثر بتلك الأزمات.

أما سنة 2022 فكان معدل النمو يمثل (8.7) بعد سنوات من تدني هذا المعدل، وإذا قارنا بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو السيولة المحلية، نجد أنهما متقاربان لحد ما، الأمر الذي حجم من معدلات التضخم، والتي وصل فيها المعدل إلى أقصى مدى سنة 1998 متأثراً بأزمة النور الآسيوية حينها، لكن اتخذت الحكومة إجراءات

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

تتشفية أدت إلى انخفاض المعدل في السنة التالية، ثم أصبح في الحدود الأمانة، بل وانخفض المعدل نهاية البحث، وهذا يدل على قوة السياسات الاقتصادية في دولة ماليزيا.

حيث كانت معدلات النمو في السيولة تقريباً متوازياً مع معدلات النمو الاقتصادي، في نفس الوقت أدت الزيادة في النمو الاقتصادي إلى خفض معدلات البطالة وزيادة دخول الافراد، ويتم تمويل عجز الموازنة من الإيرادات النفطية، في حين أن معدلات التضخم في الحدود الطبيعية معظم سنوات البحث، واستخدمت ماليزيا الحوافز الضريبية للقضاء على الفقر ورفع مستوى دخول الأفراد هذا رغم الزيادة السنوية في عدد السكان، في نفس الوقت تعتبر الحوافز الضريبية مشجعة للاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج، وهذا يتم في حدود سعر صرف ثابت لحد ما، بذلك حققت ماليزيا نهضتها وبدون قروض خارجية، إنها بالفعل تجربة فريدة ودرساً للدول النامية التي تريد تحقيق النهضة الاقتصادية.

وعليه نستنتج أن ماليزيا بذلت قصارى جهدها في الوصول إلى النهضة الاقتصادية عن طريق التخطيط السليم والمثابرة، وتم ذلك في ظل ظروف اجتماعية قاسية، أهمها التركيب العرقي المتنوع لسكان البلاد، إلا أن التعليم كان الطريق القويم لبناء مجتمع قوي ومتماسك دون خلافات عرقية أو جنسية أو دينية، لذا لجأت الحكومات المتعاقبة إلى تحسين قطاع التعليم بهدف تنمية الفرد الأمر الذي ينعكس على التنمية الاقتصادية بكفاءة وفعالية، ولاشك أن هذا الطريق قد صادفته صعوبات كثيرة والعديد من الأزمات المالية، لكنها استطاعت التغلب عليها عن طريق الجراءة والمسؤولية في اتخاذ القرار، والاستمرار الحثيث للوصول إلى الهدف الأسمى وهو القضاء على الفقر، وبناء نهضة اقتصادية تقوم على العدالة في توزيع الدخل القومي، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، بالتالي يمكن الاستفادة من تجربة ماليزيا في النهوض باقتصاديات الدول النامية، عن طريق بعض السياسات والإجراءات التي انتهجتها ماليزية لتحقيق نهضتها.

اذا علمت ماليزيا استراتيجية في عقد السبعينيات من القرن العشرين، تقوم فيها بالاعتماد على القطاع العام بشكل كبير، والتوجه نحو استراتيجية التصنيع بهدف التصدير مع التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية، فهي صناعات تعتمد على العمالة الكثيفة الأمر الذي يؤدي إلى خفض معدلات البطالة، وإعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع المختلفة. وأدت شركات البترول دوراً هاماً في تدعيم ودفع السياسات الاقتصادية الجديدة.

علماً بأن القيادة السياسية التي قامت على كاهلها النهضة الاقتصادية لم تغفل الواقع الاجتماعي للبلاد، والذي يتمثل في التنوع والاختلافات العرقية والثقافية والدينية واللغوية التي خلفها الاستعمار، لذا تم صياغة عقد اجتماعي جديد ومعادلة الكل يكسب، وهو ما يعد أحد أهم عوامل نجاح تلك التجربة الفريدة من نوعها وأحد ضمان استمرارها، اذيقوم العقد الاجتماعي على الاعتراف بالتنوع العرقي والديني، والاعتراف بوجود اختلافات في مستويات الدخل والتعليم بين شرائح المجتمع، والتوافق على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية باعتبارها صمام أمان الوحدة الوطنية في البلاد.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

وكانت الحكومات الماليزية المتعاقبة تركز على التنمية البشرية بالدرجة الأولى، وتنوع مصادر ثقافة الأفراد عن طريق التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب الناجحة، وهذا وفر بيئة محفزة أدت إلى تفجير الطاقات الكامنة، وجعل أفراد المجتمع ضمن فريق التغيير وأنهم جزء من التنمية الشاملة، وجعلهم يشعرون بأن مستقبلهم مرتبط بنهضة ورقي البلاد، فضلاً عن الإرادة السياسية الحقيقية التي تعمل على تحقيق رؤية متكاملة تخدم جميع الأطراف على حد سواء، ومن ثم الانتقال من فكرة صناعة التنمية إلى هندسة التنمية.

لقد استخدمت ماليزيا الضرائب كحافز للأفراد لزيادة الطلب وفي الاستثمار لزيادة الإنتاج، كما اتبعت سياسة مالية توسعية اعتمدت فيها على زيادة الإنفاق العام وخفض معدلات الضرائب، أما سد عجز الموازنة فتم عن طريق العائدات النفطية، ورغم ذلك لم تكن هناك معدلات تضخم مرتفعة، بالتالي حققت السياسات التي اتبعتها الدولة ما كانت تصبو إليه من زيادة دخول الأفراد، كما نجحت في القضاء على ظاهرة الفقر رغم الزيادة في عدد السكان، وحققت العدالة في توزيع الدخل القومي، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بدون أي ديون خارجية في ظل سعر صرف ثابت لحد ما، فهي تعد نموذجاً فريداً في هذا الصدد، ودرساً مهماً للدول النامية التي تريد تحقيق النهضة الاقتصادية.

ورغم توافر الإيرادات المالية بالسعودية مقارنة بماليزيا، إلا أنّ السعودية لم تحقق ما حققته ماليزيا من نهضة اقتصادية، وهذا معناه أن النهضة الاقتصادية ليست بوفرة الأموال وغزارتها كما ادعت بعض النظريات الاقتصادية، لكنها إرادة سياسية وإرادة شعبية.

المبحث الثالث

دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية العالمية في الاقتصاد العراقي

أولاً: نظرة تاريخية عن النفط في العراق

يمتلك العراق تاريخاً طويلاً في مجال اكتشاف النفط، والذي كان له تأثير كبير على تطور البلاد اقتصادياً وسياسياً. بدأت عملية البحث عن النفط في العراق في أوائل القرن العشرين، كانت هناك محاولات أولية لاستكشاف النفط في مناطق مختلفة، ولكن الاكتشافات التجارية لم تحدث إلا في وقت لاحق ففي عام 1927، تم اكتشاف النفط بكميات تجارية لأول مرة في حقل بابا كركوك قرب كركوك في شمال العراق كان هذا الاكتشاف مهماً للغاية وأدى إلى فتح المجال أمام الاستكشافات النفطية الأخرى.

بعد اكتشاف النفط في كركوك، تم تأسيس شركة نفط العراق في عام 1928 كانت هذه الشركة عبارة عن شراكة بين شركات بريطانية، أمريكية، فرنسية، وهولندية، وحصلت على حقوق امتياز واسعة لاستكشاف النفط.⁽¹⁾

اما خلال الثلاثينيات والأربعينيات، تم تطوير العديد من حقول النفط في العراق بفضل الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة. أصبحت كركوك واحدة من أكبر حقول النفط في العالم، وتم اكتشاف وتطوير حقول أخرى مثل الرميلة والزيبر. أدى اكتشاف النفط إلى تغييرات كبيرة في الاقتصاد العراقي، إذ أصبحت صادرات النفط المصدر الرئيسي للإيرادات الوطنية، مما أدى إلى تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة.

في عام 1972، قام النظام العراقي بتأميم شركة نفط العراق، مما أعطى الحكومة السيطرة الكاملة على صناعة النفط. كان هذا جزءاً من جهد لتعزيز السيطرة الوطنية على الموارد. رغم النجاحات المبكرة، واجه قطاع النفط العراقي تحديات كبيرة خلال العقود التالية، بما في ذلك الحروب والعقوبات الدولية والبنية التحتية المتدهورة⁽²⁾.

ومن اصعب الحروب التي مرت على العراق هي الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) أثرت بشكل كبير على إنتاج النفط والبنية التحتية النفطية في العراق. وبعد غزو الكويت في حرب الخليج (1990-1991)، تعرض العراق لعقوبات دولية صارمة أدت إلى تقييد صادرات النفط بشكل كبير. بين عامي 1996 و2003، سمح برنامج النفط مقابل الغذاء للعراق ببيع النفط لشراء الغذاء والدواء والضروريات الأخرى، في محاولة لتخفيف معاناة الشعب العراقي تحت العقوبات لكن بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، أعيد فتح قطاع النفط أمام الاستثمارات الأجنبية. رغم التحديات الأمنية والسياسية، شهدت صناعة النفط جهوداً لإعادة الإعمار وزيادة الإنتاج.

¹ حكمت سامي سليمان. نفط العراق. دار البيضة العربية للتأليف والترجمة والنشر. دمشق، سوريا، 1958. ط1

² نبيل جعفر عبد الرضا. اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2011 ط1

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

لكن رغم الجهود المبذولة، واجه قطاع النفط العراقي تحديات كبيرة تشمل عدم الاستقرار السياسي والأمني، إذ أثرت الصراعات الداخلية والإرهاب على الإنتاج والاستثمارات وتحتاج البنية التحتية النفطية إلى تحديث وإعادة تأهيل، كما يشكل الفساد الإداري والمالي تحديًا كبيرًا أمام الإدارة الفعالة للموارد النفطية.

أما بين عامي 2010 و2022، نجح العراق في زيادة إنتاجه النفطي بفضل عقود الخدمة مع شركات النفط العالمية. وتم تطوير حقول جديدة مثل حقل غرب القرنة وحقل مجنون، مما ساهم في زيادة الإنتاج إلى مستويات غير مسبوقة.

يظل النفط العمود الفقري للاقتصاد العراقي، إذ يمثل الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية والصادرات. ومع ذلك، يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية¹ وبحلول عام 2022، يواجه العراق مهمة التوازن بين زيادة إنتاج النفط وتنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد الكلي على النفط، لاسيما في ظل التحديات العالمية المتعلقة بالتغير المناخي والتحول نحو الطاقة المتجددة. هذه النظرة التاريخية تسلط الضوء على الأهمية الحاسمة للنفط في تشكيل تاريخ العراق الاقتصادي والسياسي، والتحديات المستمرة التي يواجهها قطاع النفط في البلاد.

ثانياً بعض خصائص الاقتصاد العراقي :

يملك العراق قاعدة غنية ومتنوعة من الموارد فهو يتمتع بمكانة كبيرة بين دول العالم إذ يمثل العراق ثاني أكبر احتياطي للنفط الخام على مستوى الدول العربية بعد السعودية ويمتلك قوة عاملة وطنية تشمل حوالي خمسة ملايين شخص على مستوى البلاد⁽²⁾

ويعد رابع أكبر احتياطي نفطي في العالم، والاستكشاف المستمر يضعه في المرتبة الأولى، قبل المملكة العربية السعودية وتشكل عائدات صادرات النفط مصدراً لجميع الإيرادات الحكومية وأكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، لكن صناعة النفط في العراق لا تمثل سوى جزء صغير من القوى العاملة محلياً، يمثل التعامل مع تقلبات أسعار النفط تحدياً مستمراً للحكومة العراقية وفضلاً عن وجود النفط فإن العراق غني بموارد كثيرة منها الأراضي والمواقع السياحية وغيرها⁽³⁾ إذ يمثل الاقتصاد العراقي نموذجاً للاقتصاد النامي الذي يعتمد على النفط كمصدر رئيسي لدخله القومي وهو لذلك يُعدُّ اقتصاداً ريعياً اعتمدت الدولة نظام التخطيط المركزي منذ عدة عقود، وخلال

¹ وزارة التخطيط، التقرير الاقتصادي العراقي، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، 2022، ص 4

² مركز حمورابي للبحوث والدراسات، التقرير الاستراتيجي العراقي، 2008، ص 266

³ فرانك كندر، الاقتصاد السياسي للعراق إعادة التوازن في مجتمع مرحلة ما بعد الصراع، ترجمة مهند طالب الحمدي، الطبعة الأولى، دار ادوارد، 2015، ص 21.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

هذه الفترات حدثت عدة أحداث أثرت آثارها على الاقتصاد العراقي، أهمها زيادة عائدات النفط في السبعينيات، والحروب والعقوبات الاقتصادية في الثمانينيات والتسعينيات أيضاً، ثم التحول الاقتصادي بعد عام 2003⁽¹⁾

إلى جانب النفط، يتميز الاقتصاد العراقي بقطاع زراعي كان في السابق قوياً لكنه تراجع بسبب الإهمال والصراعات. القطاع الصناعي محدود ويعاني من ضعف البنية التحتية ونقص الاستثمارات تواجه البلاد تحديات كبيرة في مجالات البطالة، الفقر، والفساد، التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

ففي عقد السبعينات شهد الاقتصاد العراقي نمواً ملحوظاً في النشاط الاقتصادي وذلك نتيجة لأسباب عدة أبرزها الفلسفة السياسية الاشتراكية والتي كان تأثيرها واضحاً لدى الحكومة العراقية في تلك المدة ولاسيما بعد زيادة نسبة العوائد النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية، مما جعل الحكومة العراقية تسعى إلى تحقيق نمو في جميع المجالات الاقتصادية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى مستويات أعلى.

لكن في عقد الثمانينيات من القرن العشرين شهد العراق تحولات كبيرة فقد بدأت المسيرة المعاكسة للاقتصاد العراقي منذ بداية اندلاع حرب الخليج سببت العديد من المشاكل اثرت على مجمل الأنشطة الاقتصادية وأدت إلى تراجع كبير في مستوى اغلب المؤشرات الاقتصادية.

اذا ارتفع معدل الإنفاق الحكومي في جانب الإنفاق الجاري من أجل سداد احتياجات الحرب الأساسية فزاد الإنفاق الحكومي على جانب الدفاع العسكري لو ان العراق لم يدخل هذه الحرب لاستمر الازدهار الاقتصادي والمالي واستمرت عجلة التنمية الاقتصادية في التقدم لكن الحرب الخليج دفعت العراق إلى الانهيار التام فقد أطلق عليها لقب "أم الحروب" بسبب جسامه الأضرار التي لحقت بالاقتصاد العراقي بشكل عام وبالمواطن العراقي بشكل خاص. ومن الأضرار التي تكبدها العراق ضياع أكثر من 62 مليار دولار من العوائد النفطية، وتراكم الديون الخارجية حوالي 42 مليار دولار، وخسارة أكثر من 34 مليار دولار من السيولة النقدية لدى البنوك، وتدمير جميع القطاعات الحيوية الاقتصادية والمالية الأخرى.⁽²⁾

وفي التسعينيات شهد العراق حرب أخرى وهي حرب العراق الثانية الكويت نتيجة السياسات الخاطئة التي اتخذتها الحكومة العراقية في تلك المدة والتي أدت إلى انهيار الاقتصاد العراقي بشكل تام و فرض العقوبات الاقتصادية، وما كانت هذه إلا أنّ تصيب الاقتصاد العراقي بالشلل التام، وخصوصاً يعد العراق بلدٍ نام يعتمد على الاستيراد لسد احتياجاته. وهكذا، فإنّ انهيار الاقتصاد العراقي بفعل الدمار الذي أصاب جميع القطاعات الاقتصادية، وإغلاق

⁽¹⁾ اديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي الى اين؟، الطبعة الأولى، دار المواهب، النجف الاشرف، 2011، ص21.

⁽²⁾ محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي - الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي

، الإمارات، 2006، ط 1

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

قنوات التصدير والاستيراد أدى ذلك إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك تدنت قيمة الدينار العراقي بشكل حاد وارتفاع نسبة البطالة. ومن ثم ازدادت نسبة معدلات الفقر. (1)

بعد عام 2003، دخل العراق مرحلة جديدة في مسيرته التنموية، مرتكزة على أسس سليمة تسعى لمحاكاة إرثه في سبعينات القرن الماضي إذ تتضمن هذه المرحلة وضع مجموعة من الخطط التفصيلية والشاملة التي تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية في ظل الثورة الصناعية الرابعة إلا أن النظام السياسي بعد عام 2003 ورث اقتصاداً متخلفاً يعاني من مجموعة كبيرة من المشاكل والاضطرابات التي أثرت بشكل سلبي على جميع القطاعات الاقتصادية.

تمثلت هذه المشاكل في اختلال العلاقة بين قطاعات الاقتصاد الوطني، مع تركيز خاص على تدهور القطاعين الصناعي والزراعي. فضلاً إلى ذلك، كان هناك سوء في الإدارة وضعف في التخطيط السليم، مما زاد من تعقيد الوضع الاقتصادي وأعاق جهود التنمية والنمو المستدام. (2)

في الاعوام الأخيرة، تسعى الحكومة العراقية إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط عن طريق تعزيز القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة والصناعة والخدمات. ومع ذلك، فإنّ التقلبات في أسعار النفط العالمية تبقى تحدياً رئيسياً، اذيعتمد الاقتصاد بشكل كبير على عائدات النفط لتمويل الميزانية العامة والمشاريع التنموية.

ثالثاً : أهمية السيولة الدولية في الاقتصاد العراقي

تشير السيولة النقدية إلى كمية الأموال المتاحة للاستخدام الفوري في الاقتصاد، سواء كانت النقود المتداولة بين الأفراد أو الأموال المودعة في البنوك المركزية، التي يمكن سحبها واستخدامها في أي وقت، ولاسيما في الأزمات.

وتعني بمفهومها المطلق السيولة النقدية النقد (Cash Money) ، أما في معناها الفني فهي تشير إلى قابلية تحويل الأصول إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة في مدة زمنية قصيرة. (3)

السيولة النقدية مهمة جداً في الاقتصاد العراقي، لأنها تؤثر على قدرة الحكومة على الإنفاق والاستثمار، ومن ثم تؤثر على النمو الاقتصادي العام. العوائد النفطية تعد أحد أهم مصادر الدخل للاقتصاد العراقي، اذتلعب دوراً أساسياً

¹ -ضياء الموسوي ، ثورة أسعار النفط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ط1، ص106

² عبد الجبار عبود الحلفي ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، لعدد 31، 2012، ص1920

³ وحيد جبرال منشد، عدنان عودة صالح الصفار ، فائض السيولة في المصارف التجارية وامكانيات الاستثمار مع إشارة لاسيما للعراق ،مجلة دنائير، 2015، ص33

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

في التأثير على ميزان المدفوعات الدولي والموازنة العامة للبلاد، وتوفر هذه العوائد النفطية العملة الصعبة (الدولار).⁽¹⁾

تذبذب أسعار النفط يؤدي إلى تذبذب العوائد النفطية، مما ينعكس سلبيًا على الاحتياطيات الرسمية للبلاد. يعاني العراق من مشاكل مالية تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العام والسيولة النقدية، مما يضيف تحديات إضافية للحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي في البلاد.

بالنسبة للاقتصاد الوطني العراقي، فهو يحتاج إلى أموال لتحفيز النمو وتحريك عجلة الاقتصاد إلى الأمام. وتمويل الاقتصاد عن طريق تعبئة المدخرات يساعد في تجنب الآثار السلبية مثل التضخم، الذي يمكن أن يحدث في حالة اللجوء إلى الحلول الأخرى مثل التمويل التضخمي أو طبع النقود. يعاني الاقتصاد العراقي من الركود التضخمي، وهي حالة اقتصادية تتميز بوجود تضخم مرتفع مصحوب بركود اقتصادي.

رابعاً: كيفية تعامل العراق مع العائدات النفطية

عن طريق الثوابت السياسية والاقتصادية والنفطية في العراق خلال المدة من 1925 إلى 1972، لم تتوقع الشركات النفطية الأجنبية بدءاً أن الحكومة العراقية ستؤمّم عمليات إنتاج النفط كانت هذه الشركات تعمل بمعزل عن الحكومة العراقية وأي قرارات تتخذها، مهيمنة بشكل تام على الصناعات البترولية. عندما صدر قرار التأميم، كان هذا أول قرار يؤمّم الصناعة النفطية في الدول المنتجة للنفط، محرراً الثروات النفطية من السيطرة الأجنبية.⁽²⁾

وبعد سنوات من الهيمنة على القطاع النفطي الحيوي، واجهت الشركات النفطية الأجنبية الحكومة العراقية التي استخدمت العديد من المفاوضات لاستعادة السيطرة رغم استخدام الشركات لأساليب المراوغة والمكر في إدارة المفاوضات، لم تستسلم الحكومة العراقية بل بدأت في تأكيد حق العراق في استعادة جزء كبير من العوائد النفطية وتسويقها.⁽³⁾

أصبحت العوائد النفطية المصدر الرئيسي للعوائد المالية العامة للعراق، بل المصدر الوحيد للدخل القومي طوال العقود الماضية من القرن العشرين فقد كانت العوائد النفطية هي التي تمول برامج التنمية والإنفاق الاستثماري في العراق بالرغم من تزايد هذه العائدات، لم يصل الاقتصاد العراقي إلى مرحلة الانطلاق فقد أدى العجز في سياسات التنمية الصناعية والزراعية إلى عدم تنوع مصادر تمويل الاقتصاد العراقي، مما جعله يعتمد بشكل رئيسي على النفط كمصدر وحيد للدخل، محافظاً بذلك على طبيعته كالاقتصاد أحادي الجانب واقتصاد ريعي.

¹ دعاء صالح هادي، قياس وتحليل العلاقة بين السيولة النقدية والقدرة الائتمانية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية للعراق للمدة (2009-2020)، رسالة ماجستير، العراق، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010، ص 34

² حكمت سامي سليمان، نفط العراق، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ط 1، 1958، ص 45

³ عبد الجبار عبود الحلفي، نبيل جعفر عبد الرضا، نفط العراق من عقود الامتيازات إلى جولات التراخيص، دار ومكتبة البصائر،

لبنان، ط 1، 2013، ص 22

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

وبالرغم من الارتفاع المتواصل في حصيلة العوائد النفطية إلا أنه في ظل وجود أزمة مالية التي أدت إلى تدهور أسعار النفط الخام بالتالي اضطرت العوائد النفطية بات من الضروري أن تكون هناك خطوات كبيرة نحو النهوض بواقع القطاع النفطي في العراق وزيادة قدرته الإنتاجية والتصديرية وذلك من أجل تحقيق زيادة في جانب الموازنة الحكومية المتعلقة بالعوائد النفطية وقدرة العراق على تحقيق عملية تنمية اقتصادية من شأنها ان تسهم في رفع معدلات الرفاهية الاقتصادية للبلاد لذلك فإنّ العراق يواجه مجموعة من الاستراتيجيات الجديدة التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف ومن أهمها الآتي....⁽¹⁾

- 1-الإسراع في اقرار قانون جديد للنفط والغاز ليتسنى للشركات الأجنبية الحصول على حق الاستثمار في القطاع .
- 2-اعادة هيكلة القطاع النفطي وزيادة الخبراء الدوليين في الشركات النفطية ودعم دورهم الريادي في اعادة تأهيل القطاع النفطي .
- 3-إبلاء القطاع النفطي المقام الأول في سلم التخصيصات الإستثماري من أجل رفع كفاءة الأداء في هذا القطاع الحيوي والمهم.

خامسا: السياسة النفطية في العراق :

تعتبر السياسة النفطية واحدة من المحاور الأساسية التي اعتمدها الحكومات العراقية المتعاقبة منذ ظهور قضية النفط في الدولة العراقية المعاصرة. إلا أنّ تأثير هذه السياسة ونتائجها قد تباينت على مر الزمن. في البداية، كان للعوائد النفطية تأثير بسيط على النشاط الاقتصادي العراقي، لكن الوضع تغير بعد عام 1952 عندما تم توقيع اتفاقية مناصفة الأرباح، مما أدى إلى تغيير اتجاه العوائد النفطية رغم ذلك، ظلت هذه العوائد مرتبطة بالشركات الاحتكارية وسياساتها، التي سعت إلى تقليص دور الحكومة العراقية عن طريق تحديد حجم الإنتاج وخفض الأسعار.⁽²⁾

و استمرت السياسة البترولية في العراق خلال التسعينيات كما كانت في الفترات السابقة، بالاعتماد بشكل كبير على زيادة الإنفاق وتصدير النفط لتحقيق أكبر قدر ممكن من العائدات إلا أنّ هذه السياسة واجهت معوقات أضعفت أدائها، فانخفضت العوائد البترولية نتيجة لانخفاض الكميات المصدرة بسبب العقوبات الدولية ومعوقات الحصار الاقتصادي، فضلا إلى انخفاض أسعار النفط العالمية. بعد عام 1996، بدأت العوائد النفطية في الارتفاع تدريجياً، لاسيما بعد توقيع مذكرة التفاهم وتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء.⁽³⁾

¹ وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق ، 2009، ص 9.

² رعد حميد محمد ،السياسة النفطية في العراق 1968-1979 ، مجلةكلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، 2022، مجلد 2 ، العدد31.

³ Kamil K. Aladh، Optimization Policies for the Management of the Iraqi Oil Extraction Industry، a search (Paper delivered at the international conference on oil and Gas policies in Iraq، the French Institute for research in cooperation with Iraqi center for searches، Paris، 2005، p9

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

أكد خبراء الصناعة البترولية أن السياسة النفطية في العراق قد أخفقت في تطوير الصناعة البترولية. وأشاروا إلى أن تطوير هذه الصناعة ومعداتها وبنيتها التحتية يتطلب جهوداً كبيرة، وأن السياسة البترولية بحاجة إلى تكثيف الجهود لإعادة إعمار القطاع البترولي. ولذلك، يجب وضع سياسة نفطية تكون جزءاً من السياسة الاقتصادية تأخذ في الاعتبار مسألتين مركزيتين: أولاً، ربط إنتاج وتصدير النفط باحتياجات الاقتصاد الوطني؛ وثانياً، ربط الاستثمارات بالقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

بعد عام 2003، أظهر ما حدث خلال الثمانينات والتسعينات من تدمير شامل لكافة القطاعات الاقتصادية، وأثر فقدان الجانب الأمني على القطاع البترولي بشكل كبير.

اعتمدت السياسة البترولية بعد عام 2003 على زيادة الإنتاج والتصدير لتعظيم العوائد البترولية التي تحتاجها البلاد لإعادة الإعمار وتطوير القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

وقد تعددت الخيارات المتاحة أمام السياسة البترولية بعد 2003، واتخذت أشكالاً متعددة يمكن استخدامها للمساهمة في تطوير القطاع البترولي.⁽¹⁾

رابعاً أثر الإيرادات النفطية على السياسة المالية في العراق :

النفط يعد مصدراً أساسياً للطاقة واكتسب أهمية استراتيجية في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية نظراً لقابليته للنفاذ. بعض الدول تعتمد على البترول ومشتقاته كمادة أولية تدخل في صناعاتها، بينما تعتمد دول أخرى على إيرادات البترول كمصدر رئيسي لتمويل موازنتها. العراق، على وجه الخصوص، يعتمد بشكل رئيسي على العوائد البترولية في دخله الوطني.

لذلك، فإن اعتماد آليات متطورة لإدارة العوائد البترولية في ظل الأزمات يؤثر بشكل مباشر على الموازنة العامة والقرارات الاقتصادية والتنموية للدولة، ويؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى. لذا، يجب معرفة كل ما يتعلق بالقطاع النفطي وتحليل جميع المؤشرات المرتبطة به، مثل حجم الإنتاج النفطي ومدى تأثير هذا القطاع، فضلاً إلى حجم الاحتياطي النفطي والطاقة التصديرية. ويمكن تناول مؤشرات العوائد النفطية كالآتي ...

1 الاحتياطيات والكميات المنتجة من النفط في العراق :

يهيمن القطاع النفطي على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الوطني العراقي، مما يجعله اقتصاداً ريعياً. تُعد الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة، ويمتلك العراق إمكانات هيدروكربونية تجعله من أكثر البلدان الواعدة نفطياً في العالم، اذ يحتوي على 514 تريبليوناً جيولوجياً مؤكداً، تُقدر بحوالي 300 مليار برميل. هذا يمكن أن يجعل العراق يحتل المرتبة الأولى عالمياً في الاحتياطيات المؤكدة.

¹ حيدر عليوي شامي الساعدي ، مصدر سابق

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

توزع احتياطات النفط الخام المؤكدة في العراق عبر 73 حقلاً، منها 5 حقول فوق عملاقة تقع في جنوب العراق وتشكل نسبة 60 من إجمالي الاحتياطات المؤكدة. أما الحقول الأخرى فتقع شرق بغداد وسط البلاد، وتقدر احتياطاتها بـ 8 مليارات برميل. فضلاً إلى حقل كركوك في شمال العراق، الذي يعد حقلاً منتجاً مستمراً منذ عام 1934، باحتياط يبلغ 9 مليارات برميل.⁽¹⁾

وبدأ إنتاج النفط الخام في العراق عام 1927 وتشير التقارير الواردة من المؤسسات والشركات الأمريكية إلى أن العراق ينتج النفط بأقل تكلفة، لاسيما في محافظة ميسان. يعود ذلك إلى التراكم الجيولوجية وقرب المسافة من سطح الأرض مما يسهم في معدلات تدفق متزايدة نظراً للكميات الضخمة من النفط الموجود، تؤكد التقارير أن تكلفة استخراج برميل النفط الواحد لم تتجاوز دولاراً واحداً خلال سبعينيات القرن الماضي، مقارنة مع الدول النفطية الأخرى في منظمة OPEC، اذ تبلغ تكلفة استخراج برميل النفط الواحد 5 دولارات.⁽²⁾

يُعد العراق من أهم البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، ويحتل مكانة عالية بين الدول العربية والعالمية، وذلك بفضل ضخامة احتياطياته، فضلاً إلى كونه أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة OPEC وبالإضافة إلى ذلك يعد رابع أكبر احتياطي نفطي في العالم، والاستكشاف المستمر يضعه في المرتبة الأولى، قبل المملكة العربية السعودية وتشكل عائدات صادرات النفط مصدراً لجميع الإيرادات الحكومية وأكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، لكن صناعة النفط في العراق لا تمثل سوى جزء صغير من القوى العاملة محلياً، يمثل التعامل مع تقلبات أسعار النفط تحدياً مستمراً للحكومة العراقية وفضلاً عن وجود النفط فإن العراق غني بموارد كثيرة منها الأراضي والمواقع السياحية وغيرها⁽³⁾ إذ يمثل الاقتصاد العراقي نموذجاً للاقتصاد النامي الذي يعتمد على النفط كمصدر رئيسي لدخله القومي وهو لذلك يُعد اقتصاداً ريعياً اعتمدت الدولة نظام التخطيط المركزي منذ عدة عقود، وخلال هذه الفترات حدثت عدة أحداث أثرت آثارها على الاقتصاد العراقي، أهمها زيادة عائدات النفط في السبعينيات، والحروب والعقوبات الاقتصادية في الثمانينيات والتسعينيات أيضاً، ثم التحول الاقتصادي بعد عام 2003⁽⁴⁾.

وتأثرت عمليات التصدير بالظروف الاقتصادية والأمنية التي شهدتها العراق، من عقوبات وحروب، مما أدى إلى تذبذبها بين الارتفاع والانخفاض. توقفت عمليات التصدير في عام 1995 بسبب فرض الحصار الاقتصادي في عام

¹ خضير عباس احمد الندوي ، عبد الصمد سعدون الشمري ، اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد عام 2003 في ظلّ تذبذبات أسعار النفط العالمية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد 18، العدد68، 2012، ص11

² نبيل جعفر عبد الرضا ، مصدر سابق

³ فرانك كنتر ، الاقتصاد السياسي للعراق إعادة التوازن في مجتمع مرحلة ما بعد الصراع ، ترجمة مهند طالب الحمدي ، الطبعة الأولى ، دار الحوار ، 2015 ، ص21.

⁴ اديب قاسم شندي ، مصدر سابق ، ص21.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

1990 نتيجة الحرب مع الكويت، وكذلك خلال الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمانية أعوام من 1980 إلى 1988. أثرت هذه الحروب بشكل كبير على عمليات التصدير.⁽¹⁾

بعد عام 1996 وتنفيذ قرار الأمم المتحدة ومجلس الأمن الوطني الغذاء مقابل النفط، ارتفعت نسبة عمليات التصدير بشكل طفيف، ثم بدأت في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض حسب الظروف الاقتصادية والأمنية خلال المدة المدروسة.

وسوف نتناول الاحتياطات والكمية المنتجة من النفط في العراق عن طريق الجدول التالي (5).

جدول (9) الاحتياطات والكمية المنتجة من النفط في العراق خلال المدة (1995-2022)

العام	احتياطات النفط (مليار برميل)	معدل التغير	إنتاج النفط الخام (ألف برميل/يوم)	معدل التغير	صادرات النفط الخام	معدل التغير
1995	100		1.062		370	
1996	112	12.00	1.148	8.10	680	83.8
1997	112.5	0.45	1.498	30.49	4590	575.0
1998	112.5	0.00	2.169	44.79	6790	47.9
1999	112.5	0.00	2.541	17.15	13410	97.5
2000	115	2.22	2.601	2.36	18150	35.3
2001	115	0.00	2.586	(0.58)	12676	(30.2)
2002	115	0.00	2.227	(13.88)	13251	4.5
2003	115	0.00	1.536	(31.30)	8627	(34.9)
2004	115	0.00	1.995	29.88	17751	105.8
2005	115	0.00	1.853	(7.12)	24058	35.5
2006	115	0.00	1.995	5.50	3224	(86.6)
2007	115	0.00	2.035	4.09	33712	945.7
2008	115	0.00	2.281	12.09	63000	86.9
2009	115	0.00	2.336	2.41	4389	(93.0)
2010	143.10	24.43	2.358	0.94	5424	23.6
2011	141.35	(1.22)	2.653	12.51	8376	54.4
2012	141.30	(0.04)	2.942	10.89	9268	10.6
2013	144.2	2.05	2.980	1.29	9041	(2.4)
2014	143	(0.83)	3.235	8.56	8174	(9.6)

¹ رحيم حسوني زيارة ، دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1995-2008) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2010

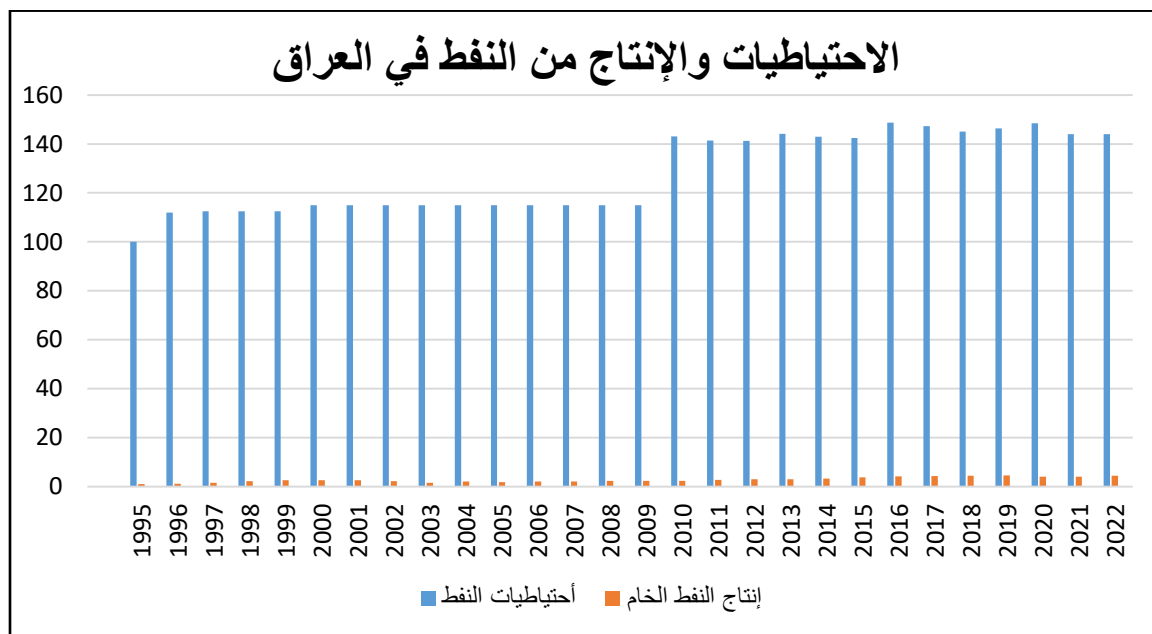
الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

(39.2)	4969	15.80	3.746	(0.35)	142.5	2015
(16.8)	5802	11.24	4.167	4.35	148.7	2016
(19.8)	4651	1.46	4.228	(1.01)	147.22	2017
56.8	7292	5.32	4.453	(1.49)	145.01	2018
7.7	7852	2.76	4.576	0.09	146.32	2019
(47.1)	4157	(12.63)	3.997	1.42	148.40	2020
82.0	7565	(0.65)	3.971	(2.96)	144.00	2021
26.7	9584	14.17	4.453	0.0	144.00	2022

المصدر:

- الأرقام بين الأقواس تعني أن القيم سالبة.
- معدل التغير السنوي اينما وجد في البحث تم احتسابه وفق الصيغة الاتية: $CR = (YTY0)/Y0 \times 100$
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.
- التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، سنوات متعددة

شكل (9) الاحتياطيات والكمية المنتجة من النفط في العراق خلال المدة (1995 - 2022)



المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على جدول (9)

عند ملاحظة الجدول (9) والشكل (9)، نجد أن الاحتياطي النفطي يشهد حالة من التزايد الطفيف اذ لم يزداد بفارق كبير، فقد تزايد الاحتياطي النفطي من (100) مليار برميل في عام 1995 إلى (112) مليار برميل في عام 1996 بمعدل تغير سنوي قدره (12.0). يعود هذا التزايد إلى الاستقرار النسبي في احتياطات النفط خلال تلك المدة من البحث نتيجة فرض الحصار على العراق. استمر الاحتياطي النفطي بالنمو اذ بلغ في عام 2000 حوالي (115) مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدره (2.22).

وظل الإنتاج النفطي في العراق بمعدل ثابت نتيجة للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، والتي من بينها قرار عدم السماح للعراق بتصدير النفط، مما أدى إلى اقتصر النفط على الاستهلاك المحلي فقط. في عام 1995، بلغ الإنتاج النفطي (1.062) مليار برميل نتيجة فرض الحصار الاقتصادي على العراق.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

أما فيما يخص الطاقة التصديرية، فإنه يلاحظ من الجدول أن عمليات التصدير قد شهدت تذبذباً ملحوظاً خلال المدة المدروسة. توقفت العمليات التصديرية في عام 1995 بسبب قرار مجلس الأمن الوطني بفرض عقوبات على اقتصاد العراق، اذبلغ حجم التصدير حوالي (370)مليار دولار . ولكن بعد عام 1996، وبعد رفع العقوبات جزئياً عن العراق وتنفيذ قرار الأمم المتحدة ومجلس الأمن الوطني (الغذاء مقابل النفط)، عاد نفط العراق إلى الأسواق العالمية تحت مراقبة الأمم المتحدة، اذبلغ حجم التصدير حوالي (680)مليار دولار

و نلاحظ أيضاً أنه لم تحدث أي زيادة في الاحتياطي النفطي من 2001 إلى 2009، اذبقي مستقراً عند مستوى 115 مليار برميل. ولكن الوضع تغير بعد عام 2010، اذارتفع الاحتياطي النفطي إلى 143.10 مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدره 24.43. يعود ذلك إلى الاستكشافات التي قامت بها وزارة النفط والمسح الذي أجرته للعديد من الحقول،فضلا إلى التوسع في عمليات البحث والتطوير عن طريق التعاقد مع مجموعة من الشركات التي تضمن عقود الاستثمار وجولات التراخيص، وكذلك بسبب الاستقرار الذي شهدته البلاد في تلك المدة.

نلاحظ أن إنتاج النفط شهد حالة من عدم الاستقرار قبل عام 2003، وذلك يعود إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي عاشها العراق خلال تلك المدة، لاسيما نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فُرضت عليه، والتي حجت من قدرته الإنتاجية.فضلا إلى ذلك، تعرّضت الحقول النفطية للإهمال والدمار نتيجة الحروب، مثل الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج، مما أثر بصورة مباشرة على الحقول النفطية التي أصبحت متهاكة عبر الزمن.

وفي عام 2003، انخفض الإنتاج إلى أدنى مستوى له اذبلغ حوالي (1.536) مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدره (31.30)، وذلك بسبب الظروف التي تعرض لها العراق خلال الغزو الأمريكي وسقوط النظام السابق وتدمير المؤسسات الاقتصادية، مما أثر بشكل مباشر وكبير على القطاع النفطي.

تزايد الإنتاج في عام 2004 اذ بلغ (1.995) مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدره (29.8). وفي عام 2005، بلغ الإنتاج حوالي (1.853) مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدره (7.12)، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الآثار التي خلفها الاحتلال الأمريكي، اذخرج العراق من هذه الأزمة باقتصاد متهاك وبنية تحتية مدمرة نتيجة الحرب.

بعد عام 2003، تم استئناف تصدير النفط الخامّ وبدء مرحلة جديدة في عام 2004، بلغ حجم التصدير حوالي (177.51)مليار دولار وانخفضت الصادرات في عام 2006 بسبب العمليات الإرهابية وعدم الاستقرار والانفجارات التي تعرضت لها الحقول النفطية وأنابيب النفط التصديرية. وبلغت حوالي (32.24)مليار دولار

في عام 2007، عاد حجم الإنتاج إلى الارتفاع ليبلغ حوالي (2.035) مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدره (4.09)، نتيجة انخفاض الهجمات الإرهابية على حقول وأنابيب النفط وعودة مؤسسات القطاع النفطي إلى العمل. واستمر الإنتاج في الارتفاع ليصل إلى حوالي (2.281) مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدره (12.09) في عام 2008، وذلك بسبب دخول الشركات النفطية العالمية كمستثمرين وافتتاح وتشغيل بعض الحقول النفطية. وارتفع

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

حجم التصدير في عام 2008 نتيجة الاستقرار الأمني والسياسي وزيادة الطلب العالمي على النفط العراقي في الأسواق العالمية. اذبلغ حوالي (63000)ملياردولار

بعد ذلك، انخفض الاحتياطي النفطي ليصل إلى حوالي 141 مليار برميل في عام 2011 بمعدل تغير سنوي قدره (1.22) نتيجة تزايد الطلب العالمي على النفط وزيادة العمليات الإنتاجية. في عام 2013، تزايدت الاحتياطيات النفطية العراقية وبلغت حوالي (143) مليار برميل، ثم انخفض الاحتياطي النفطي حتى وصل إلى حوالي 142 مليار برميل في عام 2015 بمعدل تغير سنوي قدره 0.35.

أجريت العديد من جولات التراخيص والمفاوضات من أجل تطوير واكتشاف الحقول العديدة في العراق، مما أدى إلى حدوث انتعاش اقتصادي عن طريق رفع نسبة الإنتاج وزيادة عمليات الصادرات. أعدت الحكومة العراقية العديد من الخطط الاستراتيجية لزيادة الإنتاج النفطي الخام، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات في قطاع النفط. استمرت الصادرات بالارتفاع اذبلغت في عام 2012 حوالي (926.80) ثم عاودت الصادرات الانخفاض في عام 2014 نتيجة عدم الاستقرار الأمني ودخول عصابات الارهابية، اذبلغت حوالي (817.40) مليار دولار

شهدت الاحتياطيات النفطية انخفاض كبير في عام 2014 اذبلغت (143) مليار برميل بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي (0.83_) يعود هذه الانخفاض إلى توقف عمليات البحث والتنقيب بسبب الظروف الأمنية والسياسية التي عانى منها العراق خلال تلك المدة، ولاسيما دخول عصابات العصابات الارهابية وسيطرتها على بعض الحقول النفطية. بعد ذلك، تزايدت احتياطيات النفط في عام 2016 حيث بلغت (145) مليار برميل بمعدل تغير سنوي بلغ (4.35)، ويعود السبب في ذلك إلى تحرير العراق من عصابات العصابات الارهابية وتحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية وسيطرة الحكومة العراقية على الحقول النفطية.

في عام 2014، ارتفع إنتاج النفط الخام ليلبلغ (3.235) مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدره (8.56). واستمر الإنتاج في الارتفاع حتى عام 2017، اذبلغ حوالي (4.228) مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدره (1.46) بفضل تطور قطاع النفط واستخدام طرق حديثة ومتطورة في عمليات الإنتاج والتوسع في عمليات الاستثمار مع الشركات النفطية الأجنبية، فضلا إلى تحسين عمليات البحث والتنقيب.

اما في عام 2020، تزايد الاحتياطي النفطي بشكل كبير بسبب أزمة جائحة كورونا وتوقف الحياة الاقتصادية، اذبلغ الاحتياطي النفطي حوالي 148 مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدره 1.42. لكنه انخفض مرة أخرى بعد عودة الحياة الطبيعية ورفع الحظر عن التجارة والإنتاج، اذبلغ في عام 2021 حوالي 144 مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدره 2.96.

ومن الجدير بالذكر أن العراق، يعد كأحد الدول التي تمتلك كمية احتياطي نفطي عالية، يحقق زيادة في العوائد النفطية، مما يسهم بشكل كبير في زيادة الإيرادات المالية للدولة، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاهية

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

ترجع إنتاج النفط في عام 2020 ليلبغ حوالي (3.997) مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدرة حوالي (12.63)، وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا، وعدم استقرار أسعار النفط، والتراجع في الطلب العالمي نتيجة اتباع اتفاقية أوبك. إلا أن الإنتاج عاود الارتفاع في عام 2021 ليلبغ حوالي (4.039) مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدرة (0.65)

2 العوائد النفطية والعوائد العامة في العراق :

العوائد تُعتبر جزءاً أساسياً من الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتشمل جميع الأموال التي تحصل عليها الدولة أو أي جهة رسمية أو غير رسمية من بيع أو تأجير الموارد الطبيعية أو غير الطبيعية. قد تكون هذه العوائد نقدية أو عينية، ولكنها غالباً ما تكون في شكل نقدي. تُستخدم هذه العوائد بشكل رئيسي لتمويل ميزانية الدولة وتغطية النفقات المختلفة، وتختلف مصادر وأحجام العوائد من دولة لأخرى بناءً على مواردها الطبيعية وبنيتها الاقتصادية.

في ظل غياب التنوع الاقتصادي واعتماد العراق على القطاع النفطي، تعد العوائد النفطية المصدر الأساسي للإيرادات العامة. وامتلاك العراق لثروة هائلة من احتياطي النفط يساعده على زيادة العوائد عن طريق تصدير النفط. من المهم تحقيق توازن في توجيه هذه العوائد نحو الاستثمارات الإنمائية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية. إلا أن العراق ليس من البلدان ذات الفائض النفطي، إذ لا يستطيع تعويض نقص العوائد عند حدوث انخفاض في الأسعار على المستوى العالمي، بسبب افتقاره إلى قاعدة إنتاجية متطورة وتكنولوجيا متقدمة. تلعب العوائد النفطية دوراً مهماً في اقتصاد العراق لأنها توفر العملات الأجنبية وتشكل الجزء الأكبر من النفقات العامة للدولة، مما يجعل هذه العوائد تؤثر بشكل مباشر على جميع المتغيرات الاقتصادية.

بطبيعة الحال، فإنّ العوائد النفطية لها ارتباط وثيق مع حجم الإنتاج النفطي وأسعار النفط، اذتزداد بزيادتهما وتنخفض بانخفاضهما، فإنّ أغلب الإيرادات تأتي من مصدر واحد وهو النفط، الذي يشكل الجزء الأكبر من العوائد. تعتمد هذه العوائد بشكل رئيسي على مستويات الإنتاج النفطي لكل دولة وفقاً لسياساتها واستراتيجياتها النفطية، فضلاً إلى الظروف الداخلية المتعلقة بالإمكانيات النفطية والبنية التحتية لصناعة النفط. كذلك، تتأثر هذه العوائد بالعوامل الخارجية المتعلقة بالسوق النفطي العالمي، بما في ذلك مستويات العرض والطلب العالميين على الطاقة النفطية، والظروف الدولية السائدة، وسياسات الشركات الكبرى المسيطرة على السوق النفطية وسوف نتناول مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة ونسبتها للنتائج الإجمالي، وأيضاً نسبة الإيرادات العامة للنتائج المحلي الإجمالي، وذلك عن طريق الجدول (6).

جدول (10) إجمالي العوائد النفطية والعوائد العامة والمنح في العراق خلال المدة (1995 - 2022)

العوائد العامة والمنح		العوائد النفطية			السنة
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	قيمة	النسبة للناتج المحلي الإجمالي	النسبة لإجمالي الإيرادات العامة	قيمة*	

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

10.98	1.415	9.43	86.0	1.215	1995
30.97	3.230	23.35	75.0	2.435	1996
13.44	2.790	6.54	49.0	1.358	1997
15.58	3.212	5.06	32.0	1.043	1998
9.89	3.646	3.22	33.0	1.189	1999
12.14	5.870	4.91	40.0	2.373	2000
18.47	6.683	8.31	45.0	3.007	2001
30.59	10.072	15.83	0.52	5.212	2002
37.66	8.256	37.06	98.0	8.123	2003
60.03	21.989	53.50	89.0	19.598	2004
53.93	27.002	48.05	89.1	24.058	2005
50.21	32.709	49.49	99.0	32.242	2006
46.28	41.112	37.95	82.0	33.712	2007
50.56	66.544	49.86	99.0	65.615	2008
42.14	47.053	39.46	93.7	44.061	2009
43.08	59.675	41.12	95.9	56.958	2010
50.07	92.996	49.36	98.6	91.678	2011
47.14	102.759	46.15	97.9	100.604	2012
41.61	97.633	40.59	97.6	95.248	2013
39.55	90.337	38.57	97.5	88.112	2014
27.79	46.353	27.11	97.5	45.206	2015
27.82	46.395	18.14	68.7	30.250	2016
34.99	65.501	27.02	86.1	50.583	2017
39.65	90.161	28.71	84.2	65.278	2018
38.95	91.005	35.93	92.2	83.939	2019
29.30	53.012	25.25	86.2	45.672	2020
35.88	75.229	31.33	87.3	65.704	2021
38.90	111.515	36.96	95.0	105.947	2022

المصدر:

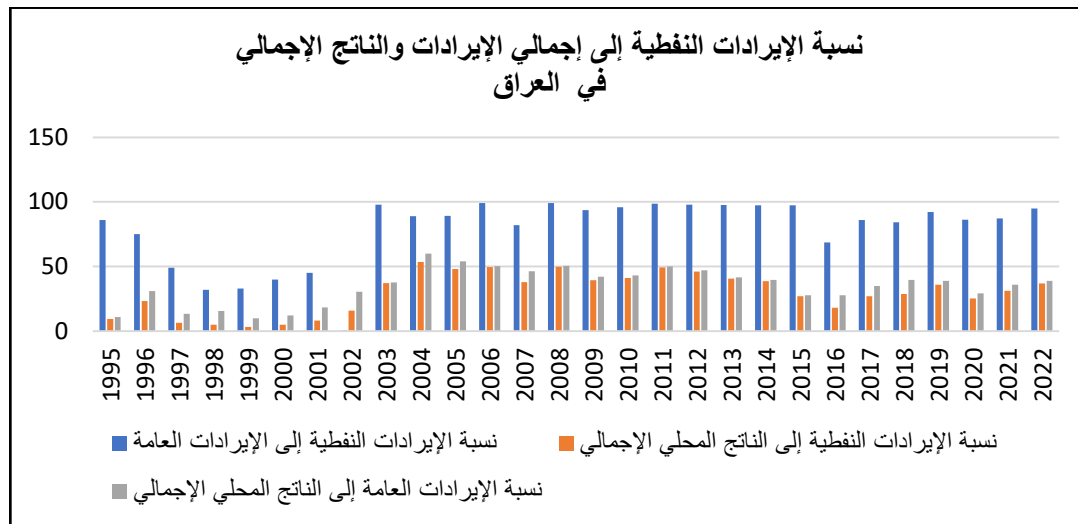
. معدل التغير السنوي ايما وجد في البحثتم احتسابة وفق الصيغة الاتية: $CR = (YTY_0)/Y_0 \times 100$

• صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

• التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، سنوات متعددة.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

الشكل (10) إجمالي العوائد النفطية والعوائد العامة والمنح في العراق خلال المدة (1995 - 2022)



المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على الجدول (6)

نلاحظ من الجدول (10) أن العوائد النفطية تنقسم إلى مرحلتين:

1- مرحلة ما قبل عام 2003، والتي شهدت عوائد محدودة بسبب قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الوطني التي فرضت حظراً على النفط العراقي في عام 1995، ومن ثم قرار "النفط مقابل الغذاء" في عام 1996. هذه المدة تميزت بعوائد ضئيلة لم يكن لها تأثير واسع على الموازنة العامة للدولة.

ويلاحظ أنه في عام 1995 بلغت العوائد النفطية حوالي (1.215) مليار دولار و ارتفعت في عام 1996 لتصل إلى حوالي (2.435) مليار دولار ، ثم انخفضت في عام 1998 لتصل إلى حوالي (1.034) مليار دولار ومع ذلك، ارتفعت مرة أخرى في عام 1999 لتصل إلى حوالي (1.189) مليار دولار واستمرت بالارتفاع حتى عام 2000، اذ بلغت حوالي (2.373) مليار دولار، يعود هذا الارتفاع المستمر إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي في تلك المدة. وكانت العوائد العامة تشهد في تلك المدة حالة عدم استقرار بسبب تذبذب أسعار النفط في تلك المدة اذ بلغت في عام 1995 حوالي (1.415) مليار دولار وفي عام 2002 ارتفعت العوائد العامة بشكل طفيف لتصل حوالي (10.072) مليار دولار

2- مرحلة ما بعد عام 2003

في عام 2003، تم تعليق تصدير النفط في الأشهر الأولى من العام، لكنه استؤنف في النصف الثاني منه. اذ شهدت العوائد النفطية ارتفاعاً ملحوظاً في ظل انخفاض العوائد غير النفطية، مما أدى إلى الاعتماد الكبير على العوائد النفطية لتمويل الموازنة العامة، اذ أصبحت تشكل الحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة للدولة. يعود هذا إلى التخلص من الحصار الاقتصادي وآثاره، فضلاً إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليه. كل هذه العوامل أسهمت في استمرار اعتماد العراق على موارد النفط كمصدر رئيسي لتزويد البلاد بالموارد المالية والعملات الأجنبية.

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

في عام 2003، بلغت العوائد النفطية حوالي (8.123) مليار دولار. وبلغت العوائد العامة حوالي (8.256) مليار دولار وفي عام 2004، بلغت حوالي (19.598) مليار دولار، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام وانتعاش أسواق النفط العالمية. وبلغت العوائد العامة حوالي (21.989) مليار دولار استمر التزايد في العوائد النفطية حتى عام 2008، اذ بلغت حوالي (65.615) مليار دولار، بفضل الارتفاع الكبير في أسعار النفط. وبلغت العوائد العامة حوالي (66.544) مليار دولار.

لكن في عام 2009 تعرضت العوائد النفطية لتراجع شديد بسبب الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها، اذ انتقلت هذه الآثار من الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق، مما أدى إلى انخفاض العوائد لتصل إلى حوالي (44.061) مليار دولار. وبذلك تراجعت العوائد العامة اذ بلغت حوالي (47.053) مليار دولار

بعد ذلك، عادت العوائد للارتفاع مجددًا، اذ بلغت حوالي (91.678) مليار دولار في عام 2011، واستمرت في الارتفاع حتى عام 2012 لتصل إلى حوالي (100.604) مليار دولار. هذا الارتفاع ساهم في زيادة إيرادات الدولة، وجاء نتيجة لجولات تراخيص النفط التي أجرتها الحكومة العراقية. في عام 2014، تراجعت العوائد النفطية لتصل إلى حوالي (88.112) مليار دولار، بسبب الهجمات الإرهابية من قبل عصابات العصابات الارهابية والسيطرة على بعض حقول النفط، وتوقف عمليات الإنتاج والتصدير

وفي عام 2016 انهارت العوائد النفطية لتصل إلى حوالي (30.250) مليار دولار. بحلول عام 2017، بدأت العوائد النفطية تسترد عافيتها، اذ بلغت حوالي (50.583) مليار دولار، واستمرت بالارتفاع حتى حققت في عام 2018 عوائد تصل إلى حوالي (65.278) مليار دولار.

في عام 2020، انخفضت العوائد النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب جائحة كورونا وفرض الحظر التجاري، اذ بلغت حوالي (45.672) مليار دولار بمعدل تغيير سنوي سلبي.

ومع ذلك، عادت العوائد للارتفاع مرة أخرى في عام 2021 بعد التخلص من آثار كورونا وزيادة الطلب على النفط، اذ حققت حوالي (65.704) مليار دولار. وفي عام 2022 حقق العراق أعلى العوائد النفطية لتكون الأعلى منذ سنوات وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط وتأثيرا بأزمة الحرب الروسية – الأوكرانية اذ بلغت حوالي (105.947) مليار دولار. وعلى يمكن القول بان إن الإيرادات النفطية تعد العمود الفقري للإيرادات العامة في العراق، اذ تزايدت الإيرادات العامة بارتفاع إيرادات النفط وتنخفض بانخفاضها. لذا الموازنة العامة في العراق هي موازنة أحادية المورد، تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية. فعندما انخفضت الإيرادات النفطية، لم يكن للإيرادات الأخرى، ولا سيما الضرائب، دور كبير في تعويض النقص، وذلك بسبب انخفاض الوعاء الضريبي نتيجة لانخفاض دخول الأفراد في معظم القطاعات الاقتصادية. هذا الوضع دفع العراق إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لحل مشكلة العجز المالي، وكذلك لمواجهة مشكلة التضخم الناتجة عن الإصدار النقدي الجديد لتوفير السيولة النقدية.

4- الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاع النفطي

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو مقياس اقتصادي يُستخدم لتقدير القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي تُنتج داخل حدود بلد معين خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تكون سنة واحدة. يُعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية لتقييم صحة الاقتصاد ونموه. كما يُعد أداة حيوية للحكومات والمحللين الاقتصاديين في تقييم الأداء الاقتصادي ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة.¹

بعد استعراض أهمية الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر اقتصادي يعكس أداء النشاط الاقتصادي، يتضح أنه يعد من المؤشرات الهامة في المجال التنموي، حيث يعكس مدى تطور ونمو البلد إذ يساهم القطاع النفطي بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه المساهمة تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب الأوضاع الأمنية في العراق، بالإضافة إلى التقلبات في أسعار النفط والأزمات المالية.

يحضى القطاع النفطي بأهمية نسبية كبيرة في الاقتصاد العراقي، حيث يعتبر القطاع النفطي القطاع الرائد والمساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، يعاني الاقتصاد العراقي من أحادية الجانب، حيث تكون مساهمات القطاعات الإنتاجية الرئيسية مثل الصناعة والزراعة ضعيفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. يحتاج العراق بشكل ملح إلى إنشاء بنية تحتية قوية وتبني سياسة التنويع الاقتصادي، وتوسيع نطاق دور القطاع الخاص.⁽²⁾

جدول (11) الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاع النفطي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو الناتج المحلي	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي
1995	12.89		80.1
1996	10.43	(19.08)	80.5
1997	20.76	99.04	78.3
1998	20.62	(0.67)	75.7
1999	36.88	78.8	78.1
2000	48.36	31.12	83.3
2001	36.18	(25.1)	74.5
2002	32.93	(8.9)	70.7
2003	21.92	(33.43)	68.8
2004	36.63	67.1	57.68
2005	50.07	36.69	57.54
2006	65.15	30.11	55.20
2007	88.84	36.3	52.94

1

² هبة سعد رشيد العبدلي .سعد عبد نجم عبدالله ،تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي(19892013) ، مجلة

العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد. 2016 ،المجلد 22، العدد،89، ص336352

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

55.24	48.1	131.61	2008
42.97	(15.15)	111.66	2009
45.11	24.05	138.52	2010
53.06	34.09	185.75	2011
49.75	17.36	218.00	2012
49.28	7.63	234.64	2013
43.91	(2.65)	228.42	2014
33.43	(26.98)	166.77	2015
34.11	(0.01)	166.74	2016
39.65	12.28	187.22	2017
44.33	21.44	227.37	2018
41.05	2.75	233.64	2019
29.26	(22.57)	180.90	2020
45.19	15.91	209.69	2021
30.12	36.69	286.64	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

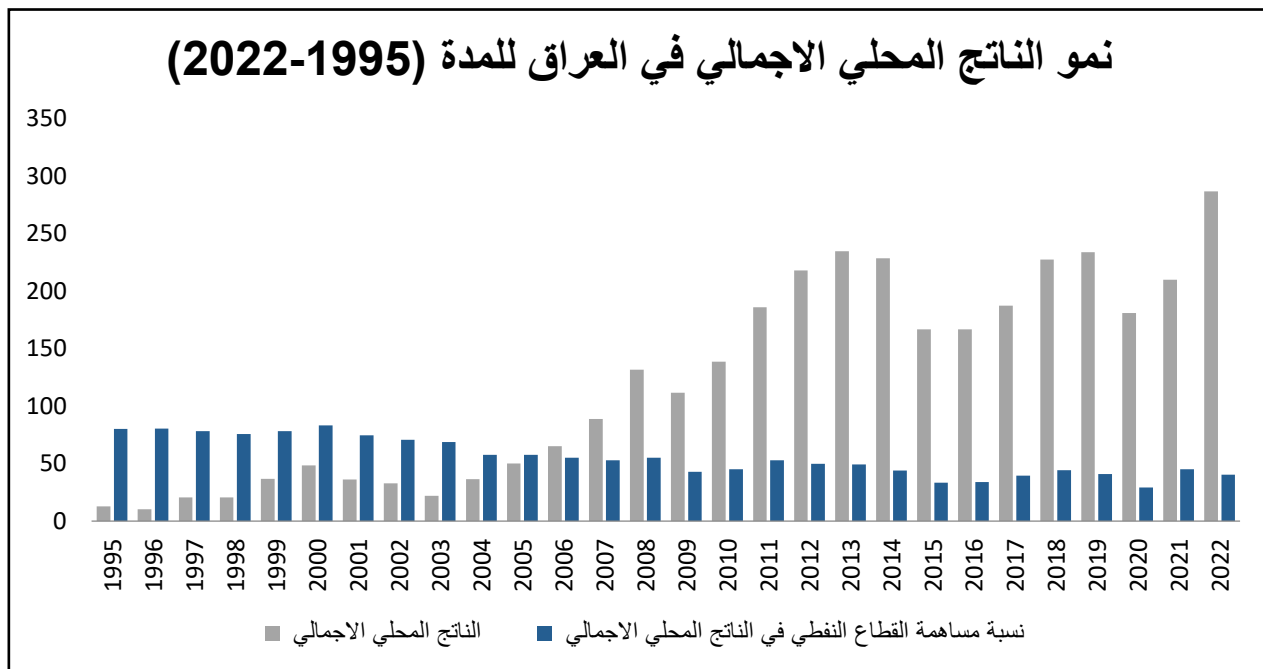
• الأرقام بين الأقواس تعني أن القيم سالبة.

معدل التغير السنوي اينما وجد في البحث تم احتسابه وفق الصيغة الآتية :

$$CR = (YTY0)/Y0 \times 100$$

*البنك الدولي . النشرة السنوية، سنوات مختلفة

شكل (11) الناتج المحلي الاجمالي ونسبة مساهمة القطاع النفطي



المصدر: من اعداد الباحثة اعتماد على الجدول (11)

من الجدول نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للعراق بما في ذلك النفط، شهد تذبذبات في الارتفاع والانخفاض خلال الفترة المدروسة. يُعزى ذلك إلى الاضطرابات والاختلالات الاقتصادية التي مر بها العراق نتيجة الحروب

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

والأزمات المالية منذ عام 1995. في ذلك العام، بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 12.89 مليار دولار، ولكنه انخفض في عام 1996 إلى نحو 10.34 مليار دولار بسبب فرض الحصار الاقتصادي على العراق.

في عام 2003، بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي (21.92) نتيجة احتلال العراق وسقوط النظام السابق، مما أثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي للدولة. وفي عام 2008، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى حوالي 131.61 مليار دولار نتيجة زيادة العوائد النفطية الناتجة عن تزايد عمليات إنتاج الخام.

أما في عام 2009، شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً كبيراً ليصل إلى حوالي (111.66) مليار دولار، بسبب الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام 2008 وانعكست سلباً على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل أساسي على العوائد المحققة من عمليات تصدير النفط الخام. بعد ذلك، بدأ الناتج المحلي الإجمالي في التزايد، حيث بلغ حوالي (218.00) مليار دولار في عام 2012. يعود هذا التزايد إلى زيادة مساهمة القطاع النفطي بشكل كبير، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو في قطاع الخدمات، الذي يشكل نسبة أعلى من نسبة مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

في عام 2015، بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 166.77 مليار دولار، نتيجة حرب داعش وسقوط بعض المدن تحت سيطرة المنظمات الإرهابية. بحلول عام 2019، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى حوالي (233.64) مليار دولار بفضل زيادة صادرات النفط الخام. ومع ذلك، شهد عام 2020 تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لظهور وانتشار جائحة كورونا حول العالم التي قيدت من حركة التبادل التجاري حول العالم أما في عام 2022، فقد كانت هذه السنة من أعلى نسبة في السنوات خلال الفترة المدروسة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 286.64 مليار دولار بسبب زيادة العوائد النفطية وارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية

5- بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق

في الاقتصاد العراقي يُعتبر الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل النفط والبنية التحتية محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، إذ يؤدي ارتفاع معدلات الاستثمار إلى زيادة الإنتاج سواء في القطاع النفطي أو في قطاعات أخرى مما يُعبر عن نمو اقتصادي إيجابي مقارنة بالسنة السابقة. ولكي يتسنى للمستهلكين والشركات شراء السلع والخدمات المنتجة يجب أن تتوافق الزيادة في الإنتاج مع توافر سيولة نقدية كافية في السوق، وهذا ما يتحقق من خلال المفهوم الضيق للنقود M1 الذي يشمل النقد المتداول والأموال السائلة المستخدمة في المعاملات اليومية، حيث يجب زيادة هذه السيولة بما يتناسب مع الإنتاج. وفي نفس السياق، يؤدي ارتفاع الطلب على الائتمان نتيجة زيادة الاستثمار إلى توسيع نطاق M2 الذي يشمل M1 بالإضافة إلى أدوات التوفير والودائع القابلة للتحويل إلى نقود بسرعة، ومن ثم فإن ضخ السيولة النقدية بقدر يتناسب مع توسيع M2 يعد أمراً أساسياً لتحقيق توازن بين المعروض النقدي والنشاط الاقتصادي. كما أن عوامل تلعب دوراً في تحديد مستوى السيولة المحلية، فالعراق يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والاستثمارات الأجنبية، وبالتالي فإن انخفاض صافي الموجودات

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

الأجنبية نتيجة تقلبات أسعار النفط أو عدم الاستقرار السياسي قد يؤدي إلى تقليل السيولة المتاحة ويؤثر سلباً على القدرة الشرائية في السوق. بالإضافة إلى ذلك، فإن حجم الائتمان المحلي يتأثر بدرجة الثقة التي يتمتع بها النظام المصرفي، فإذا واجهت البنوك اضطرابات أو ضعفاً في الثقة فقد ينخفض حجم الائتمان مما يعيق توفير السيولة اللازمة لمواجهة الزيادة في الإنتاج والاستثمار. وعندما يتحقق التوازن بين السيولة النقدية والزيادة في الإنتاج فإنه يسهم في استقرار السوق النقدي والسوق الحقيقي من خلال استقرار الأسعار وتجنب حدوث تضخم مفرط، كما أنه يمكن المواطنين والشركات من شراء السلع والخدمات المنتجة ويدعم النمو الاقتصادي المستدام، خاصة في ظل التقلبات المحتملة في عائدات النفط وصافي الموجودات الأجنبية. بهذا الشكل يصبح تحقيق توازن دقيق بين السيولة المتاحة والنشاط الاقتصادي المتزايد عنصراً أساسياً لاستقرار الاقتصاد العراقي على المدى الطويل. وكما في الجدول الآتي .

جدول (12) بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق خلال الفترة (1995- 2022)

السنة	معدل النمو في السيولة المحلية	معدل النمو الاقتصادي	معدل التضخم	معدل البطالة	عدد السكان (مليون نسمة)	سعر الصرف (عملة محلية مقابل الدولار)
1995	29.54	-	295.40	8,40	20,5	1647
1996	30.12	(19.08)	-12.50	8,50	21,1	1170
1997	32.89	99.04	91.50	8,30	22,0	1417
1998	19.53	(0.67)	-16.00	8,10	22,7	1620
1999	4.55	78.8	71.20	8,00	23,3	1972
2000	16.18	31.12	24.70	8,10	24,8	1930
2001	3.47	(25.1)	19.20	8,30	24,0	1929
2002	8.98	(8.9)	8.20	8,60	25,5	1957
2003	9.2	(33.43)	13.90	9,00	26,3	1896
2004	9.6	67.1	17.30	8,70	27,1	1453
2005	15.9	36.69	35.90	8,60	27,6	1469
2006	15.7	30.11	23.10	8,40	28,2	1467
2007	13.2	36.3	14.40	8,60	29,6	1255
2008	13.3	48.1	30.20	8,50	31,8	1180
2009	14.7	(15.15)	19.50	8,40	31,6	1170
2010	24.4	24.05	16.60	8,30	33,3	1170
2011	36.2	34.09	24.60	8,20	34,2	1170
2012	45.9	17.36	2.70	8,00	35,0	1166
2013	43.5	7.63	0.00	9,20	35,0	1166
2014	46.1	(2.65)	-4.80	10,60	36,0	1214

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

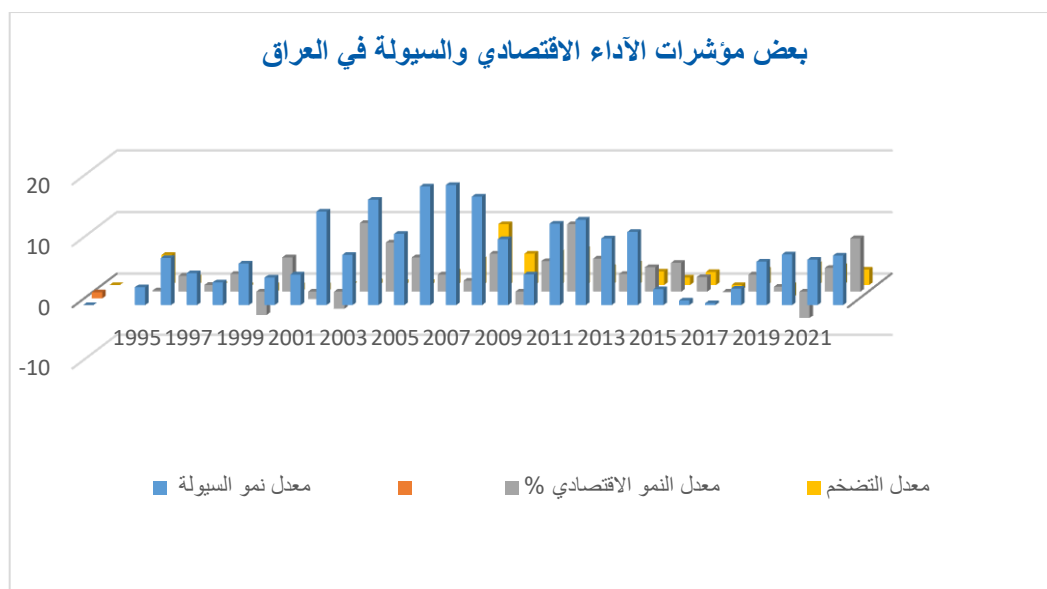
1216	35,2	10,80	-28.80	(26.98)	56.1	2015
1303	36,1	10,80	-11.10	(0.01)	57.1	2016
1251	37,1	13,00	14.70	12.28	50.1	2017
1195	38,1	13,50	18.20	21.44	51.1	2018
1201	39,1	14,10	2.70	2.75	51.2	2019
1351	40,1	15,80	-11.20	(22.57)	58.6	2020
1477	41,1	16,20	38.90	15.91	55.1	2021
1477	42,2	15.50	27.00	36.69	40.11	2022

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا

• الأرقام بين الأقواس تعني أن القيم سالبة.

• صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

شكل (12) بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق خلال الفترة (1995 2022)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (12)

من الجدول (12)، شهدت السيولة المحلية في العراق منذ عام 1995 وحتى عام 2022 تقلبات كبيرة نابغة من التغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد ففي الفترة التي سبقت عام 2003 كانت السيولة المحلية محدودة نتيجة للعقوبات الدولية والحروب والصراعات الداخلية التي أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض المعروض النقدي داخل الاقتصاد العراقي وبعد عام 2003 ومع بدء عمليات إعادة الإعمار وتدفق الاستثمارات الأجنبية وتحسن ثقة القطاع المالي ارتفعت معدلات السيولة المحلية بشكل ملحوظ خاصة ضمن المفهومين M1 الذي يشمل النقد المتداول وM2 الذي يضيف إليه أدوات التوفير والودائع اذ بلغت حوالي (29.54) في عام 1995 وأن النمو الاقتصادي لم يكن مستقراً وظل عرضة لتقلبات حادة نتيجة لتذبذب أسعار النفط والتحديات الاقتصادية الإقليمية وتأثيراتها على صافي الموجودات الأجنبية وحجم الائتمان المحلي وفي السنوات الأخيرة ومع

الفصل الثاني: تحليل دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في دول العينة

تبني الإصلاحات المالية والنقدية وتنويع مصادر الدخل الاقتصادي ساهمت الزيادة في السيولة في دعم الطلب المحلي وتعزيز القدرة الشرائية مما أدى إلى تحسين استقرار الأسواق النقدية والحقيقية

الفصل الثالث

قياس دور العوائد النفطية في ضل وجود أزمات المالية في بلدان
العينة المختارة للمدة (1995 - 2022)

المبحث الأول: التوصيف النظري للاختبارات القياسية المستخدمة

المبحث الثاني : قياس وتحليل نتائج النماذج القياسية التي توضح

دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية.

تمهيد:

بعد استكمال الجانب النظري للعوائد النفطية والأزمات المالية، وتوضيح العلاقة النظرية بينهما، وكذلك تحليل واقع الاقتصاد النفطي في بعض الدول واستعراض الواقع الاقتصادي للعراق خلال مدة البحث، يركز هذا الفصل على الجانب التطبيقي ليكمل الفصول السابقة.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: يتناول المبحث الأول التوصيف النظري للاختبارات القياسية المستخدمة، بينما يختص المبحث الثاني بقياس وتحليل نتائج النماذج القياسية التي توضح دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية.

المبحث الأول

توصيف النموذج القياسي (Path Analysis)

المطلب الأول: توصيف متغيرات النموذج القياسي:

أولاً: مفهوم تحليل المسار (Path Analysis)

تحليل المسار هو أسلوب إحصائي يُستخدم لفحص العلاقات السببية المفترضة بين اثنين أو أكثر من المتغيرات. يسهل هذا الأسلوب على الباحثين تقدير قوة وتأثير العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات، مما يساعد في توضيح كيفية تأثير هذه المتغيرات على بعضها البعض ضمن إطار نموذج سببي مفترض. يستخدم تحليل المسار لدراسة واختبار العلاقات بين مجموعة من المتغيرات الملاحظة، اذ يتم تمثيل هذه العلاقات أماً كارتباطات مباشرة أو غير مباشرة. فالارتباط المباشر يحدث عندما يؤثر متغير واحد (مثل اسعار النفط) على متغير آخر (مثل الازمات المالية). أما الارتباط غير المباشر فيحدث عندما يؤثر متغير على آخر عن طريق متغير وسيط، والذي يتصل بدوره بالنتيجة النهائية (على سبيل المثال، قد تؤدي اسعار النفط إلى تحسين الازمات عبر تعزيز العوائد). وعن طريق تجميع العلاقات المباشرة وغير المباشرة، يمكن تحليل الارتباط الإجمالي بين المتغيرات¹ (

ويعد هذا الأسلوب امتداداً وتحسيناً لتحليل الانحدار المتعدد، اذ يتيح دراسة العلاقات بين أكثر من متغير واحد، ويستخدم لتمثيل وتقدير العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات عن طريق مخططات مسار (Path Diagrams). وان تحليل المسار هو أداة قوية ومفيدة لفهم العلاقات السببية المعقدة بين المتغيرات. عن طريق استخدام هذا الأسلوب، يمكن للباحثين اختبار النظريات السببية وتقدير التأثيرات المختلفة بين المتغيرات. ومع ذلك، يجب توخي الحذر عند استخدامه للتأكد من أن النماذج المفترضة تعكس الواقع بشكل دقيق.

وإجراء تحليل المسار يتطلب عدة خطوات رئيسية هي :⁽²⁾

1 - تحديد نموذج المسار، يتضمن ذلك تحديد المتغيرات التي سيتم تضمينها في النموذج واتجاه التأثيرات المفترضة بينها. الأمر الحاسم هنا هو التعرف على المتغيرات التي يُعتقد بأنها تؤثر على المتغيرات الأخرى. على سبيل المثال، يمكن أن يمتد تأثير استخدام وسائل الإعلام الإخبارية على مستوى التعلم في نموذج معين، في حين

¹Sebastián Valenzuela, Path analysis, Pontificia Universidad Católica de Chile, November 2017 ,p23

² Lee M. Wolfe, Strategies of Path Analysis, Article in American Educational Research Journal , June 1980 DOI: 10.2307/1162482

قد يعكس نموذج آخر تأثير التعلم على استخدام وسائل الإعلام الإخبارية. على الرغم من أن هذه النماذج قد تكون متساوية من الناحية الإحصائية إذا تم قياس البيانات في نفس الوقت، إلا أن الاختلاف النظري بينها كبير. لذا، من الضروري أن يكون لدى الباحثة مبرر نظري واضح قبل إجراء تحليل المسار، فضلاً إلى البيانات المناسبة لاختبار هذه العلاقات السببية.

2- تحديد عدد المتغيرات المستخدمة في تحليل المسار، إذ أن عدد المتغيرات يؤثر بشكل مباشر على عدد العلاقات التي يمكن تقديرها رياضياً. في بعض الحالات، قد يكون هناك مسارات عديدة تحتاج إلى التقدير، اذتُعرف هذه النماذج بـ “المحددة بدقة” أو “المشعبة”. في حالات أخرى، يمكن أن يحتوي النموذج على متغيرات أكثر من المسارات المتاحة، وفي هذه الحالة يوصف بأنه “مفرط في التحديد”. ومع ذلك، لا يمكن للنموذج أن يتضمن مسارات أكثر من عدد الأزواج الفريدة للمتغيرات، وإلا سيكون النموذج “غير محدد” لأنه يحتوي على مجهولات أكثر من المعطيات المتاحة.

3- تقليل تعقيد النماذج قدر الإمكان، وذلك لتجنب القيود الإحصائية. بالنسبة لمستوى القياس، يُفضل في النهج الكلاسيكي استخدام المتغيرات المستمرة، ولكن من الممكن أيضاً استخدام أنواع أخرى مثل المتغيرات الثنائية أو الترتيبية أو المختلطة. رغم اختلاف الخوارزميات الإحصائية بناءً على نوع المتغيرات، إلا أن عملية التقدير الأساسية تظل متشابهة.

ثانياً : قواعد تحليل المسار

تشير قواعد رايت (Wright) لتحليل المسار إلى ثلاثة مبادئ أساسية لضمان صحة التحليل : (1)

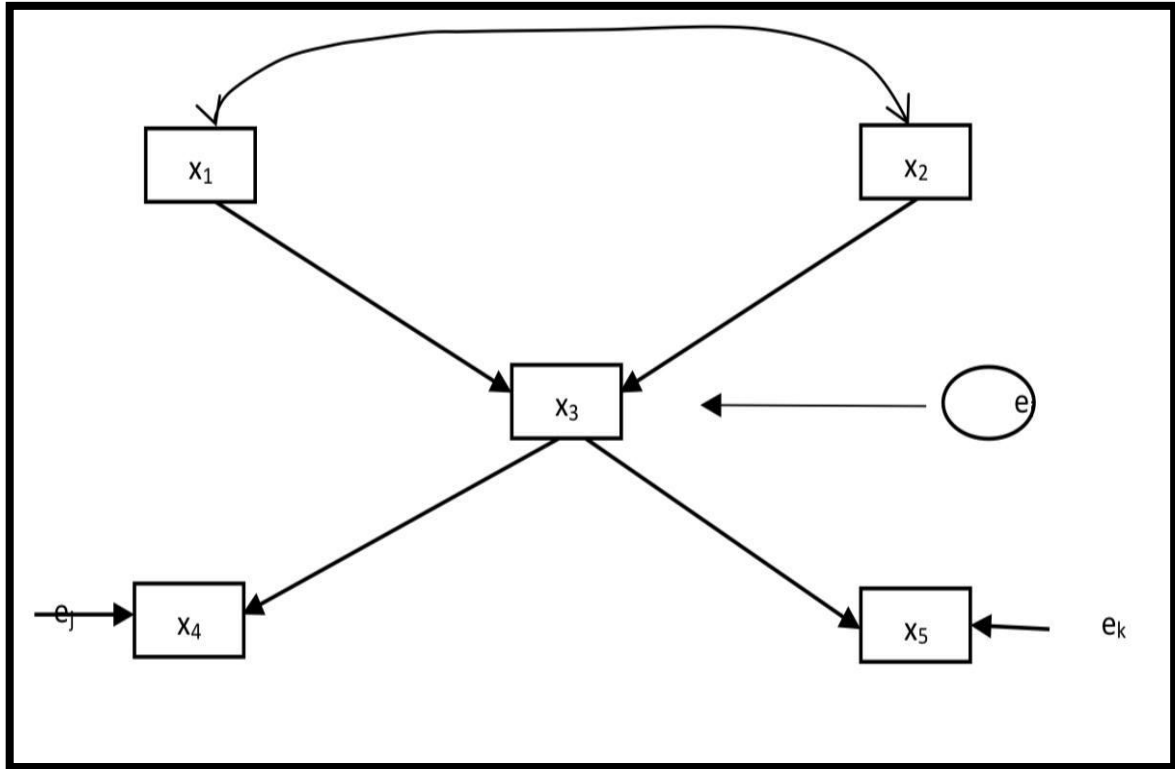
1. القاعدة الأولى:

عند بناء مسار مركب، يجب أن يمر المسار عبر المتغير الوسيط مرة واحدة فقط. لا يمكن أن يكون هناك حلقات (NoLoops) في المسار. بمعنى آخر، لا يُسمح للمتغير أن يظهر أكثر من مرتين في المسار نفسه. يجب أن يكون المسار خالياً من التكرار عند المرور بين المتغيرات. ويمكن توضيح ذلك في المخطط الآتي

¹ -نصر رشوان ابو زيد ، استخدام أسلوب تحليل المسار في تحديد العوامل المؤثرة في معدل التضخم في مصر ، مجلة البحوث

المالية والتجارية ، جامعة طنطا ، مصر ، ، مجلد 22 ، العدد3، 2021،ص 7

المخطط (4) مخطط مساري لتوضيح قاعدة رايت الاولى



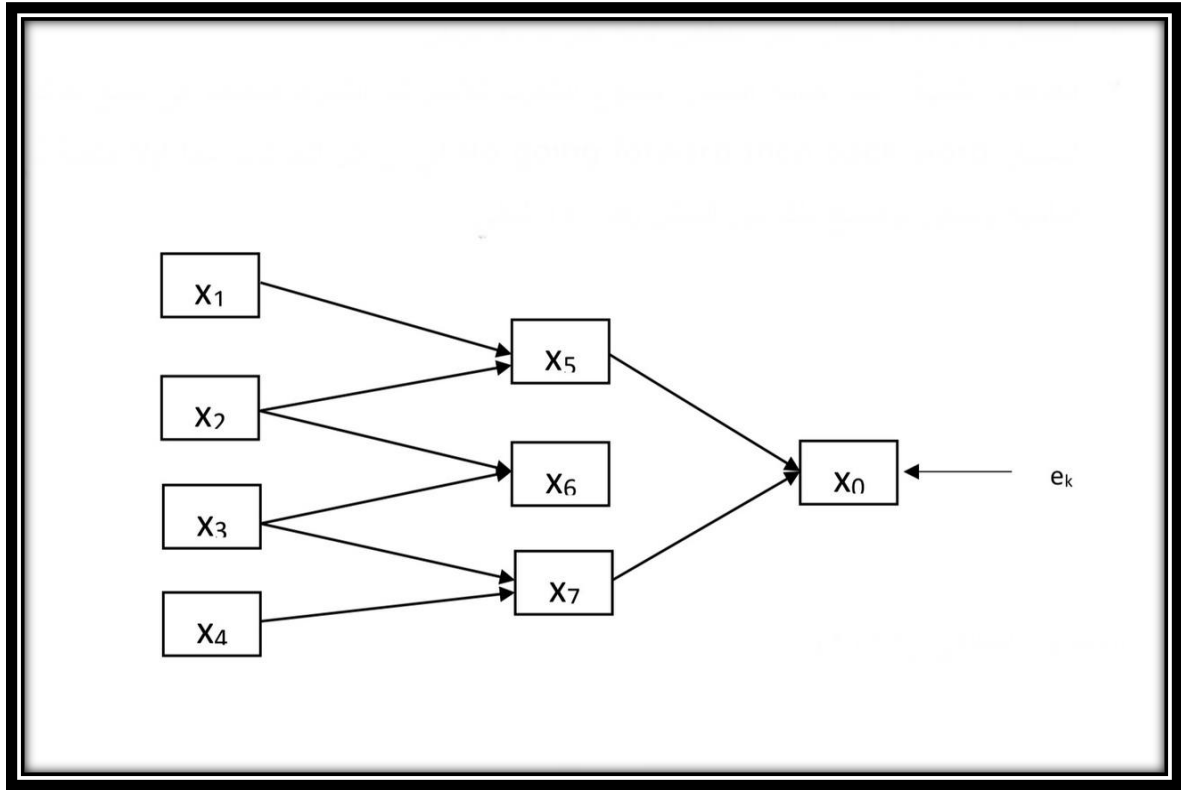
المصدر: نصر رشوان ابو زيد ، استخدام أسلوب تحليل المسار في تحديد العوامل المؤثرة في معدل التضخم في مصر

من الشكل البياني يتضح ان يعد المسار 3،4،5 منطقيًا ومشروعًا بين x_5 ، x_4 لأنه يمر عبر المتغير الوسيط x_3 مرة واحدة فقط بينما يعد المسار P 531234 غير منطقي لأنه يمر بالمتغير x_3 مرتين.

2. القاعدة الثانية:

لا يُسمح للمسار بالتقدم للأمام ثم الرجوع إلى الخلف. يجب أن يكون الاتجاه ثابتًا نحو الأمام في جميع الأوقات. أي أن الحركات تبدأ من نقطة البداية وتتجه للأمام دون عودة للخلف.

مخطط (5) مخطط مساري لتوضيح قاعدة رايت الثانية



المصدر: نصر رشوان ابو زيد ، استخدام أسلوب تحليل المسار في تحديد العوامل المؤثرة في معدل التضخم في مصر

يوضح الشكل السابق ان المسار من X_5 إلى X_2 ومن ثم إلى X_6 يتم التعبير عنه بالمسار p_{526}

مسارًا منطقيًا لأنه يبدأ بالحركة الخلفية من X_5 إلى X_2 ثم يتحرك للأمام من X_2 إلى X_6 ومن ثم فإن معامل الارتباط بين X_6 و X_5 هو

$$r_{56} = p_{52} * p_{62}$$

وبالمثل المسار p_{637}

$$r_{67} = p_{63} * p_{73}$$

المسار : p_{152}

هذا المسار يعد مخالفًا لأنه بدأ بحركة أمامية من X_1 إلى X_5 ثم حركة خلفية من X_5 إلى X_2 . ومن ثم ، معامل الارتباط بين X_2 و X_1 هو:

$$r_{12} = 0$$

وبالمثل المسارات p_{374} او p_{263} المسارات غير الصحيحة:

$$r_{23} = 0, r_{34} = 0$$

ومن ثم

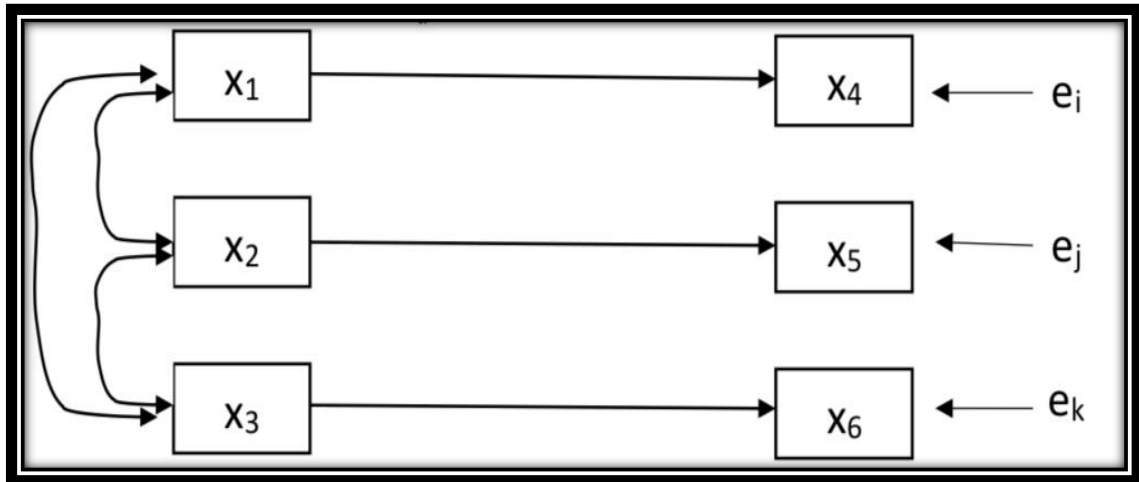
تُظهر أيضاً عدم صحة المسارات.

لذا يمكن الاستنتاج بأن المسارات التي تتبع الحركات غير المنطقية تُعتبر غير صحيحة.

القاعدة الثالثة: عند كتابة المسار، يُحظر وجود أكثر من سهم منحنى واحد في كل مسار، كما هو موضح في

الشكل (6)

المخطط (6): مخطط مساري لتوضيح قاعدة رايت الثالثة



المصدر : نصر رشوان ابو زيد ، استخدام أسلوب تحليل المسار في تحديد العوامل المؤثرة في معدل التضخم في مصر

من الشكل السابق نلاحظ إذا أردنا الانتقال إلى x_6 بدءاً من x_4 ، يمكننا استخدام أحد المسارين p_{6314} ، اذ يعد المسار منطقياً وصحيحاً لأنه يحتوي على سهم منحنى واحد فقط وفقاً للقاعدة. بينما يعد المسار الآخر غير منطقي لأنه يتضمن سهمين منحنين بين x_3 و x_4 . المخطط التوضيحي:

يبين المخطط العلاقات بين المتغيرات المختلفة (مثل X_1 ، X_2 ، X_3 ، إلخ) ويوضح كيفية ارتباط المتغيرات ببعضها وفقاً لهذه القواعد

ثالثاً: أنواع المتغيرات في تحليل المسار:

1- **المتغيرات الخارجية (Exogenous Variables)**: وهي المتغيرات التي يتم افتراض أسبابها خارجياً بالنسبة للنموذج، أي أنها لا تتأثر بأي متغيرات أخرى داخل النموذج. وتستخدم هذه المتغيرات لتفسير التغيرات في المتغيرات الأخرى داخل النموذج. ويتصف المتغير الخارجي بأنه هو المتغير الذي لا يتأثر بأي متغير آخر في النموذج، ولكنه من الممكن قد يؤثر على متغيرات أخرى. المتغيرات الخارجية النموذجية تشمل المتغيرات الديموغرافية مثل العمر، والجنس، والمستوى التعليمي.

2 - المتغيرات الداخلية (Endogenous Variables) هي المتغيرات التي تتأثر بعوامل أخرى داخل النموذج الإحصائي. تكون هذه المتغيرات تابعة لمتغيرات خارجية أو لمتغيرات داخلية أخرى داخل النظام المدروس. بمعنى آخر، تُفسر سلوك هذه المتغيرات بناءً على التأثيرات التي تفرضها المتغيرات الأخرى. على سبيل المثال، في دراسة تأثير قراءة الأخبار على مستوى التعلم، تعتبر قراءة الأخبار متغيراً خارجياً يؤثر على المتغيرات الداخلية، مثل مستوى التعلم أو التفسير المعرفي. بمرور الوقت، قد تؤثر هذه المتغيرات الداخلية بدورها على متغيرات داخلية أخرى، مما يساهم في تكوين شبكة من العلاقات المتبادلة.

3- المسارات المباشرة وغير المباشرة:

- المسار المباشر: هو العلاقة السببية التي تربط بين متغيرين دون أن تتوسطهما أي متغيرات أخرى. يُمكن تمثيل هذا المسار كسهم واحد من المتغير المستقل إلى المتغير التابع.
- المسار غير المباشر: هو العلاقة السببية التي تربط بين متغيرين عبر متغير وسيط. يُظهر هذا المسار كيف أن أحد المتغيرات يؤثر على متغير آخر عبر متغير ثالث.

رابعا : مخططات المسار (Path Diagrams)

يتم تمثيل تحليل المسار بواسطة مخططات توضح العلاقات السببية بين المتغيرات باستخدام الأسهم. في هذه المخططات:

- الأسهم أحادية الاتجاه (→) تشير إلى تأثيرات مباشرة.
- الأسهم الثنائية الاتجاه (↔) تشير إلى وجود ارتباطات بين المتغيرات دون تحديد اتجاه السبب والنتيجة.

خامسا : مزايا تحليل المسار

1. القدرة على التعامل مع العلاقات المعقدة: يتيح تحليل المسار فحص علاقات متعددة بين المتغيرات في وقت واحد، مما يوفر فهماً أعمق للعلاقات السببية. يعطي أكبر قدر من المعلومات أكثر من تحليل الارتباط وتحليل الانحدار.
2. إمكانية تحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة: يوفر تحليل المسار طريقة لتفكيك تأثيرات المتغيرات على بعضها البعض وتحديد مدى تأثير كل منها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
3. التنبؤ بالنتائج: يمكن استخدام تحليل المسار للتنبؤ بالتغيرات في المتغيرات التابعة بناءً على تغيرات في المتغيرات المستقلة.

المبحث الثاني: قياس إمكانية إدارة العوائد النفطية في ظل وجود أزمات في بعض دول العينة بالإشارة إلى العراق

سيتم في هذا المبحث اختبار إمكانية إدارة العوائد النفطية في ظل وجود أزمات مالية في دول العينة مع الإشارة للعراق خلال المدة (1995-2022) باستخدام نموذج تحليل المسار والذي تم توضيح الجانب النظري لهذا النموذج في المبحث الأول من الفصل الثالث وباستخدام برنامج SPSS/AMOS حيث قسمت معاملات الارتباط الى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة .

متغيرات الدراسة

العوائد النفطية y	متغيرات داخلية
اسعار النفط x_1	متغيرات وسيطة
الازمات المالية x_2	متغيرات خارجية

عينة البحث :

تم اختيار ثلاث دول ومن ضمنها العراق والتي لديها إفصاحات عن البيانات الخاصة بها في البنك الدولي وصندوق النقد العربي لإجراء الاختبار عليها إذ تم تقسيم العينة الى ثلاثة أقسام رئيسيه ضم القسم الاول أسعار النفط والقسم الثاني العوائد النفطية والقسم الثالث الأزمات المالية في دول العينة والتي على اساسها تم قياس إمكانية إدارة العوائد النفطية في ظل وجود أزمات مالية كما في الجداول الاتية .

جدول (13) الإحصاءات الوصفية لأسعار النفط في الدول عينة البحث

السعودية	ماليزيا	العراق	
553.68	5698.50	2966.61	المتوسط
307.48	3748.21	2498.60	الانحراف المعياري
1095	11715	9208	اعلى قيمة
123	138	388	ادنى قيمة

المصدر: إعداد الباحثة

الفصل الثالث ::::::::::::::: قياس دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية

عن طريق الجدول (5) نشاهد اختبار الفرضية الرئيسية الاولى التباين لأسعار النفط في الدول عينة البحث، كما نشاهد عن طريق نتائج الموضحة في الجدول (5) وجود تباين بين أسعار النفط في الدول (السعودية وماليزيا والعراق) لأن قيمة مستوى الدلالة ادنى من (5)، وقيمة F المحسوبة اعلى من قيمة F الجدولية وبذلك يستنتج الباحثة من التحليل أعلاه رفض الفرضية الاولى أي تتباين أسعار النفط في الدول عينة البحث.

جدول (14) اختبار التباين لأسعار النفط في الدول عينة البحث

ANOVA						
F crit	Pvalue	F	MS	Df	SS	Source of Variation
3.113792	0.000	25.55773	1.86E+08	2	3.72E+08	Between Groups
			7275841	78	5.68E+08	Within Groups
				80	9.39E+08	Total

المصدر: إعداد الباحثة

أن السعودية تتصدر القائمة بأعلى متوسط للعوائد النفطية (132.13 مليار دولار) مما يشير إلى قوة الاقتصاد النفطي، وان العراق جاء بالمرتبة الثانية في متوسط العوائد النفطية إذ بلغ (41.80 مليار دولار) مما يعكس الاعتماد الكبير على النفط، أما في المرتبة الأخيرة جاءت دولة ماليزيا إذ بلغت (15.65 مليار دولار)، أما الانحراف المعياري فيظهر أن العوائد النفطية في السعودية والعراق أكثر تقلبًا مقارنة بدولة ماليزيا، التي تتمتع باستقرار أكبر في عوائدها النفطية.

جدول (15) الإحصاءات الوصفية للعوائد النفطية في الدول عينة البحث

السعودية	ماليزيا	العراق	
----------	---------	--------	--

المتوسط	41.80	15.65	132.13
الانحراف المعياري	34.66	7.01	83.84
اعلى قيمة	105.947	28.7	306.29
ادنى قيمة	1.043	5.3	21.33

المصدر: إعداد الباحثة

عن طريق الجدول (16) نشاهد اختبار الفرضية الرئيسية الثانية تباين العوائد النفطية في الدول عينة البحث، كما نشاهد عن طريق نتائج الظاهر في الجدول (16) وجود تباين بين العوائد النفطية في الدول (السعودية وماليزيا والعراق) لأن قيمة مستوى الدلالة ادنى من (5). وقيمة F المحتسبة اعلى من قيمة F الجدولية وبذلك يستنتج الباحثة من التحليل أعلاه رفض الفرضية الثانية أي تتباين العوائد النفطية في الدول عينة البحث.

جدول (16) اختبار التباين للعوائد النفطية في الدول عينة البحث

ANOVA						
						Source of Variation
F crit	Pvalue	F	MS	Df	SS	
3.109311	0.000	36.53552	104576.3	2	209152.7	Between Groups
			2862.32	81	231847.9	Within Groups
				83	441000.6	Total

المصدر: إعداد الباحثة.

تحليل الأزمات المالية للدول عينة البحث

ان الأزمات المالية تمثل تحديًا كبيرًا في الاقتصادات العالمية، وتتطلب استجابة سريعة وفعالة من الحكومات والأفراد لتقليل آثارها السلبية، وسيتم في هذا المبحث تحليل الأزمات المالية للدول عينة البحث (السعودية، ماليزيا، العراق) للمدة 1995 2022، فقد استخدم الباحثة نظام التقييم الثنائي لقياس وجود الأزمات المالية في الدول عينة البحث. إذ يعتمد هذا النظام على قيمتين (0 عدم وجود أزمة، 1 وجود أزمة) وان استخدام نظام القياس الثنائي (0 و 1) يعد أداة فعالة لتقييم الأزمات المالية عبر الزمن، وهو يوفر رؤية واضحة حول فترات الاستقرار والأزمات، مما يسهل عملية التحليل والتخطيط الاقتصادي للدول عينة البحث.

وعن طريق الجدول (17) نلاحظ في عام 1995 سجل العراق أزمة مالية، بينما الدول الأخرى عينة البحث لم تسجل أي أزمة مالية، وفي عام 1997 بدأت الأزمة المالية الآسيوية، أما في عام 2008 حدثت الأزمة المالية العالمية والتي تعد واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية بعد أزمة الكساد الكبير. أما في عام 2014 حدثت أزمة انخفاض أسعار النفط إذ شهد عام 2014 انخفاض حاد في أسعار النفط، مما أثر في اقتصادات الدول المنتجة للنفط، وفي عام 2020 حدثت أزمة الجائحة العالمية COVID19 والتي تعد واحدة من الأزمات الصحية والاقتصادية الكبرى. وعن طريق الجدول نشاهد أن الأزمات المالية ليست متكررة بنفس الوتيرة، ولكنها تتأثر بالعوامل الخارجية والداخلية.

جدول (17) الأزمات المالية للدول عينة البحث

العراق	ماليزيا	السعودية	العام
1	0	0	1995
0	0	0	1996
1	1	1	1997

0	0	0	1998
0	0	0	1999
0	0	0	2000
0	0	0	2001
0	0	0	2002
0	0	0	2003
0	0	0	2004
0	0	0	2005
0	0	0	2006
0	0	0	2007
1	1	1	2008
0	0	0	2009
0	0	0	2010
0	0	0	2011
0	0	0	2012
0	0	0	2013
1	1	1	2014
0	0	0	2015
0	0	0	2016

0	0	0	2017
0	0	0	2018
0	0	0	2019
1	1	1	2020
0	0	0	2021
0	0	0	2022

المصدر: إعداد الباحثة

استخدم الباحثة في هذا المبحث اختبار علاقات (التأثير المباشر) بين متغيرات البحث والتأثير غير المباشر بين المتغير المستقل (أسعار النفط) والمتغير التابع (الأزمات المالية) عن طريق المتغير الوسيط (العوائد النفطية) باستخدام نماذج المعادلات الهيكلية (SEM) تحليل المسار وهو نوع من أنواع نماذج المعادلات الهيكلية وهي أداة فعالة لتحليل البيانات وفهم الديناميات المعقدة بين المتغيرات، وسيتم اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة في الدول عينة البحث.

لا يوجد تأثير غير مباشر لأسعار النفط في الأزمات المالية عن طريق العوائد النفطية.

1. دولة السعودية

عن طريق الفرضية اعلاه فإنّ يستلزم تحليل المسار وقد استخدم الباحثة نماذج المعادلات الهيكلية (SEM) الخاص بقياس التأثير غير المباشر بين المتغير المستقل أسعار النفط X_1 في المتغير التابع (الأزمات المالية Y) بوجود العوائد النفطية X_2 كمتغير وسيط كما هو موضح بالشكل (12) والجدول (7) يبين العلاقة السببية بين أسعار النفط X في الأزمات المالية Y عن طريق العوائد النفطية إذ بلغ التأثير غير المباشر بينهما (0.4108) وهو ادنى من التأثير المباشر الذي بلغ (0.19) ومن ثم بلغ التأثير الكلي بلغ (0.6008) وهو دال احصائياً عند 5. فإنّ هذه النتائج تؤكد وجود تأثير عكسي لأسعار النفط في العوائد النفطية أي كلما ازداد أسعار النفط فإنّ الأزمات المالية سوف تنخفض، لذا فإنّ زيادة أسعار النفط وتحسين العوائد النفطية سيساهم في انخفاض الأزمات المالية مما نستنتج رفض فرضية العدم الثالثة واعتماد الفرضية البديلة أي يوجد تأثير غير مباشر لأسعار النفط في الأزمات المالية عن طريق تحسين العوائد النفطية لدولة السعودية.

جدول (18) مسارات التأثير المباشر وغير المباشر لأسعار النفط في الأزمات المالية عن طريق العوائد

النفطية لدولة السعودية

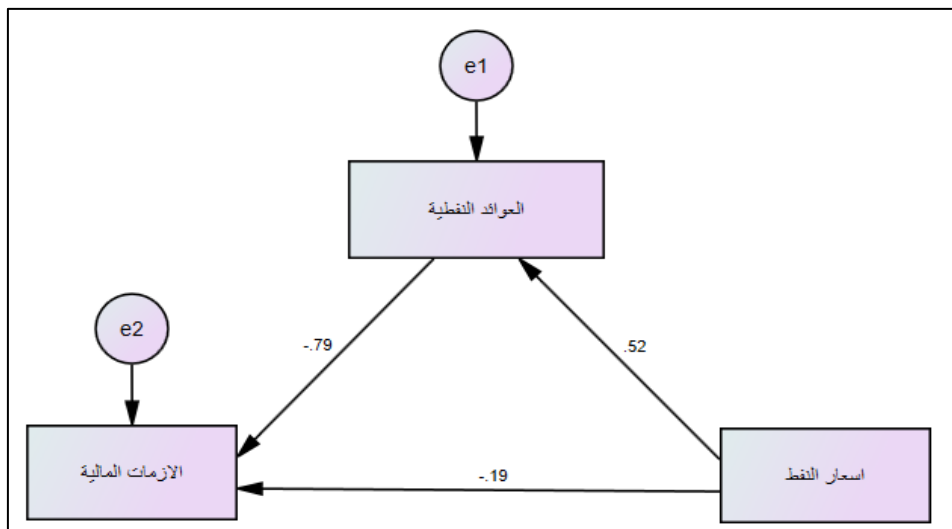
التأثير	P	C.R.	S.E.	Estimate	المسارات
طردى	.002	3.144	.095	0.52	أسعار النفط < العوائد النفطية
عكسي	.052	1.940	.000	0.19	أسعار النفط < الأزمات المالية
عكسي	***	8.243	.000	0.79	العوائد النفطية < الأزمات المالية

المصدر: إعداد الباحثة

شكل (18) مسارات التأثير المباشر وغير المباشر لأسعار النفط في الأزمات المالية عن طريق العوائد

النفطية لدولة السعودية

*** دال عند مستوى معنوية 1



المصدر: إعداد الباحثة

2. دولة ماليزيا

عند رؤية الجدول (18) والشكل (18) يبين العلاقة السببية بين أسعار النفط X في الأزمات المالية Y عن طريق العوائد النفطية لدولة ماليزيا إذ بلغ التأثير غير المباشر بينهما (0.3321) وهو اعلى من التأثير المباشر الذي بلغ (0.42) ومن ثم بلغ التأثير الكلي بلغ (0.7521) وهو دال احصائيا عند 5. فإنّ هذه النتائج تؤكد وجود تأثير عكسي لأسعار النفط والعوائد النفطية في الأزمات المالية، لذا فإنّ زيادة أسعار النفط وتحسين العوائد النفطية سيساهم في انخفاض الأزمات المالية مما نستنتج رفض فرضية العدم الثالثة واعتماد الفرضية البديلة أي يوجد تأثير غير مباشر لأسعار النفط في الأزمات المالية عن طريق العوائد النفطية لدولة ماليزيا.

جدول (19) مسارات التأثير المباشر وغير المباشر لأسعار النفط في الأزمات المالية عن طريق العوائد

النفطية لدولة ماليزيا

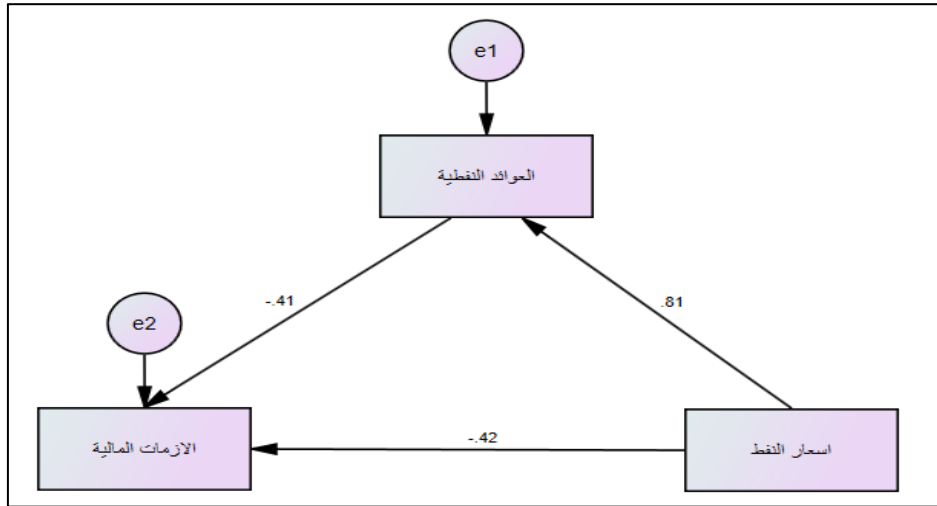
التاثير	P	C.R.	S.E.	Estimate	المسارات
طردي	***	7.276	.000	0.81	العوائد النفطية < أسعار النفط
عكسي	.045	2.002	.009	0.42	الأزمات المالية < أسعار النفط
عكسي	.038	2.074	.000	0.41	الأزمات المالية < العوائد النفطية

المصدر: إعداد الباحثة

شكل (19) مسارات التأثير المباشر وغير المباشر لأسعار النفط في الأزمات المالية عن طريق العوائد

النفطية لدولة ماليزيا

*** دال عند مستوى معنوية 1



المصدر: إعداد الباحثة

3. دولة العراق

عند مشاهدة الجدول (14) والشكل (9) يبين العلاقة السببية بين أسعار النفط X في الأزمات المالية Y عن طريق العوائد النفطية لدولة العراق إذ بلغ التأثير غير المباشر بينهما (0.217) وهو اعلى من التأثير المباشر الذي بلغ (0.38) ومن ثم بلغ التأثير الكلي بلغ (0.597) وهو دال احصائيا عند 5. فإنّ هذه النتائج تؤكد وجود تأثير عكسي لأسعار النفط والعوائد النفطية في الأزمات المالية، لذا فإنّ زيادة أسعار النفط وتحسين العوائد النفطية في دولة العراق سيؤدي إلى انخفاض الأزمات المالية مما نستنتج رفض فرضية العدم الثالثة واعتماد الفرضية البديلة أي يوجد تأثير غير مباشر لأسعار النفط في الأزمات المالية عن طريق العوائد النفطية لدولة العراق.

جدول (20) مسارات التأثير المباشر وغير المباشر لأسعار النفط في الأزمات المالية عن طريق العوائد

النفطية لدولة العراق

التاثير	P	C.R.	S.E.	Estimate	المسارات
---------	---	------	------	----------	----------

الفصل الثالث ::::::::::::::: قياس دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية

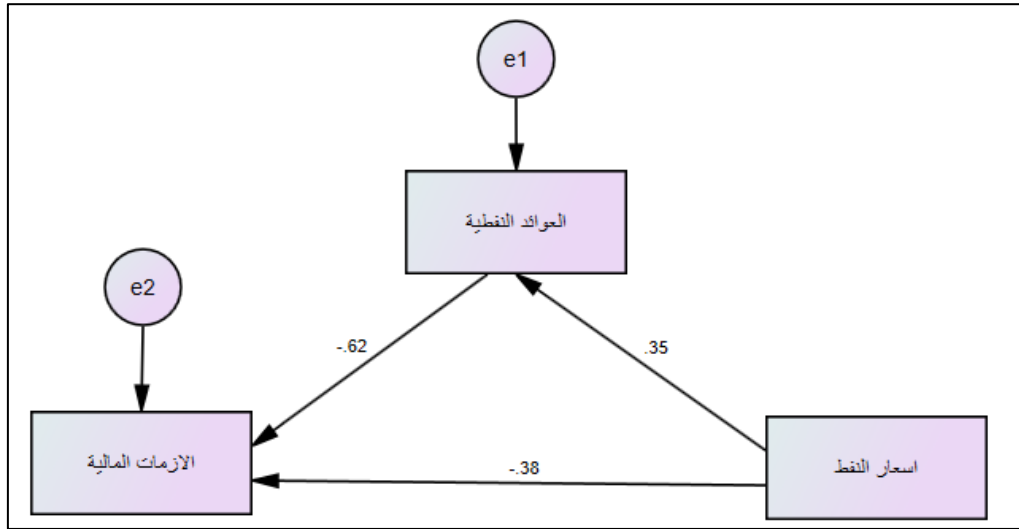
العوائد النفطية	<	أسعار النفط	0.35	.003	1.943	.052	طردي
الأزمات المالية	<	أسعار النفط	0.38	.002	5.429	***	عكسي
الأزمات المالية	<	العوائد النفطية	0.62	.000	3.348	***	عكسي

المصدر: إعداد الباحثة

شكل (20) مسارات التأثير المباشر وغير المباشر لأسعار النفط في الأزمات المالية عن طريق العوائد

النفطية لدولة العراق

*** دال عند مستوى معنوية 1



المصدر: إعداد الباحثة



**الاستنتاجات
والتوصيات**

1- تم التوصل إلى إثبات فرضية أن الدول التي تعتمد على النفط تحتاج إلى خطط استثمارية طويلة الأجل لضمان استخدام العوائد النفطية بشكل فعال خلال فترات الأزمات المالية. وإن الأزمات المالية العالمية لها تأثير مباشر على أسعار النفط، ومن ثم على عوائد الدول النفطية. هذا يجعل من الضروري اتخاذ سياسات مالية واقتصادية مرنة لمواجهة التقلبات.

2- تميز الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث بزيادة ملحوظة في الطاقة الإنتاجية للنفط الخام. ففي عام 1995 بلغت الطاقة الإنتاجية حوالي (1.062) مليار برميل /يوم، بينما ارتفعت في عام 2022 إلى حوالي (4.453) مليار برميل /يومياً يعود هذا الارتفاع إلى استثمارات كبيرة مع شركات النفط الأجنبية، فضلاً إلى أن العراق يمتلك احتياطات نفطية كبيرة تساعده في التوسع والاستمرار في العمليات الإنتاجية. ومع ذلك، يعاني العراق من نقص في استراتيجيات تدعم الجانب التنموي للاقتصاد، اذ يتم توجيه جزء كبير من العوائد نحو النفقات التشغيلية، بينما يتم إهمال الجانب الاستثماري الذي يعد أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

3- الأزمات المالية العالمية لها تأثير مباشر على أسعار النفط، ومن ثم على عوائد الدول النفطية. هذا يجعل من الضروري اتخاذ سياسات مالية واقتصادية مرنة لمواجهة التقلبات. على سبيل المثال ، ماليزيا قامت بتنوع مصادر دخلها واستثمار عائدات النفط في قطاعات أخرى مثل التصنيع والبنية التحتية، مما ساعدها على تجنب تأثيرات الأزمات المالية بشكل أكبر مقارنة بالدول التي تعتمد على النفط بشكل أساسي.

4- ان العقوبات الاقتصادية والحروب العسكرية التي مر بها العراق فضلاً عن إلى سوء الإدارة وكذلك استخدام تقنيات متخلفة اثر بصورة سلبية على الحقول النفطية تلك الظروف الاقتصادية والسياسية عرضت العراق إلى تحديات كبيرة منها الاطماع الأجنبية في النفط العراقي والخصخصة واثارها السلبية والتقلبات في أسعار النفط الخام في سوق الدولية .

5- أظهرت التجربة السعودية أن السياسات الحكومية التي ركزت على بناء احتياطات مالية قوية وتطوير الصناديق السيادية، مثل صندوق الاستثمارات العامة، ساهمت في تحقيق استقرار اقتصادي نسبي خلال الأزمات المالية. في المقابل، يفتقر العراق إلى سياسات فعالة لإدارة عوائده النفطية بطريقة تضمن تكوين قوة مالية قادرة على الحد من تأثير الأزمات المالية.

6- إن السياسات المختلفة التي اتبعتها كل دولة أدت إلى نتائج متفاوتة. بينما كانت ماليزيا قادرة على مواجهة الأزمات بشكل أفضل عن طريق التنويع، كانت السعودية تعتمد بشكل أكبر على الاحتياطات المالية وإصلاحات السياسات الاقتصادية.

7- عن طريق استخدام نموذج تحليل المسار اثبت بان يتضح من اختبار الفرضية الرئيسة الأولى وجود تباين في أسعار النفط بين الدول عينة البحث. كما تظهر وجود فروق معنوية في أسعار النفط بين السعودية

وماليزيا والعراق، اذ أن مستوى الدلالة أقل من 5، وقيمة F المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية لـ F وبناءً على هذا التحليل، يستنتج الباحثة رفض الفرضية الأولى، مما يعني أن هناك تبايناً واضحاً في أسعار النفط بين الدول المشمولة في البحث.

التوصيات

1 - يجب على الدول النفطية ولاسيماالعراق، أن تبذل جهوداً جدية لتنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على العوائد النفطية في تمويل الجزء الأكبر من ميزانيتها. لذا ينبغي عليها استثمار الفوائض المالية الناتجة من النفط في مشاريع اقتصادية إنتاجية طويلة الأجل، والابتعاد عن الاعتماد الكامل على قطاع النفط، مع التركيز على تطوير صادرات جديدة خارج القطاع النفطي.

2- إن تجربة السعودية أظهرت أهمية بناء احتياطات مالية كافية من أجل التعامل مع انخفاض أسعار النفط خلال الأزمات، عن طريق استخدام سياسات مالية رصينة لإدارة لعوائد النفطية، مما يمكن من دعم الميزانية العامة دون الحاجة إلى اللجوء إلى إجراءات تقشفية صارمة.

3- ينبغي استخدام العوائد النفطية استخدام امثل، وذلك عن طريق الادخار والاستثمار لتلك العوائد وذلك عن طريق استخدام الصناديق السيادية لذا ينبغي على العراق ان يسعى لوضع خطط استراتيجية وهي إنشاء صناديق سيادية من أجل مواجهة الأزمات المالية .

4- ضرورة تحسين آليات الشفافية والمساءلة في إدارة العوائد النفطية، وذلك لضمان توجيه تلك العوائد نحو استثمارات استراتيجية تنموية طويلة الأجل. وكذلك تحقيق الشفافية في إدارة العوائد النفطية تضمن توزيعاً عادلاً ومستداماً للموارد وتحد من عمليات الفساد، مما يعزز الثقة في السياسات الحكومية، كما هو الحال في ماليزيا.

5 - ضرورة الاهتمام والتركيز على التنمية البشرية بالدرجة الأولى في العراق، وتنويع مصادر ثقافة الأفراد عن طريق التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب الناجحة، وتوفير بيئة محفزة تؤدي إلى تفجير الطاقات الكامنة، وجعل أفراد المجتمع ضمن فريق التغيير وأنهم جزء من التنمية الشاملة، وجعلهم يشعرون بأن مستقبلهم مرتبط بنهضة ورقي

البلاد، فضلاً عن الإرادة السياسية الحقيقية التي تعمل على تحقيق رؤية متكاملة تخدم جميع الأطراف على حد سواء، ومن ثم الانتقال من فكرة صناعة التنمية إلى هندسة التنمية.

6- الاستفادة من تجربة ماليزيا التنموية وذلك لأنها اتبعت سياسة مالية توسعية اعتمدت فيها على زيادة الإنفاق العام وخفض معدلات الضرائب، أما سد عجز الموازنة فتم عن طريق العائدات النفطية، ورغم ذلك لم تكن هناك معدلات تضخم مرتفعة، بالتالي حققت السياسات التي اتبعتها الدولة ما كانت تصبو إليه من زيادة دخول الأفراد،

7 -وينبغي على العراق الاهتمام بتجربة ماليزيا لأنها نجحت في القضاء على ظاهرة الفقر رغم الزيادة في عدد السكان، عن طريق الاهتمام بالفرد (المواطن)، وتلك مشكلة ازلية يعاني منها العراق منذ القدم، وحققت ماليزيا العدالة في توزيع الدخل القومي، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بدون أي ديون خارجية في ظل سعر صرف ثابت لحد ما، فهي تعد نموذجاً فريداً في هذا الصدد، ودرساً هاماً للدول النامية التي تريد تحقيق النهضة الاقتصادية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم
المصادر العربية
أولاً: الكتب العربية

- 1- اسماعيل, نواف نايف ، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية ، دار الرشيد للطباعة والنشر ، بغداد ، 1981
- 2- برجاس، حافظ ، الصراع الدولي على النفط ،بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ،بيروت ،لبنان، الطبعة الأولى،،2000
- 3- جابر, حسين ابن سالم ، 2011،التضخم والكساد ، مؤسسة أوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى
- 4- حكمت سامي سليمان .نفط العراق .دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر . دمشق ، سوريا ، 1958. ط1
- 5- خليل سامي ، الاقتصاد الدولي ، دار النهضة ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 2007
- 6- رزيق كمال ، عبد السلام عقون، سياسة ادارة الأزمات الماليّة والعالمية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط 1 ، 2011
- 7- زيني, محمد علي ،الاقتصاد العراقي –الواقع الحالي وتحديات المستقبل ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ،الإمارات , ط 2006،1،
- 8- عبدالله, حسين واخرون ، الفوائض العربية بين الهجرة والتوطين ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، الاردن ، 2007، ط 1 حسين عبدالله، 2006، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،لبنان ،الطبعة الاولى
- 9- عجوه, علي كريمان، فريد ،إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات ، عالم الكتاب ، القاهرة ، مصر ، 2005، ط 1
- 10- عويضة ,هثيم يوسف محمد ، الأزمة الماليّة وانعكاساتها الاقليمية حالة دراسية دبي واليونان 20002010 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، ط1
- 11- عبد الرضا, نبيل جعفر, اقتصاد النفط ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، 2011 ط1
- 12- عبسي, ياسر حسني محمود ، محددات الاستدامة الماليّة للمنظمات الغير ربحية الفلسطينية ، مجلة جامعة القدس، جامعة القدس ، فلسطين،2019،

- 13- فهد سعود الحمود، ثروات السعودية وسبيل الاستقلال الاقتصادي، دار الفرابي، بيروت، 1980
- 14- كول، ويلفود ، تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساته على منظمه الاوبك، مركز الامارات والبحوث الاستراتيجيه، الامارات، الطبعة الاولى 2000
- 15- وهيم،طالب محمد، التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982
- 16- ويشيشي سليم ، وليد مجلخ ، لأزمة الماليّة واقتصادية العالمية لعام 2008 وأثرها آثارها على الدولة النامية، دار الكتاب الجامعي الإمارات العربية المتحدة ، 2016، الطبعة الأولى
- 17- نوري، عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (1925-1952)، ط1، بغداد، 1980.
- 18- الحلفي، عبد الجبار عبود، نبيل جعفر عبد الرضا ، نفط العراق من عقود الامتيازات إلى جولات التراخيص ،دار ومكتبة البصائر ، لبنان ، 2013، ط 1
- 19- الدوري محمد احمد ، مبادئ اقتصاد البترول ، مطبعة الرشاد ، للطباعة والنشر ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1988 .
- 20- الرومي، نواف ، منظمة الاوبك وأسعار النفط العربي ،دار الجماهريه ،ليبيا ، الطبعة الاولى 2000.
- 21- التوني، ناجي ، الأزمات الماليّة ، سلسلة مجلة جسر التنمية ، معهد العربي للتخطيط ، الكويت 2004،
- 22- السيد متولي عبد القادر ، الأسواق الماليّة والنقدية في عالم متغير ، الطبعة الاولى ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان
- 23- الهيتي ،احمد حسين علي ، أقتصاديات النفط ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، الموصل ، العراق ، الطبعة الاولى ، 2000،
- 24- الياسري، احمد جاسم جبار ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة 2010.

ثانياً: الرسائل والإطاريح

- 1- انتصار، جبر جاسم ، العوائد الماليّة النفطيّة الخليجية واثرها في الامن القومي العربي : دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ،كلية الاداب ، قسم الجغرافية، ، 2003
- 2- الاعرجي، محمد عباس محمود اثر السياسه الماليه المستدامه في معالجه الأزمات الماليه دراسه عينيه في البلدان للمده 2000-2019،رساله ماجستير غير منشوره ،كلية الاداره والاقتصاد ، جامعه الموصل 2021

- 3- عباس, منى خضير ، اثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات سوق العراق الماليّة للمدة 2004-2021 ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2022
- 4- موساوي, فاروق ، التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ماي قالمة ، 2017.
- 5- هشام ناجي سيف ناصر ،الأزمات المالية والاقتصاديّ العالميه واثرها على الاقتصاد اليمني للمدة 1990-2014، اطروحة دكتوراه منشورة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّه ،جامعة عدن ، اليمن2020،
- 6- المنصوري , واثق علي محي واثق علي محي المنصوري 2012، ، الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد الكلي لدول مختارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء
- 7- الاسدي, ايمان عدنان حسين ، 2022، اثر سياسية ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة –تجارب دول مختارة مع إشارة لاسيما للعراق للمدة (2004-2021) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء
- 8- المصري ,بلال محمد سعيد ، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية دروس مستفادة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإداريّة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين 2016
- 9- سلمان, تغريد داود ،ألقطاع النفطي في العراقدراسة واقع واستشراف ،رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، جامعة بغداد 2010
- 10- المرزوك, حامد عباس ، اتجاهات الإنفاق العام في الدول العربية الريعية " المملكة العربية السعودية أنموذجا " اطروحة مقدمة إلى مجلس الكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2008
- 11- محسن, حامدصالح علي ،دور السياسة الماليّة الوقائيّة للحد من الأزمات الماليّة دراسة تحليلية في دول مختارة مع إشارة لاسيما للعراق للمده 2004-2021 ،اطروحة دكتوراه غير منشوره ، كلية الأداره والاقتصاد ،جامعة الأنبار2023
- 12- الزبيدي, رشا سالم ، تحليل تقلبات أسعار النفط الخام واثارها على الاستقرار الاقتصادي في كل من (العراق والجزائر والسعودية) للمدة 1990-2010 رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2014
- 13- الغرباوي, سجي ديان هليل ،اثر العوائد النفطية على بعض المؤشرات الاقتصادية في بنيه الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)،رساله ماجستير غير منشوره ،،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط ، 2021

14- موسى ,عبد الستار عبد الجبار ، ،دراسة تحليلية لتغيرات أسعار النفط الخام في السوق الدولية للمدة (1970-1988) اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداره والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، 2001

رابعاً:المجلات والدوريات

1- الكواري, علي خليفه ،النفط وعائداته خيار مابين الاستهلاك والاستثمار،مجلة الخليج العربي ،مركز الدراسات الخليج العربي،جامعة البصرة،مجلد، 12،العدد1980،12

2- الدليمي, علي احمددرج ،اثر التغيرات في أسعار النفط الخام على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للمدة (1990-2015) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الاداره والاقتصاد ،جامعة الانبار ، 2018،المجلد10، العدد 21 ،ص22

3- الجابري, قصي عبود ، عمار نعيم الكناني ، تقدير عوائد ومخاطر تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية للمدة (20172019) مجلة البحوث والدراسات النفطية ، وزارة النفط ، العدد 31 ، 2021 ، ص 39 .

4- حسين ,بيداء رزاق ، اثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-2016) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد63 ، 2018 ، ص 39

5- عبد الرحمن, كريم عبد الرضا ، رحمن حسن علي المكصوسي ، تحليل واقع العلاقة بين أسعار النفط العالمي والنموالاقتصادي العراقي حالة دراسية للمدة (1970-2015)، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، 2018 ، المجلد (14)، العدد (1)

6- ناشور, هيام خزل ، ، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000-2008 ، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية 2012،، العدد 31 ، المجلد 8

7- حسان, خضر ، أسواق النفط العالمية ، المعهد العربي للتخطيط الكويتي ، سلسلة جسر التنمية ، الكويت ، 2005 ، العدد 57

8- تامر ,عبد الغني ايوب احمد ، 2019 ، العوائد البترولية واثرها على التنمية الاقتصادية ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، جامعة الزقازيق ، مصر ، المجلد10 ، العدد 4

9- رشا, خالد شهيب الزبيدي، قياس اثر العوائد النفطية في تحسين مسار الموازنة العامة للعراق للمدة ، 2003-2018 ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد 2019 ، المجلد 1، العدد 34، ص

10- مهودر, هيفاء نجيب ، العوائد النفطية واثرها في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة الاقتصادي الخليجي –مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، 2010، العدد 21.

- 11- سلمان ,هيفاء يوسف واخرون ، اثر تقلبات سعر الصرف وأسعار النفط الخام على الانكشاف الاقتصادي في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، 2022، المجلد 3 ، العدد 76
- 12- داود, تغريد سلمان داود ، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الصرفة والتطبيقية ، المجلد 24، العدد4، 2016
- 13- ربيع خلف ، محمد صالح .زينب محمد ، قياس وتحليل اثر الأزمات الماليّة على المصدر الأساسي لتمويل الموازنة العامة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،، جامعة بغداد ، 2014، مجلد 20 ، عدد78
- 14- جواد, سعيد حسن ، سردار عثمان ، غريب جعفر البرزنجي ، تحليل تأثير الأزمة الماليّة في سوق العقارات ، دراسة تطبيقية في مدينه اربيل ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الانبار ، 2022 مجلد 14، العدد 1
- 15- قحطان شمران حسن، الرأسمالية تبدد مواردها (الازمة المالية العالمية ، 20072008 نموذجا) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، 2012، العدد 92 ، ص 17
- 16- أحمد, حسين بتال ، سردار عثمان تحليل أثر الأزمة الماليّة في توفير الحاجة الأساسية من سكان مدينة السليمانية لعام 2016 مجلة العلمية بجامعة جيهان ، السليمانية ، 2018، مجلد2 عدد2
- 17- عبد السلام ,النجادات ، عمر خضيرات، الأزمات الماليّة العالمية الآثار والمسببات ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، بغداد 2010، العدد 27
- 18- رانيا عامر، الأزمات الماليّة ، المجلة الاجتماعية القومية ، بغداد ، العراق ، 2014 ، المجلد51، العدد 10 ، ص 120
- 19- هشام حنضل عبد الباقي ، الآثار الاقتصادية للأزمة الماليّة العالمية على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، مجلة النهضة 2010، مجلد 11، العدد1.
- 20- الجبوري, مهدي عطيه موحى, التمويل السلوكي ودوره في القرارات الماليّة ،مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية،كلية الاداره والاقتصاد،جامعة بابل2014، المجلد 22 ، العدد4
- 21- معن المعاضيدي ،عبدالله والعباس ،حسن صبحي حسن ،تفسيرات سلوك القطيع وأثرها في حركه الاستثمار في أسواق الأوراق الماليّة ،مجلة تنمية الرافدين ،، 2009المجلد 31 ، العدد 94

- 22- العامري, محمد علي ابراهيم ,حنان غانم فخور البدوي ، الازمة المالية : الاشكال ،والمؤشرات –النماذج –العدوى المالية دراسه نظريه –تحليليه للازمة الاسيويه ، مجله العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الاداره والاقتصاد ،قسم اداره الاعمال ،جامعه بغداد2009،، المجلد 15 العدد56، ص 19
- 23- الساعدي ,حيدرعليوي شامي دور السياسيةالنفطيه في تعظيم العوائد النفطيه في العراق للمدة (20162003)مجله الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الاداره والاقتصاد ، جامعه واسط ، العدد 24 ، 2016 ،
- 24- قهواجي ,امينه ،دور القياده الإداريّه في اداره الأزمات، مجله ابعاد الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوقره بو مرداس ،الجزائر 2015،مجلد 3،العدد5
- 25- خالد راشد الخاطر ، 2015، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، مجلة المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الطعائن ، قطر
- 26- ميرزا ,علي ، ، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة اثارانخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة ، مركز العربي للابحاث والبحاثالسياسات 2016، الدوحة ، قطر
- 27- يوسف, محمود ، مستقبل النفط في سورية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، 2007، مجلد 29العدد 1
- 28- الهيتي, احمد حسين علي ، اثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي واداء أسواق الاوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الانبار 2011، المجلد 4، العدد 7
- 29- سالم ,عبد الحسن رسن ، ومصعب عبد العالي ثامر حسن ، 2017، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية ومتطلبات التنوع الاقتصادي للمدة (2003-2015) ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة ، مجلد 33 ، العدد 34
- 30- نعيمش, راضي عبيد ، ، التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني من منظور التنوع الاقتصادي خلال المدة (1995-2014) ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة 2018، العدد 36
- 31- عبد الحميد, خالد هاشم ، التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات . مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2018، المجلد 19 ، العدد 75
- 32- نعمة, نغم حسين ، الصناديق السيادية ودورها في الأزمات المالية مع امكانية استحداث صندوق ثروة سيادي في العراق ، مجلة الريادة والاعمال,2022، مجلد 3، عدد1

- 33- محمد راضي جعفر السوداني ، الفساد الإداري والمالي في القطاع النفطي -دراسة تحليلية للمدة 2016-1980 ، مجلة كلية التربية للبنات والعلوم الانسانية ، 2019،مجلد 24 ، العدد 4
- 34- طالب, موسى حيدر ، التنوع الاقتصادي في العراق بين التحديات الحاضر والإمكانيات المستقبل،مجله المثنى للعلوم الإداريّة والاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة المثنى،2010،المجلد 10،العدد 1
- 35- خالد هاشم عبد الحميد ، التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2018 ، مجلد 19 ، عدد 74
- 36- الخطيب, ممدوح عوض ، التنوع وأثره على النمو الاقتصادي السعودي،مجلة جامعة الملك سعود ، الرياض،المملكة العربية السعودية،2014،مجلد 26،عدد 2
- 37- سلمان،هيثم عبد الله، أثر سياسات الطاقة العاملة على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون، مجلة التعاون، العدد (84)، الأمانة العامة لمجلس التعاون، الرياض، السعودية، 2014.
- 38- الشرع ,عباس جبار ، سوق النفط العالمي بين العرض والطلب والمتغيرات الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (20)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2008، ص 14.
- 39- عوضين, جمال عبد العزيز، التجارب الدولية الناجحة في تطبيق التنمية المتوازنة في ظل الثورة الصناعية الرابعة ماليزيا نموذجا ، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الانسانية والثقافية ، الرياض ، السعودية ، 2021، المجلد 1، العدد5
- 40- المناور, فيصل ، عبد الحلیم شاهین ، تجارب تنموية رائدة -ماليزيا نموذجا ، المعهد العربي التخطيط ، الكويت ، 2017 ، المجلد 5 ، العدد 54
- 41- الحلفي, عبد الجبار عبود ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم،مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، 2012العدد 31
- 42- منشد وحيد جبر ،عدنان عودة صالح الصفار .فائض السيولة في المصارف التجارية وامكانيات الاستثمار مع إشارة لاسيما للعراق ،مجلة دنانير .2015، المجلد5 , العدد 47
- 43- محمد ,رغد حميد ،السياسة النفطية في العراق ، مجلةكلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، 2022، مجلد 2 ، العدد31
- 44- لكليدار, قصي قاسم. ، تحليل قياسي اقتصادي للتطور التجارة الخارجية وأثرها على الدخل القومي في العراق لمدة 1950-2008، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، جامعة بغداد ، بغداد ، 2014 ، عدد 41،

45- عزيز, شاهو ، تقويم الدور القومي للمال العربي ومجالات توظيفه في التنمية القومية ، مجلة النفط والتنمية ، بغداد ، 1985، العدد5

46- النداوي خضير عباس احمد ، عبد الصمد سعدون الشمري ، اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد عام 2003 في ظلّ تذبذبات أسعار النفط العالمية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2012، المجلد 18، العدد68

47- هبة سعد رشيد العبدلي .سعد عبد نجم عبدالله ،تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي(1989-2013) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد. 2016 ، المجلد 22، العدد، 89

48- نصر رشوان ابو زيد ، استخدام أسلوب تحليل المسار في تحديد العوامل المؤثرة في معدل التضخم في مصر ، مجلة البحوث الماليّة والتجارية، مصر ، 2021، مجلد 22 ، العدد 3.

49- محمود, ايهاب عباس 2013 القطاع النفطي في العراق (الواقع والافاق) دراسة تحليلية اقتصادية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعه بغداد ، المجلد 19 العدد 74، ص 255

50- ياسر, حسني محمود عبسي ، ، محددات الاستدامة الماليّة للمنظمات الغير ربحية الفلسطينية ، مجلة جامعة القدس، جامعة القدس ، فلسطين2019، المجلد 22، عدد 4

51- الشمري, مايح شبيب ، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي العراقي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العدد15، 2008 ص 13-14

52- صباح, صابر محمد ، ويلبس خوئشنة ، تحليل وقياس اثر تقلبات أسعار النفط على النفقات الجارية والاستثمارية في العراق للمدة 1980-2017، مجلة زانكو للعلوم الانسانية 2018، المجلد 24 ، العدد 4

خامسا : المؤتمرات والندوات

1- الطوخي, عبد النبي ، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات القائده ، مؤتمر اقتصاديات الاعمال في ظلّ عالم متغير،كلية التجاره ، جامعه اسويط، مصر ، 2003، العدد 3

2- عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، ملامح وآفاق مستقبل الاقتصاد السعودي في اعادة البناء الاقتصادي، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض،، السعودية، 2013.

3- عبد الوهاب بن سعيد ابو داهش، السياسة النفطية السعودية في ظل متغيرات السوق.

4- مركز حمورابي للبحوث والدراسات ،التقرير الاستراتيجي ألعراقي ،2008.

5- ديفيد هارلاند ، عبد الاله درندري ، التنويع الاقتصادي في اطار رؤية المملكة 2030، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية ، الرياض المملكة العربية السعودية ، 2021

6- عبد العزيز بن سلمان آل سعود، مفاوضات الملك عبد العزيز حول الامتيازات البترولية في المملكة العربية السعودية، مجلة القافلة، يونيو 1999.

7- محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، 2012

8- يوسف أبو فارة ، قراءة في الأزمة الماليّة 2008، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال (التحديات الفرص –الأفاق) كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الزرقاء ، عمان ، 2009.

9- رواج عبد الرحمن، اثر أزمة المالية العالميّة على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الاوربي دراسه قياسيّه ،ورقة بحثية ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمدخير بسكره ،الجزائر، 2018، ص10

10- علاء الدين جعفر ، 2020 ، تأرجح العائدات النفطية والخيارات المتاحة في ظل الأزمة المزوجة – الحالة العراقية ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، بغداد ، العراق

11- كمال رزيق ،حسن توفيق، الجوانب النظرية للازمة ،المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال ،جامعه الزرقاء الخاصة، الأردن ، 2009

12- ضلوش كمال ، قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة، ورقة بحثية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2012.

سادسا : الجهات الرسمية

1 - الملكة العربية السعودية، وزارة البترول والثروة النفطية

2-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

3- وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، خطة التنمية السابعة، الرياض، مصلحة الإحصاءات العامة، بدون تاريخ.

4- وزارة التخطيط، التقرير الاقتصاد العراقي ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية ، 2022 .

5- وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق ، 2009.

6- البنك الدولي ، المملكة العربية السعودية : الافاق الاقتصادية –اكتوبر 2020، المرصد الاقتصادي ، اكتوبر 2020

7- مؤسسة النقد السعودي، التقرير السنوي، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنوات مختلفة المصدر

8- البنك الدولي، التقارير السنوية، سنوات مختلفة.

9- مؤسسة النقد العربي السعودي، سنوات مختلفة

سابعاً: المصادر الأجنبية

- 1- Odom, J. (2019). *Public Debt and the Common Good*, by Routledge New York, USA
- 2 -Minsky, H. P.. *Induced Investment and Business Cycles*, Published by Edward Elgar Publishing Limited, United Kingdom ,2004
- 3- Delima Ottaviani putrid , 2023, THE INFLUENCE OF FOREIGN DEBT AND FOREIGN INVESTMENT ON INDONESIA'S ECONOMIC GROWTH IN 20112015, *Journal Economy Sariah, Akuntansi Dan Peranakan*, Vol. 7, Issue. 2.
- 4- Roland Beck and Michael fedora, "The Impact of SW global financial market "the occasional paper series no, 91 Frankfurt: European Central Bank ,2008, p7
- 5-Belke, A. Orth, W. Setzer R. (2010), "Liquidity and the dynamic pattern of asset price adjustment: A global view", *Journal of Banking & Finance*, doi: 10.1016/j.jbankfin.2009.12.01
- 6-Mehrara, M. and K.N. Oskoui (2007), "The sources of macroeconomic fluctuations in oil exporting countries: A comparative study". *Economic Modelling*, 24(3): 365379.
- 7-Amir F. N. AbdulManan, Lee Wei Chang 2, *Post Critical Evaluations of Energy Policies in Malaysia from 1970 to 2010: A Historical Institutionalism Perspective*, *Energies* 2015, 8(3), 19361957;
- 8 - MAZLAN MADON', *Five decades of petroleum exploration and discovery in the Malay Basin (19682018) and remaining potential*, *Bulletin of the Geological Society of Malaysia*, Volume 72, November 2021, pp. 63 – 88
- 9 -Lam Choong Wah, *Malaysia's expansion of its maritime jurisdiction and the World Oil Crisis, 1973–80* *Journal of Southeast Asian Studies*, 53(12), pp 309–338 March–June 2022.
- 10- Zukarnain Zakaria1*, Sofian Shamsuddin2, *Causality Relationship between Crude Oil Variables and Budget Variables in Malaysia*, *International Journal of Energy Economics and Policy* ISSN:214645
- 11 -Nurul Nadiah Ahmad, *CASH MANAGEMENT PRACTICES IN MICRO AND SMALL BUSINESSES IN MALAYSIA*, Department of Accounting,

Universiti Tenaga Nasional, Malaysia, Journal of Education and Social Sciences, Vol. 4, (June.) ISSN 22899855

12-Pritish Bhattacharya, Francis E. Hutchinson, Malaysia's Oil and Gas Sector: Constant Expectations despite Diminishing Returns, ISEAS – Yusof Ishak Institute, 2022, N0, 22, ISSN, 23356677

13-Kamil K. Aladh, Optimization Policies for the Management of the Iraqi Oil Extraction Industry, a search (Paper delivered at the international conference on oil and Gas policies in Iraq, the French Institute for research in cooperation with Iraqi center for searches, Paris, 2005, p9

14 -Lee M. Wolfle, Strategies of Path Analysis, Article in American Educational Research Journal · June 1980

15 -Sebastián Valenzuela, Path analysis, Pontificia Universidad Católica de Chile, November 2017

16-Song, J. Bin, Li, H., & Coupe choux, M. (2019). Game Theory for Networking Applications, by Springer Nature, Switzerland.

17-Delima Ottaviani putrid, 2023, THE INFLUENCE OF FOREIGN DEBT AND FOREIGN INVESTMENT ON INDONESIA'S ECONOMIC GROWTH IN 2011-2015, Journal Economy Sariah, Akuntansi Dan Peranakan, Vol. 7, Issue. 2.

18-Ai Shangle, Saeed Solaymani, Responses of monetary policies to oil price changes in Malaysia, Economic, Vo, 200, 2022.

الملاحق

ملحق (1) أسعار النفط في دول العينة

السنة	أسعار النفط السعودية	أسعار النفط في ماليزيا	أسعار النفط في العراق
1995	16,9	18,2	40,30
1996	20,3	22,0	39,57
1997	18,7	20,9	38,78
1998	12,3	13,9	10,77
1999	17,7	18,9	16,26
2000	27,9	25,6	22,80
2001	23,3	25,4	23,3
2002	24,3	25,6	23,3
2003	28,8	30,0	26,6
2004	36,0	41,1	34,6
2005	50,6	57,9	48,3
2006	61,0	70,0	57,9
2007	69,1	77,0	66,4
2008	94,4	104,5	92,0
2009	61,0	65,0	60,5
2010	77,0	82,7	76,7
2011	107,5	117,5	107,5
2012	109,5	121,9	109,5
2013	105,9	131,4	105,5
2014	96,9	103,1	96,2
2015	49,5	55,7	49,5
2016	40,9	64,6	45,9
2017	52,5	56,2	59,2
2018	70,9	97,3	68,0
2019	64,8	96,1	61,0
2020	41,9	43,2	38,8
2021	70,6	72,8	68,3
2022	101,9	111,5	97,3

Abstract

This research focuses on understanding the role of oil revenues in addressing the economic imbalances faced by any country. The significance of this study lies in the vital role that oil revenues play in mitigating financial crises. It provides deep insights into how these revenues can be managed during financial crises, facilitating a better understanding of the challenges faced by oil-producing countries.

By studying the experiences of Saudi Arabia and Malaysia, valuable lessons can be drawn regarding the necessary strategies and plans for managing oil revenues. This, in turn, enhances the understanding of economic diversification and the reduction of reliance on oil as a primary source of income. Additionally, the research highlights Iraq's economic situation and the importance of oil revenues, helping to comprehend the challenges the country faces in managing its oil wealth.

The study aims to assess the extent to which oil revenues contribute to mitigating financial crises in selected countries by analyzing and evaluating oil revenue management strategies during financial crises. Furthermore, the research seeks to understand how financial crises impact oil economies and how these nations respond through the adoption of diverse financial and economic policies.

The research is based on a fundamental hypothesis: countries that adopt diversified economic strategies and manage their oil revenues effectively are more capable of facing global financial crises and achieving long-term economic stability compared to those that rely primarily on oil revenues as the backbone of their economies.

The study concludes with a set of findings, proving the hypothesis that oil-dependent nations need long-term investment plans to ensure the effective utilization of oil revenues during financial crises. It also confirms that global financial crises directly impact oil prices and, consequently, the revenues of oil-producing countries. This underscores the necessity of adopting flexible financial and economic policies to navigate fluctuations.

Key recommendations include learning from international experiences by improving transparency and accountability mechanisms in oil revenue management. This ensures that revenues are directed toward strategic long-term development investments. Additionally, economic diversification, investment promotion, and the effective use of oil revenues to achieve economic objectives and address Iraq's economic challenges—particularly those arising from its political and financial conditions—are essential.

Keywords: Oil Revenues, Financial Crises, Oil Prices, Oil Reserves, Oil Production, Financial Liquidity.

Republic Of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Administration and Economics

Department of Economics



The Effectiveness of Oil Revenue *Management* in the Presence of Financial Crises "Experiences of Selected Countries with Special Reference to Iraq"

A Thesis submitted by the student

Noor AlHoda Hussein Jaloub

**To the Board of the Faculty of Management and Economics -
Karbala University, which is part of the requirements of
obtaining a master's degree in economics**

Under the supervision of

.Dr . Numariq Qasim Hussein AlAkeili'

2025 A.D

1446 A.H